

الهيئة العامة لمصايد أسماك
البحر الأبيض المتوسط



منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط



40

تقرير الدورة الأربعين

سان جوليآنز، مالطة، 30 مايو/أيار-3 يونيو/حزيران 2016

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

تقرير الدورة الأربعين

سان جولياني، مالطة، 30 مايو/أيار-3 يونيو/حزيران 2016

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

تمثل وجهات النظر الواردة في هذه المواد الإعلامية الرؤية الشخصية للمؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بأي حال وجهات نظر منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-609594-7

© FAO, 2017

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

تتاح المنتجات الإعلامية للمنظمة على موقعها التالي: www.fao.org/publications، ويمكن شراؤها بإرسال الطلبات إلى: publications-sales@fao.org.

إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي النسخة النهائية للتقرير المعتمد في سانت جوليانز، مالطة، خلال الدورة الأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في 3 يونيو/حزيران 2016.

منظمة الأغذية والزراعة. 2016. تقرير الدورة الأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، سان جوليانز، مالطة، 30 مايو/أيار-3 يونيو/حزيران 2016. تقرير الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، رقم 40. روما، إيطاليا.

ملخص

حضر الدورة الأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الدورة العاشرة للجنة الامتثال والدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية، ممثلون عن جميع الأطراف المتعاقدة وعددها 24 طرفاً وممثلين عن طرفين متعاونين غير متعاقدين وطرفين مشاطئين غير متعاقدين. كما حضر الدورة ممثلون عن 15 منظمة حكومية دولية وغير حكومية. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الهيئة التي يكون فيها الحضور كاملاً ويجتمع جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط والبلدان المشاطئة للبحر الأسود في دورة عادية.

وخلال الدورة، منحت الهيئة البوسنة والهرسك صفة الطرف المتعاون غير المتعاقد في ضوء زيادة مشاركتها في أنشطة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وكخطوة تمهيدية نحو عضوية كاملة عندما يحين الوقت. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التعاون الجاري مع المنظمات الشريكة، وقّعت مذكرة تعاون مع منظمة العناية بالمحيط (OceanCare). وشجّعت الهيئة على زيادة تعزيز التعاون، بما فيه من خلال تقديم الدعم التقني للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة. وسيعزز هذا الدعم التقني الامتثال وسييسهم في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

واعتمدت الهيئة سبع توصيات ملزمة تخص تدابير لإدارة موارد مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود، وجرت مناقشتها، وهي: مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ والتنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات؛ ووضع تدابير إضافية طارئة في عامي 2017 و2018 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي؛ ووضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي، والروبيان اللوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية؛ وتحديد حجم مرجعي أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط؛ والرصد العلمي؛ وإدارة ومراقبة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود واستخدام المركبات التي تُدار عن

بعد في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي في مجال المرجان الأحمر. واعتمدت الهيئة أيضاً ثلاث توصيات تتناول مسائل من قبيل المصايد صغيرة النطاق، ومبادئ توجيهية لتحديد قرارات الهيئة واستراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وفي مجال تربية الأحياء المائية، أقرت الهيئة النتائج الأولى لفريق المهام المكلف بإعداد استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ووافقت على التقدم تحديداً في مجالات تربية الصدفيات والرصد البيئي ومؤشرات قياس التقدم في تنمية تربية الأحياء المائية.

وأخيراً، اعتمدت الهيئة برنامج عملها للفترة المقبلة ما بين الدورات، وأقرت ميزانيتها لعام 2017 التي تبلغ 2 532 162 دولاراً أمريكياً، فضلاً عن عدد من الإجراءات الاستراتيجية ستمول من الموارد الخارجة عن الميزانية. واعتمدت الهيئة كذلك بالإجماع تجديد ولاية مكتب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وولاية مكتب مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود لسنتين إضافيتين.

بيان المحتويات

1	افتتاح الدورة وترتيباتها
2	التقدم المحرز في مسائل التعاون
4	تقرير عن أنشطة ما بين الدورات المرتبطة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في فترة 2015-2016
5	أنشطة مشاريع المنظمة الإقليمية
6	الدورة العاشرة للجنة الامتثال
6	تقرير عن أنشطة لجنة الامتثال في الفترة ما بين الدورات
6	حالة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الهيئة في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين
7	عملية توضيح حالات عدم الامتثال وتحديدها
9	مراجعة مجموعة قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
9	نتائج مجموعة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية المعنية بالصيد غير القانوني
9	دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
10	التقدم المحرز في تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
11	اقتراح توصية بخطة إقليمية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
11	استعراض الأنشطة الاستراتيجية البارزة
11	فريق المهام المكلف بإعداد استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
13	اقتراح استراتيجية متوسطة الأجل لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
15	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود
15	مشورة بشأن إدارة تربية الأحياء المائية
16	مشورة بشأن إدارة مصايد الأسماك وصونها
22	برنامج العمل
23	برنامج عمل اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية
24	برنامج عمل اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود
27	برنامج عمل لجنة الامتثال

28	الاجتماعات
32	الدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية
32	تقرير عن المسائل الإدارية والمالية
34	ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط واشتراكات الأطراف المتعاقدة في الفترة 2016-2018
34	المصادقة على مكتب اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود
35	أية مسائل أخرى
35	موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية والأربعين
35	اعتماد التقرير

المرفقات

- 38 المرفق 1 - جدول أعمال الدورة
- 39 المرفق 2 - قائمة بالمشاركين
- 55 المرفق 3 - قائمة بالوثائق
- 57 المرفق 4 - البيانات التي أُلقيت في الدورة الأربعين للهيئة
- المرفق 5 - التوصية رقم GFCM/40/2016/1 بشأن مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد
65 غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- المرفق 6 - التوصية GFCM/40/2016/2 بشأن التنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي
88 لجمع البيانات (DCRF)
- المرفق 7 - التوصية GFCM/40/2016/3 بشأن وضع تدابير إضافية طارئة في عامي 2017 و2018 بشأن أرصدة
الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية
101 الفرعية 18)
- المرفق 8 - التوصية GFCM/40/2016/4 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل
108 النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)
- المرفق 9 - التوصية GFCM/40/2016/5 بشأن حجم مرجعي أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر
120 الأبيض المتوسط
- المرفق 10 - التوصية GFCM/40/2016/6 بشأن الرصد العلمي، وإدارة ومراقبة مصايد أسماك الترس في البحر
122 الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)
- المرفق 11 - التوصية GFCM/40/2016/7 بشأن إيجاز استخدام المركبات التي تُدار عن بعد في إطار البرامج
126 الوطنية للبحث العلمي في مجال المرجان الأحمر
- المرفق 12 - القرار GFCM/40/2016/1 بشأن مبادئ توجيهية لتحرير قرارات الهيئة
128
- المرفق 13 - القرار GFCM/40/2016/2 بشأن استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) لتأمين استدامة
131 مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- المرفق 14 - القرار GFCM/40/2016/3 بشأن استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة اختصاص الهيئة
158 العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- المرفق 15 - اختصاصات الأنشطة المختارة
171
- المرفق 16 - اقتراح عالمي بشأن توصية للهيئة تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط
176
- المرفق 17 (1) - الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للعام 2017
178
- المرفق 17 (2) - المساهمات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المستقلة لعام 2017
179

افتتاح الدورة وترتيباتها

1- عقدت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة) دورتها الأربعين، إضافة إلى الدورة العاشرة للجنة الامتثال والدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية، في سان جوليانز، مالطة، في الفترة من 30 مايو/أيار-3 يونيو/حزيران 2016. وحضر الدورة ممثلون عن جميع الأطراف المتعاقدة في الهيئة وعددها 24 طرفاً، وطرفان متعاونان غير متعاقدين وطرفان غير متعاقدين، وممثلون عن 15 منظمة حكومية دولية وغير حكومية، منظمة الأغذية والزراعة ومشاريعها الإقليمية، ومكاتب الهيئة وهيئاتها الفرعية وأمانة الهيئة. وترد قائمة بأسماء المشاركين في المرفق 2.

2- ورحّب الدكتور José A. Herrera، الوزير المالطي للتنمية المستدامة والبيئة وتغيّر المناخ، بالمشاركين في سان جوليانز وأثنى على الجهود التي تبذلها الهيئة، داعياً إلى العمل فوراً على تحقيق أهداف الاستدامة. وشدّد الدكتور Herrera بشكل خاص على الحاجة إلى تطوير نهج متكامل لإدارة مصايد الأسماك وتنفيذ نهج للنظام الإيكولوجي نظراً إلى أشكال التفاعل بين مصايد الأسماك والبيئة البحرية. وكما أشارت المديرية العامة لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، السيدة Andreina Fenech Farrugia، التي توجهت بعد ذلك بكلمة إلى الحضور، سوف يساهم ذلك في مواجهة الوضع المقلق لمصايد الأسماك على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي.

3- ثم توجّه السيد Àrni M. Mathiesen، المدير العام المساعد - إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة - بكلمة إلى المشاركين باسم المدير العام للمنظمة، السيد جوزيه غرازيانو دا سيلفا، مثنياً بشكل خاص على الجهود التي تبذلها الهيئة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية والهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة. وشدّد على الدور المهم الذي تؤديه الهيئة في تنفيذ سياسات المنظمة الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وأشاد بالهيئة لإسراعها في الشروع بعملية لإعلان يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

4- وتوجّه رئيس الهيئة، السيد Stefano Cataudella، بخالص الشكر لحكومة مالطة على استضافتها للدورة. وذكر في كلمته بأهمية الإطار المؤسسي المُحدّث للهيئة في تعزيز النمو الأزرق وبدوره الريادي المهم في مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع، لا سيما في ضوء برامج عمل التنمية المستدامة. وشدّد في هذا الصدد على أهمية توحيد القواعد في المنطقة وتنفيذ استراتيجيات خاصة بقطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

5- ومن ضمن البيانات التي أدلت بها الأطراف المتعاقدة، شدّد السيد Karmenu Vella، المفوض الأوروبي المعني بالبيئة والشؤون البحرية ومصايد الأسماك على أهمية هذه الدورة باعتبارها نقطة تحوّل حاسمة بالنسبة لإدارة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود نحو اعتماد تدابير ملموسة وفعالة لعكس مسار تدني أرصدة الأسماك. ولهذا الغرض، أعرب السيد Vella عن دعمه التام لاستراتيجية الهيئة المتوسطة الأجل الرامية إلى معالجة التحديات الإقليمية، منوهاً بأوجه التآزر بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي [منظمة عضو] لتحسين إدارة مصايد الأسماك على الصعيد العالمي.

6- وأشار مندوب تونس إلى أنها المرة الأولى التي تجتمع فيها جميع البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في دورة عادية للهيئة وأعرب عن أمله القوي بأن يساهم ذلك في اتخاذ إجراءات ملموسة بوجود جميع الجهات المعنية وفي بلورة نهج منسق، دون أن تغيب الخلافات القائمة عن الأذهان.

7- وترد النصوص الكاملة للكلمات الافتتاحية والبيانات بلغاتها الأصلية في المرفق 4.

8- وأشار الرئيس إلى بيان الاختصاصات وحقوق التصويت المقدم من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والوارد في الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.3. واعتمد جدول الأعمال الذي اعتمدته الهيئة من دون تعديلات كما يرد في المرفق 1. وقدم الأمين التنفيذي للهيئة، السيد عبد الله سرور، الوفود المشاركة والمراقبين وقدم معلومات عن ترتيبات الاجتماع. ثم تحدث عن أوراق الاعتماد التي وردت وأشار إلى أن 20 بلداً قدمت أوراق اعتمادها وفق النسق المعياري المعتمد، بينما قدمت ثلاث أوراق أخرى في نسق مختلف.

9- وترد قائمة بالوثائق المعروضة على الهيئة في المرفق 3.

التقدم المحرز في مسائل التعاون

10- عرضت الأمانة، استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.6، التقدم المحرز في تعزيز التعاون مع الجهات التالية: (1) الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة؛ و(2) الأطراف غير المتعاقدة؛ و(3) المنظمات الشريكة التي وقعت مذكرة تفاهم مع الهيئة.

11- وأعرب مندوبا الجزائر وتونس عن ارتياحهما البالغ للدعم الفني الذي توفره الهيئة حالياً. وتم التشديد على أهمية توحيد الموارد لبناء القدرات بغية تعزيز هذا العمل في المنطقة. وقُدِّم طلب للحصول على مساعدة لدعم إجراء مسوحات في البحر، بما في ذلك بشأن جوانب مثل مواءمة أساليب المسح وصيانة السفن، وذلك في ظل التجربة الإيجابية السابقة في مشروع مشترك بين تونس واليابان.

12- وذكر ممثل أوسيانيا بمبادرة "العمل المنسق من أجل لبنان" وأشار إلى أن مشروع المياه العميقة في لبنان الذي هو وليد شراكة بين عدة منظمات مشاركة في المبادرة وتقوده منظمة أوسيانيا، قد تلقى دعماً مالياً من مؤسسة "مافا".

13- وأشار مندوب جورجيا إلى التعاون المهم مع الهيئة منذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين حين مُنح بلده صفة طرف متعاون غير متعاقد وأعرب عن الحاجة إلى دعم تقني في مسائل كمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

14- وعقب الطلب الرسمي الذي تقدمت به البوسنة والهرسك، قررت الهيئة منح هذا البلد صفة الطرف المتعاون غير المتعاقد. وأعربت مندوبة البوسنة والهرسك عن امتنانها للهيئة المُعترف بها كمنتدى بالغ الأهمية لتطوير مصايد الأسماك

وتربية الأحياء المائية الوطنية وأعربت عن أملها بأن يشكل ذلك خطوة تمهيدية نحو عضوية كاملة. ولهذا الغرض، شجعت المندوبة الهيئة على تقديم دعم فني لبلدها.

15- وعرضت مندوبة الاتحاد الأوروبي دعم منظماتها للهيئة فيما يتعلق بتدريب المفتشين الوطنيين، وفق ما طلبته الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

16- وأشار مندوب موناكو إلى المشاورات الجارية في مقر الأمم المتحدة بشأن اتفاق قانوني ملزم جديد يتناول التنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار وأنه لوحظ في هذه المناسبات غياب المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بما فيها الهيئة، وأعرب عن الأسف لذلك. وإذ أقرّ المندوب بالدور النشط الذي تؤديه الهيئة في المنطقة، ارتأى أنه يتعين على الهيئة أن تقدم معرفتها وخبرتها في هذه المشاورات ذات الأهمية بالنسبة لمصايد الأسماك.

17- وفي هذا الصدد، وفي ضوء المحادثات بشأن التفاعل بين الاتفاقيات الإقليمية للبحار والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في المنتديات الدولية ذات الصلة، طلبت الهيئة من أمينها التنفيذي المشاركة مشاركة نشطة في المشاورات الجارية في الأمم المتحدة وأن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز إلى الدورة العادية المقبلة.

18- واسترعى ممثلاً للاتفاق المعني بصون الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة وخطة عمل برنامج البحر الأبيض المتوسط- برنامج الأمم المتحدة للبيئة انتباه الهيئة إلى الاستراتيجية المشتركة للصون المكاني والاستخدام المستدام للبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط التي أعدت بشراكة مع الهيئة، وبرنامج البحر الأبيض المتوسط التابع للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، والمركز الإقليمي للأنشطة في المناطق المتمتعة بحماية خاصة، وبالتعاون مع شبكة القيميين على إدارة المناطق المحمية البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، منوهاً بالفرصة المتاحة لاستغلال القواسم المشتركة بين هذه المنظمات.

19- وأعربت الهيئة عن تأييدها لمواصلة المناقشات بشأن هذه الاستراتيجية المشتركة من أجل تنفيذ نهج شامل للصون المكاني للبيئة البحرية.

20- ثم انتقلت الهيئة إلى استعراض التقدم في تنفيذ اثنتي عشرة مذكرة تفاهم، فشددت على مساهمتها الإيجابية في تبسيط عمل الهيئة. وبمناسبة توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة ومنظمة العناية بالمحيط (OceanCare)، أثنى ممثل منظمة (OceanCare) على عمل الهيئة وأعرب عن تطلعه إلى تعزيز الأنشطة المشتركة.

21- وأشارت الهيئة إلى النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في ظل مذكرة التفاهم الحالية، وشددت ، بعد تعليق من مندوب مصر، على أهمية تعزيز التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية لصون التونة في الأطلسي، بما في ذلك من خلال اعتماد مذكرة تفاهم. وحثّت الهيئة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على إثارة مسألة التعاون بين الهيئة والهيئة الحكومية الدولية لصون التونة في الأطلسي في اجتماعاتها القانونية المقبلة.

22- ودُعيت أمانة الهيئة إلى تكثيف التعاون الحالي مع منظمات أخرى ورفع تقرير عن التقدم المحرز إلى الهيئة في دورتها المقبلة.

تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة 2015-2016

23- عرض السيد François René رئيس اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة استناداً إلى الوثيقتين GFCM:40/2016/3 و GFCM:40/2013/Inf.8. وشملت هذه الأنشطة تنظيم الإطار المرجعي للجنة والاجتماعات في نطاق المنصة المتعددة أصحاب المصلحة المعنية بتربية الأحياء المائية، والاجتماع الأول لفريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية، ومجموعات العمل ذات الصلة، إضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز نظام جمع البيانات التابع لنظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط. والجدير بالتنويه بالنسبة لهذه اللجنة تركيزها المتنامي على تربية الأسماك الصدفية المستدامة، كما يبيّن اجتماع الخبراء الذي حُصّص لهذا الموضوع وعُقد في الفترة بين الدورات.

24- وأعربت الوفود عن ارتياحها للعمل الذي أُنجز خلال الفترة ما بين الدورات ولتنامي أهمية تربية الأحياء المائية داخل الهيئة. وهنأ مندوبا ألبانيا والجبل الأسود على وجه التحديد اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية على العمل الممتاز الذي اضطلعت به وأعربا عن أملهما بزيادة تطوير تربية الأحياء المائية في بلديهما، وشدداً في هذا المضمار على أهمية الدعم الذي تقدمه اللجنة والمشروع الإقليمي للتعاون العلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي.

25- وأشاد مندوب الاتحاد الأوروبي كذلك بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة لتحقيق الإنجازات والإسهامات الإيجابية التي وفرها مشروع "مؤشرات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية والخطوط التوجيهية لاستخدامها في البحر الأبيض المتوسط" ومشروع " تطوير اختيار المواقع والقدرة الاستيعابية في تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط"، وذكر بأن أنشطة اللجنة، بما فيها تلك المتعلقة بتغيير المناخ، تتماشى بشكل تام مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية.

26- وعرض السيد عثمان جاريوي، رئيس اللجنة العلمية الاستشارية الأنشطة التي اضطلعت بها لجنته ومجموعات الخبراء المعنية، استناداً إلى الوثيقتين GFCM:40/2016/2 و GFCM:40/2016/Inf.7. وشملت هذه الأنشطة عشرة اجتماعات للخبراء، منها اجتماعات اللجان الإقليمية الفرعية الجديدة التي أنشئت في إطار النهج الإقليمي الفرعي الذي يتناول مسائل تشمل حالة المخزون، وتدابير الإدارة، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتنفيذ الإطار المرجعي لجمع البيانات في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وذلك استجابة للطلبات التقنية التي قُدمت في الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة. وذكر رئيس اللجنة بأن الانتقال إلى نهج إقليمي فرعي يرمي إلى الحد من العقبات التي تعوق تنفيذ خطة عمل اللجنة العلمية الاستشارية وتيسير تنفيذ خطط الإدارة الإقليمية الفرعية.

27- أبلغت الهيئة بنشر وتوزيع الوثيقة المعنونة (حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2016؛ الوثيقة GFCM:40/2016/Dma.2) التي قدمت عرضاً شاملاً لمصايد الأسماك في منطقة اختصاص اللجنة والتي يُفترض أن تسهّل اتخاذ قرارات استراتيجية.

28- وأعربت الوفود عن ارتياحها للعمل الهام الذي اضطلعت به اللجنة العلمية الاستشارية، لا سيما في ضوء تنفيذ النهج الإقليمي الفرعي. وسلّط الضوء بشكل خاص على المهام ذات الأهمية التي أُسندت إلى منسقي اللجان الإقليمية الفرعية المنشأة حديثاً والتي هي الآن في مرحلة تحديد الجدوى، إذ أنهم سيضطلعون بدور حاسم في حشد الجهود في الأقاليم الفرعية وفي نشر هذا العمل على مستوى اللجنة.

29- ورَحَّبَت الهيئة بالاقترحات العديدة بشأن تدابير جديدة للصون والإدارة تشمل المشورة التي قدمتها الهيئات الفرعية، وسلّطت الضوء على التغير النوعي في هذه المشورة التي باتت الآن تزوّد الهيئة والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بأدلة علمية شاملة تدعم صنع القرار.

30- وعرض السيّد Simion Nicolaev، منسّق مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود، أنشطة مجموعة العمل ومجموعات الخبراء التابعة لها، استناداً إلى الوثيقتين GFCM:40/2016/2 و GFCM:40/2016/Inf.9. وشملت هذه الأنشطة تقييم الأرصد الرئيسية وتنظيم ورشة عمل بشأن إدارة الأنشوفة وتدريب المفتشين العاملين في البحر الأسود. وأبلغت اللجنة باقتراح إنشاء مشروع علمي وتقني (BlackSea4Fish) خاص بالبحر الأسود من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدعم التقني. واتفق على إطلاق المشروع (BlackSea4Fish) وعقد اجتماع لشحذ الأفكار من أجل تحديد الأولويات وطُرق التنفيذ.

31- وأعربت الهيئة عن ارتياحها لجودة العمل الذي أنجز خلال الفترة ما بين الدورات من أجل تقديم مشورة معززة تدعم إدارة مصايد الأسماك في البحر الأسود.

أنشطة مشاريع المنظمة الإقليمية

32- وعرض السيّد Enrico Arneri، من شعبة استخدام موارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وصونها، أنشطة وإنجازات مشاريع المنظمة الإقليمية (التعاون العلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي، وشبكة التعاون الثانية لتيسير تنسيق الدعم المقدم لإدارة مصايد الأسماك في المناطق الغربية والوسطى من البحر المتوسط، وتقدير الموارد السمكية والنظم الإيكولوجية ورصدها في مضيق صقلية، والتعاون العلمي والمؤسسي لدعم الصيد الرشيد في شرق البحر الأبيض المتوسط) خلال الفترة ما بين الدورات، استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.20. وأشادت الهيئة بدور المانحين الذي أتاح للمشاريع الإقليمية الاضطلاع بعملها.

33- وأعربت عدة وفود منها وفود ألبانيا والجزائر ومصر والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والجبل الأسود وتونس عن دعمها القوي للأنشطة التي تُفُذت من خلال المشاريع الإقليمية والدعم التقني المقدم على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي. ولفتت هذه الوفود إلى أن مساهمة المشاريع الإقليمية قيمة مضافة بالنسبة لمتطلبات الهيئة. وأشار بالأخص أن المناقشات التقنية التي جرت في إطار المشاريع الإقليمية ساهمت في صياغة مشورة اللجنة العلمية الاستشارية. كذلك، شكر مراقبون، كـفلسطين، المشاريع على الدعم الذي قدمته.

34- وذكّرت الهيئة بالتعاون المستمر منذ 20 عاماً منذ إنشاء المشاريع الإقليمية وأثنت على مساهمتها القيّمة في أنشطة الهيئة من أجل استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط.

الدورة العاشرة للجنة الامتثال

تقرير عن أنشطة لجنة الامتثال في الفترة ما بين الدورات

35- في غياب رئيس لجنة الامتثال، السيد سمير مجدلاني، الذي لم يتمكن من الحضور لظروف القاهرة في اللحظة الأخيرة، أعلن نائبه الأول، السيد Josip Markovic، افتتاح الدورة العاشرة للجنة الامتثال. وعُرض تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/4.

36- وذكر الأمين التنفيذي للهيئة بأنه بعد أن اعتمدت الهيئة في دورتها التاسعة والثلاثين اقتراح إعلان يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، أطلقت أمانة الهيئة عملية داخلية في المنظمة لدمج هذا النشاط في عمل المنظمة التحضيري للدورة الثانية والثلاثين للجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة. ويُنتظر أن يُسلّم المدير العام للمنظمة رسالة لجميع أعضاء لجنة مصايد الأسماك لطلب دعمهم.

37- وشكرت الهيئة الأمانة على العمل الممتاز الذي اضطلعت به لعرض هذه المبادرة على لجنة مصايد الأسماك ودعت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى إبداء دعمها القوي لاعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، دُعيت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى الاستعداد لإطلاق أنشطة من شأنها أن تكفل مشاركة صيادي الأسماك النشطة في هذه المبادرة، بعد أن تنشئها المنظمة. ولهذا الغرض، طُلب من أمانة الهيئة مواصلة تنسيق جهود الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بما في ذلك داخل المنظمة.

حالة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الهيئة في دورتيها الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين

38- عرضت أمانة الهيئة حالة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها في عامي 2014 و2015، وقُدّمت البيانات المتوقعة لعام 2016 استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.12.

39- وبغرض تحسين تقديم البيانات في الوقت المناسب، دُعيت أمانة الهيئة إلى وضع نظام إنذار غير رسمي، تتلقى من خلاله الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قبل انقضاء المدة المحددة في توصيات الهيئة ذات الصلة رسالة تلقائية تنبئها إلى المتطلبات القادمة من حيث تقديم البيانات.

عملية توضيح حالات عدم الامتثال وتحديثها

40- عرضت أمانة الهيئة نتائج اجتماع لجنة الامتثال ما بين الدورات، كما وردت في الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.11. واشير إلى توصية اللجنة بتقديم قائمة بالأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي ينبغي وقف عملية تحديد عدم الامتثال بالنسبة لها.

41- وهنأت مندوبة الاتحاد الأوروبي الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الهيئة وتقديم البيانات لأمانتها، لافتة إلى أن الهيئة تبني ثقافة الامتثال. وفي هذا الصدد، سلّطت المندوبة الضوء على أهمية الدعم التقني، مشيرة إلى أن على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تحدد بوضوح احتياجاتها المتعلقة بحالات عدم الامتثال. وذكرت كذلك الحاجة إلى تعديل بعض مُهل تقديم البيانات (مثل حالة البيانات المتعلقة بإنتاج تربية الأحياء المائية) لضمان تقديم منتظم للبيانات من قبل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. وختمت بدعوة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أن تتبادل مع لجنة الامتثال أي معلومات عن التدابير الوطنية المتخذة التي تفوق بصرامتها قرارات الهيئة.

42- وأشاد مندوب مصر بدوره بالتقدم الذي أحرزته الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ودعا أمانة الهيئة إلى دراسة طلبات الدعم التقني التي تلقتها حتى الآن. وفي موضوع تقديم البيانات، وافق مندوبة الاتحاد الأوروبي رأبها في الحاجة إلى تعديل بعض المهل.

43- وأشارت مندوبة ألبانيا إلى أن عدم تقديم بلدها للبيانات ليس مشكلة إرادة سياسية بل يأتي نتيجة عملية إصلاح حديثة في الإدارات الوطنية تسببت بتعطّل أجهزة مختلفة. وأشارت إلى أنه من الضروري زيادة تفعيل جمع البيانات. وبالإشارة إلى نظام رصد السفن، أوضحت بأنه يعمل لكن قد تبرز حاجة إلى بعض الدعم التقني. ولهذا السبب، أوضحت أن ألبانيا ستفصل احتياجاتها عند تقديم طلب الدعم التقني.

44- وأشار مندوب تونس إلى الدعم التقني الذي تقدمه الهيئة وطلب من أمانتها أن تنظّم اجتماع تنسيق آخر لوضع خارطة طريق ترمي إلى تلبية الاحتياجات الوطنية المرصودة، تمشياً مع خطاب الاتفاق الموقع مع الهيئة.

45- وأعربت مندوبة الجبل الأسود عن امتنانها للدعم التقني الذي توفره الهيئة ومشروع التعاون العلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي وأعربت عن نية بلدها متابعة هذا المسعى المهم.

46- وشدد مندوب أوكرانيا على أهمية الدعم التقني بالنسبة لبلده وأضاف أن أوكرانيا جاهزة لتوقيع خطاب اتفاق مع الهيئة للبدء بتلقي هذا الدعم في القريب العاجل.

47- وشدد الأمين التنفيذي للهيئة، في ظل العدد الكبير من طلبات الدعم التقني التي قدمتها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة، على ضرورة تجنب الإزدواجية. وذكر بمبادرة "العمل المنسق من أجل لبنان" ليسلط الضوء على ممارسة تجميع الموارد وتحديد أولويات وطنية متسقة.

48- وأشار مندوب الجمهورية العربية السورية إلى أنه لا تتوفر معلومات عن بلده بشأن تنفيذ قرارات الهيئة وتقديم البيانات. لكنه ذكر بأن سورية، ورغم الوضع الراهن فيها، كانت تقدم دائماً البيانات في الماضي وستبذل كل ما بوسعها لإرسال البيانات عبر البريد الإلكتروني في القريب العاجل. وأضاف أن قطاع مصايد الأسماك البحرية لم يتأثر كثيراً بالأحداث الدائرة، رغم انخفاض حجم التفريغ السنوي. وبناءً على ذلك، واصلت سورية تحديث قوانينها الوطنية استناداً إلى عمل الهيئة. وأعرب عن أمله بأن يتمكن بلده من تلقي الدعم التقني بعد استتباب السلم فيه.

49- وقررت الهيئة رفع حالة التحديد عن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة التالية: ألبانيا والجزائر ومصر والاتحاد الأوروبي وإسرائيل ولبنان وليبيا والجبل الأسود. وستبذل الهيئة تلك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة بقرار الهيئة وقف تحديدها.

50- وفي ما يخص الأطراف غير المتعاقدة، أشادت الهيئة بالمعلومات المحدثة عن سفن الصيد التي شوهدت في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وأعربت الهيئة عن أسفها لعدم تلقي جواب من بلير على رسالة التعبير عن القلق التي وجهتها أمانة الهيئة (انظر الفقرة 59 من هذا التقرير). واسترعى الانتباه كذلك إلى مشاهدة عدة سفن صيد مغولية في البحر الأبيض المتوسط مؤخراً. وعملاً باقتراح من الاتحاد الأوروبي، قررت الهيئة توجيه رسالة إعراب عن القلق إلى منغوليا لدعوتها إلى الالتزام بواجبات دولة العلم. وأملت الهيئة بأن تُبلغ الأطراف غير المتعاقدة عن حالات الاستخدام غير المناسب لأعلامها.

51- وأبلغت اللجنة بأن سفينتي صيد مصريتين رُصدتا وهما تمارسان الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المياه الإقليمية الإيطالية. ووقع اتفاق غير رسمي بين مصر والاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات ملائمة وإبلاغ اللجنة بها، بما فيها تطبيق مصر لعقوبات على هاتين السفينتين اللتين كانتا تعملان من دون ترخيص. ودُعيت الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة إلى الإبلاغ عن حالات مماثلة في المستقبل، إذ أن هذه الحالة ليست معزولة، وذلك من أجل تعزيز الشفافية والتعاون داخل الهيئة. ومن الضروري أيضاً أن توجّه الهيئة الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة بشأن أشكال تدابير الردع التي ينبغي اتخاذها بحق السفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

52- وذكر الأمين التنفيذي للهيئة بنظام الإنذار الذي أنشأته الهيئة في دورتها الثامنة والثلاثين. ورأى أن على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاقدة غير المتعاقدة أن تتحرك بسرعة أكبر عندما تتلقى الإنذار. واقترح في هذا الصدد إنشاء نظام

للمساعدة المتبادلة. وأشار إلى أن أمانة الهيئة ستبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بأي نشاط صيد غير قانوني محتمل بحيث يتسنى الإسراع في التحرك وضمان اتخاذ إجراءات منسقة على المستوى الإقليمي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

53- ووافقت اللجنة على الاضطلاع بعملية التوضيح والتحديد في الفترة ما بين الدورات. وجُددت ولاية اجتماع لجنة الامتثال في فترة ما بين الدورات في صيغتها المعدلة خلال الدورتين الثامنة والتاسعة. وعملاً بالممارسة المتبعة حالياً، سترسل أمانة الهيئة خلال الفترة ما بين الدورات طلبات توضيح إلى جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بشأن وضع تنفيذ قرارات الهيئة المعتمدة في عام 2014 وتقديم البيانات المطلوبة في نهاية عام 2016. وسيجري الاتصال كذلك بالأطراف غير المتعاقدة المعنية.

مراجعة مجموعة قرارات الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

54- ذكّرت أمانة الهيئة بنتائج مجموعة العمل المعنية بمجموعة قرارات الهيئة (مقر المنظمة، ديسمبر/كانون الأول 2015)، كما وردت في الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.13.

55- وأقرّت اللجنة الصيغة المنقحة من مجموعة قرارات الهيئة المبينة في الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.14. وفيما يخص طبيعة هذه الوثيقة، تقرر أنه ينبغي أن تبقى مجموعة من القرارات وأن يبقى عنوانها بالتالي "مجموعة قرارات الهيئة". ووافقت اللجنة أيضاً على اعتماد القرار GFCM/40/2016/1 بشأن مبادئ توجيهية لتحرير قرارات الهيئة والذي سيكون بمثابة وثيقة مرجعية تستند إليها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة حين تقدم اقتراحات لقرارات الهيئة، كما يرد في المرفق 12.

56- وشدّد مندوب تونس على أهمية مجموعة قرارات الهيئة في مساعدة الجهات المعنية في حسن إدارة أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وأعرب عن أمله في أن تُتاح الوثيقة قريباً باللغة العربية.

نتائج مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

57- أشارت أمانة الهيئة إلى أن مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (إسبانيا، أبريل/نيسان 2016) أفادت عن تقدم مطرد في تنفيذ خارطة طريق الهيئة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، كما تبين الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.15.

58- وأعربت وفود عدة عن أنها توافق بحزم على ضرورة أن تطوّر الهيئة خطة عمل إقليمية شاملة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتعتمدها. وينبغي إعداد هذه الخطة في الفترة بين الدورات ورفعها إلى الاجتماع

المقبل لمجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لمناقشتها وإعداد صيغتها النهائية. وطلب كذلك من أمانة الهيئة أن تُعدّ قراراً بشأن تطبيق رقم المنظمة البحرية الدولية، مع أخذ المشاكل العملية المرصودة في المنطقة من قبيل استخدام السفن الخشبية لهذا الرقم في الحسبان. ولهذا الغرض، ستُجرى مشاورات مع المنظمة البحرية الدولية. كما شجعت أيضاً مواصلة التعاون مع المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصايد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المتاخمة للمحيط الأطلسي ومنظمة التعاون الاقتصادي في مجال التنمية في مسائل تتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

59- وعملاً بالوثيقة GFCM:40/2016/Inf.16، أدرجت السفينة Okapi Marta الحاملة لعلم بليز في قائمة الهيئة للسفن التي تمارس أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (انظر الفقرة 50 من هذا التقرير). أما سفينة Thunder التي غرقت مؤخراً فشُطبت من القائمة. واعتمدت الهيئة قائمة السفن التي تمارس أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وطلبت إلى الأمانة نشرها على موقعها الإلكتروني.

60- وقررت الهيئة أيضاً إدراج السفينة Sajo Melita الحاملة لعلم جمهورية كوريا في قائمة الهيئة للسفن المرخص بها، وذلك في ضوء المعلومات التي وفرتها دولة العلم لأمانة الهيئة.

التقدم المحرز في تنفيذ نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

61- سلّطت الأمانة الضوء على جوانب بارزة من العمل الذي أنجز بين الدورات من أجل إجراء دراسة إقليمية رائدة بشأن نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة، استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.17.

62- ودعا مندوب تونس، تدعمه وفود أخرى، اللجنة إلى التركيز بشكل خاص على المستوى الوطني وتقديم الدعم التقني إلى تلك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تحتاج إلى مساعدة لتشغيل نظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة. وأشار إلى أنه يمكن بعد تلبية الاحتياجات الوطنية الانتقال إلى إعداد نظام إقليمي.

63- ودُكر بأن العمل الجاري في مجال نظام رصد السفن قد وافقت عليه اللجنة في دوراتها السابقة وأن الدعم التقني جزء رئيسي من ذلك العمل. وأوضح أن الفكرة من النظام الإقليمي هي تعزيز التجانس في المنطقة من حيث المعايير التقنية التي تستخدمها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في مجالات الرصد والمراقبة والإشراف. وأشار بالتالي إلى إمكانية الدفع قدماً بعدة أعمال متزامنة.

64- وأشاد ممثل منظمة The Pew Charitable Trusts بعمل الهيئة المتعلق بنظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة وشجع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة على المضي قدماً بالدراسة الإقليمية الرائدة. وأشار إلى أن منظمة The Pew Charitable Trusts تدعم بشكل تام العمل الذي تضطلع به لجنة الامتثال.

65- ووافقت اللجنة على أن الدراسة الإقليمية الرائدة ستتواصل. ودعت بالإضافة إلى ذلك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى المساهمة بنشاط في هذا المسعى. وستجتمع مجموعة العمل المعنية بنظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة مجدداً في عام 2017.

66- وفيما يخص استخدام نظام رصد السفن، أشار رئيس الهيئة إلى أنه رغم القيمة المضافة لهذه الأداة في زيادة استخدام مراقبة أنشطة الصيد، فمن الضروري أخذها في الحسبان أيضاً في سياق التخطيط المكاني البحري وبذل الجهود على المستوى الإقليمي لاعتبار بيانات رصد السفن كدعم قيم لعلوم مصايد الأسماك.

اقتراح توصية بخطة إقليمية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

67- عرضت أمانة الهيئة مشروع التوصية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط تمثيلاً مع المهمة التي أسندتها إليها الهيئة في دورتها التاسعة والثلاثين بتعديل نص التوصية GFCM/2008/32/1 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ليتوافق مع اتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

68- وتقرر بالإجماع اعتماد اقتراح التوصية GFCM/40/2016/1 بوضع خطة إقليمية بشأن تدابير دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، كما ترد في الملحق 5.

69- وتحدث وفد المغرب ليشدد على ضرورة عدم تفسير أي حكم من أحكام التوصية المعتمدة بشكل يمنح تلقائياً للسفن الأجنبية غير المشاركة في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم حق دخول الموانئ الوطنية.

استعراض الأنشطة الاستراتيجية البارزة

فريق المهام المعني باستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

70- عرضت أمانة الهيئة استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.18 التقدم المحرز في إنشاء فريق المهام المعني باستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية)، في إطار متابعة القرار الذي اتخذته الهيئة في دورتها التاسعة والثلاثين. وذكر رئيس الهيئة بأن فريق المهام

المعني بتربية الأحياء المائية فريق مؤسسي بطبيعته وأن العملية التشاركية الرامية إلى إعداد الاستراتيجية هي في مرحلتها الأولى. وبناءً عليه، ستُعَدّ التفاصيل التقنية خلال عمل فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية، شريطة موافقة الوفود.

71- وأبلغت الهيئة بنتائج الاجتماع الأول لفريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية الذي جرى خلالها استعراض ومناقشة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتربية المستدامة للأحياء المائية في المنطقة. وحُدِّدت في الاجتماع العناصر الرئيسية التمهيدية، بما فيها الخطوط العريضة الرئيسية لاستراتيجية الهيئة المتعلقة بتربية الأحياء المائية، واتفق على خارطة طريق مؤقتة لإعداد الاستراتيجية وتشغيلها.

72- وأعرب مندوب تونس عن دعم بلده لهذه المبادرة مؤكداً على الدور المهم لتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي في ظل تدني أرصدة الأسماك البرية. وشدد على أهمية النهج التشاركي الذي يشمل جميع الجهات المعنية وعلى الحاجة إلى التنسيق بين قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

73- ورحب مندوب مصر أيضاً بالعمل التمهيدي لفريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية وسلط الضوء على الحاجة إلى تنويع السلالات وتحديد المعايير وتحسين الأسواق. وذكر بأن الكثير من نماذج الإنتاج المعتمدة حالياً أظهرت حدودها وأنه ثمة حاجة لخطط إنتاج تكفل التكامل بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة عوضاً عن خلق التنافس بينها.

74- وعبرت مندوبة الاتحاد الأوروبي عن الحاجة إلى معالجة مسائل الاستدامة، لا سيما في ما يتعلق بتغير المناخ والنمو الأزرق. ونوهت بدور الابتكار والبحث وسلطت الضوء على أهمية التخطيط المكاني للتنسيق بين تنمية تربية الأحياء المائية والقطاعات الأخرى مثل السياحة والنقل البحري.

75- وفي هذا الصدد، شدد رئيس اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية على ضرورة تنسيق تنمية تربية الأحياء المائية في المنطقة الساحلية على مستويات متعددة، وتعزيز التعاون بين مختلف المستخدمين الساحليين مثل منتجي الطاقة الهوائية.

76- واقترح مندوب موناكو أن تتناول عناصر من استراتيجية تربية الأحياء المائية مسألة الجزيئات البلاستيكية في البحر التي تنقل الملوثات البيولوجية والكيميائية والتي غالباً ما يأكلها السمك، الأمر الذي يتسبب بتداعيات بيولوجية واجتماعية-اقتصادية.

77- وأشادت وفود ألبانيا والجزائر والجبل الأسود والمغرب بدورها بفريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية وشددت على أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تدعم كذلك تنفيذ تنمية الأحياء المائية في بلدانها. واقترحت مندوبة الجزائر على وجه التحديد النظر في إمكانية أن يُعنى فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية بتربية الأحياء المائية صغيرة النطاق.

78- وشددت الوفود على أن الإدارة الجيدة لتربية الأحياء المائية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاستراتيجية وأنه يجب أن يتناول هذا المكون في المقام الأول توفر الأماكن ودمج تربية الأحياء المائية في أنشطة أخرى في المناطق الساحلية.

79- وأشادت ممثلة منظمة يوروفيش بعمل فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية واللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية وأعربت عن استعداد منظماتها مواصلة التعاون الوثيق في مواضيع كالسويق وتوعية الجمهور، وذلك في إطار مذكرة التفاهم التي تربطها حالياً بالهيئة.

80- وأعربت الهيئة عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية وشكرت الحكومة الإيطالية على الدعم الذي قدمته لإطلاق هذا النشاط. وأيدت الهيئة العناصر التمهيديّة وخارطة الطريق المقترحة لاستكمال الاستراتيجية التي أعدها فريق المهام والتي ستعرض في الدورة الحادية والأربعين.

اقتراح استراتيجية متوسطة الأجل لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

81- عرض الأمين التنفيذي للهيئة، استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/Inf.21، استراتيجية متوسطة الأجل مقترحة (2017-2020) لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم الهيئة في تحسين أداء مهمتها في ضوء التطورات الأخيرة، بما فيها إطارها المؤسسي المحدّث وتنفيذ النهج الإقليمي الفرعي وزيادة التعاون مع المنظمات الشريكة وخطط الإدارة المعتمدة حديثاً وبرنامج الدعم التقني الذي يُنفذ حالياً. وقد أعدت الاستراتيجية تمشياً مع الالتزامات الدولية مثل الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة، وهي تعكس سياق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حيث تشكل مصايد الأسماك نشاطاً اجتماعياً-اقتصادياً مهماً وحيث تشكل مصايد الأسماك صغيرة النطاق 80 بالمائة من أسطول الصيد، وهو سياق يتسم بأثر كبير للصيد غير القانوني من دون إبلاغ ودون تنظيم على القطاع.

82- وأبلغت الهيئة بالأهداف الخمسة التي تتضمنها الاستراتيجية والتي ترمي بشكل خاص إلى ما يلي: (1) عكس مسار تدني أرصدة الأسماك؛ (2) دعم سبل كسب عيش المجتمعات الساحلية عبر مصايد أسماك صغيرة النطاق تكون مستدامة؛ (3) الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (4) التقليل إلى أدنى حد ممكن من أشكال التفاعل بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية والبيئة والحد منها؛ و(5) تعزيز بناء القدرات والتعاون. وقامت الإجراءات الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف على اقتراحات قدمتها الأجهزة الفرعية للهيئة، مكّلة بذلك عمل الهيئة الاعتيادي من دون فرض التزامات جديدة على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

83- وأشاد رئيس اللجنة العلمية الاستشارية بالاستراتيجية المقترحة ونهجها الشامل تماماً الذي سيتيح للهيئة أن تتعاطى بفعالية مع الأولويات ذات الصلة في المنطقة. وسلط الضوء على الدور المركزي للمشورة العلمية في معظم الأهداف وأشار إلى أن اللجنة العلمية الاستشارية تبقى على أهبة الاستعداد لتحمل عبء العمل المطلوب لتنفيذ الاستراتيجية، بدعم من اللجان الإقليمية الفرعية والهيئات التقنية.

84- ورحبت الوفود في مداخلات عدة بالاقترح وركزت على أنه يتناول التحديات الرئيسية. وأشار إلى الحاجة إلى التفكير في السبل والموارد اللازمة لتجنب أن تبقى الاستراتيجية حبراً على ورق.

85- ونوه مندوب موناكو بجودة الوثيقة العالية، ليس فقط من ناحية فعاليتها بل كذلك من ناحية وضوحها الذي أتاح لأعضاء الهيئة تكوين صورة شاملة عن الاستراتيجية المقترحة.

86- ورحبت مندوبة الاتحاد الأوروبي بهذه المبادرة الممتازة لافتة إلى أنها المرة الأولى التي يُعرض فيها اقتراح لاستراتيجية كهذه في المنتديات المعنية. واعتبرت المندوبة أن الاستراتيجية تشكل وسيلة شاملة لتحقيق استدامة مصايد الأسماك وشدّت على الحاجة إلى مناقشة المؤشرات والإجراءات في إطار هذه الاستراتيجية.

87- وأيد مندوبو الجزائر والمغرب وتونس المبادرة تأييداً قوياً، ولفتوا إلى الحاجة إلى دمج الاستراتيجيات الوطنية في الاستراتيجية الإقليمية ومواءمتها معها، مشددين على أهمية التعاون والدعم التقني لضمان تنفيذ مشترك وأخذ الواقع والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية في الحسبان.

88- وتطرق مندوب تونس إلى أهداف الاستراتيجية لينبّه إلى ضرورة تحقيق صون الموارد بطريقة لا تؤثر سلباً على مداخل الصيادين. وأشار إلى أن استخدام معدات صيد انتقائية وشعاب صناعية سيشكل كذلك أنشطة مهمة تكمل التركيز على المراقبة.

89- وأقر مندوب مصر بأهمية الاستراتيجية ودعا الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى تقديم الدعم وأمل أن تتمكن الهيئة قريباً من إحراز تقدم في تنفيذها. وأعرب عن تقديره لعرض إطار عام في نهاية المطاف لقياس إنجازات الهيئة.

90- وذكر مندوب ليبيا أن بلده يعتمد بشكل كبير على مصايد الأسماك ورحّب بالتالي بأية اقتراحات تعزز التعاون في مجال صون الموارد الإقليمية. وأعرب كذلك عن تأييده ربط الاستراتيجية بالمبادرات الوطنية بغية البناء على ما هو موجود أساساً. ووافق إضافة إلى ذلك على أن القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو هدف بالغ الأهمية.

91- وأشادت مندوبة تركيا بالاستراتيجية مشيرة إلى أن الإجراءات المتخذة في البحر الأسود تشكل خطوات مهمة للمنطقة، إضافة إلى مساهمة مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود. وأشارت إلى أن تنفيذ مشروع BlackSea4Fish في البحر الأسود سيمثل دعماً إضافياً وبناءً لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود وسيكون فرصة لتعزيز التعاون بين البلدان المشاطئة للبحر الأسود.

92- وطلبت مندوبة الجزائر دمج المسائل المتعلقة بالحوكمة في الاستراتيجية وشدّت على أهمية مصايد الأسماك الاجتماعية-الاقتصادية، بما في ذلك قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

93- وأعرب ممثل الصندوق العالمي لحماية الطبيعة عن استعداد منظمته لدعم الاستراتيجية، لا سيما فيما يخص مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وقالت ممثلة منظمة صيادي أوروبا ذوي التأثير المنخفض (LIFE) إنها تتطلع إلى تنفيذ الاستراتيجية وأعربت عن استعدادها للمساهمة في تنفيذ أنشطة مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وأشارت مسألة الإدارة المشتركة وأعربت عن أملها في أن تتناولها الاستراتيجية بمزيد من التفصيل.

94- وأشارت ممثلة منظمة (OceanCare) إلى أهمية نهج النظام الإيكولوجي وقالت إن الاستراتيجية تعطي فرصة مواتية التوقيت لتقييم العمل المنجز بشأن الآثار السلبية للأنشطة البشرية، كالتلوث السمعي على النظم الإيكولوجية البحرية. وأعربت عن استعداد منظمته لتقديم الدعم للهيئة.

95- وأشاد ممثل المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط بالاقترح وأعرب عن نية المركز دعم تنفيذه من خلال أنشطة تدريب في مصايد الأسماك.

96- وأيد ممثل فلسطين الاستراتيجية وأعرب عن أملها في أن تسرع الدعم التقني المستقبلي لتيسير جهود تحقيق الأهداف المحددة فيها.

97- ووافقت الهيئة على المبادئ التي بُنيت عليها الاستراتيجية وعلى نطاقها الشامل وقررت أن تضع غايات محددة وتنقح الأهداف وتحدد الموارد اللازمة. واعتبرت الهيئة أن النهج التشاركي عنصر رئيسي من طريقة العمل التي توجه تنفيذ الاستراتيجية، وأنه يسهل تحديد قواعد مشتركة واعتمادها على المستويين الإقليمي والفرعي والإقليمي. واتفق على النظر في هذا النهج على النحو الواجب خلال اجتماع الهيئة في فترة ما بين الدورات المزمع عقده في عام 2016 والذي ترد اختصاصاته في المرفق 13/ الملحق 2.

98- وشددت الهيئة مجدداً على الدور الحاسم للاستراتيجية في وضع أهداف قابلة للقياس من أجل عكس مسار التوجه المقلق للغاية في مصايد الأسماك، ووافقت على اعتماد القرار GFCM/40/2016/2 بشأن استراتيجية متوسطة الأجل مقترحة (2017-2020) لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، يرد نصها في المرفق 13.

إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود

مشورة بشأن إدارة تربية الأحياء المائية

99- عرض رئيس لجنة تربية الأحياء المائية الاستنتاجات والمشورة الرئيسية الناشئة عن الأجهزة الفرعية استناداً إلى الوثيقتين GFCM:40/2016/3 و GFCM:40/2016/Inf.19. وأبلغ الهيئة بأن المشورة التي أعدتها اللجنة تتعلق بوجه خاص بتربية الصدفيات وتحسين مراقبة البيئة واستخدام مؤشرات إقليمية مختارة لرصد تنمية تربية الأحياء المائية.

100- وأشارت اللجنة إلى أن أنشطة تربية بلح البحر والمحار، وكذلك مصايد الأسماك صغيرة النطاق تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات الساحلية ولها أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية كبرى في منطقة اختصاص الهيئة.

101- ونوّهت الهيئة بالمشورة التي قدمتها لجنة تربية الأحياء المائية بشأن تربية بلح البحر والمحار والتخطيط المكاني لتربية الأحياء المائية واستدامتها وجمع البيانات بشأنها.

مشورة بشأن إدارة مصايد الأسماك وصونها

102- عرض رئيس اللجنة العلمية الاستشارية ومنسق مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود المشورة الناشئة عن الأجهزة الفرعية والمتعلقة بالبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية والإحصاءات والمعلومات، والأرصدة التي تتطلب إجراءات احترازية أو طارئة والأنشطة الإقليمية الفرعية الأخرى، واتخذت الهيئة بناءً عليها القرارات التالية:

البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية

103- ناقشت الهيئة احتمال اعتماد بروتوكولات مصادفة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، تُصاغ لضمان جمع المعلومات اللازمة عن توزيع هذه النظم الإيكولوجية البحرية بغية تحديد مناطق ذات أولوية تطبيق فيها تدابير حماية مكانية مثل مناطق المصايد المقيدة.

104- وأشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي، تؤيدها وفود عدة، إلى أنه، رغم أهمية هذه المسألة، من السابق لأوانه اعتماد بروتوكولات كهذه في سياق البحر الأبيض المتوسط واقترحت مواصلة مناقشة المسألة في مجموعة عمل مخصصة، والاستفادة من المبادرات الجارية بالتعاون مع إدارة مصايد الأسماك في المنظمة من أجل تحديد خصائص الموائل وأنشطة الصيد في المناطق العميقة في البحر الأبيض المتوسط.

105- وأيدت الهيئة هذا الاقتراح ووافقت على إنشاء مجموعة العمل المخصصة هذه وفق الاختصاصات الواردة في المرفق 15.

106- وشدد ممثل أوسبانيا على أهمية إعداد إطار قانوني ملائم لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وذلك للامتثال لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرارات 25/59 و 105/61 و 72/64)، وشجّع الهيئة على العمل من أجل اعتماد توصية للهيئة بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة بحلول عام 2018.

107- يخضع اقتراح التوصية بشأن تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات التي يتوقع أن تلغي التوصية GFCM/33/2009/3 بشأن المصفوفة الإحصائية للمهمة 1 لدراسة دقيقة.

108- وأقر مندوبو مصر والمغرب وتونس بأهمية اقتراح كهذا لكنهم أشاروا إلى صعوبات محتملة قد تظهر أثناء تنفيذه، من قبيل توقيت جمع البيانات وفق أحكام الإطار المرجعي لجمع البيانات. واقترحوا بناءً على ذلك تخصيص فترة انتقالية للسماح للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بالتكيف على نحو أفضل مع متطلبات الإطار المرجعي لجمع البيانات.

109- وقررت الهيئة اعتماد التوصية GFCM/40/2016/2 بشأن التنفيذ التدريجي لتقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات، كما ترد في المرفق 6. وسيُعاد النظر بهذه التوصية في الدورة الحادية والأربعين للهيئة بناءً على العناصر التي تكون قد حُلّت وجُمعت، وذلك في ورشة عمل مخصصة لهذا الغرض. لذلك فإن هذه التوصية ستبقى سارية لعام واحد فقط. وفيما يخص التزامات تقديم البيانات في الفترة بين الدورات، فقد أوضح أن وحدها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الجاهزة لتقديم البيانات إلى أمانة الهيئة وفق هذه التوصية ستقوم بذلك. وتواصل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الأخرى إرسال البيانات وفق مقتضيات المهمة 1 الحالية حتى انعقاد الدورة الحادية والأربعين.

مصيد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي

110- استناداً إلى مشورة اللجنة العلمية الاستشارية وإلى الاقتراح الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، اعتمدت الهيئة التوصية GFCM/40/2016/3 بشأن وضع تدابير إضافية طارئة في عامي 2017 و2018 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18) التي يرد نصها في المرفق 7.

111- ولفت مندوب الجبل الأسود إلى ضرورة أخذ الحجم الصغير لأسطول بلده في الحسبان عند تنفيذ تدابير إضافية تتعلق بأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 وأشار إلى أن بلده يساهم بنسبة تقل عن 1 بالمائة من إجمالي جهد الصيد والمصيد. وأضاف أن الجبل الأسود سيقدم قريباً إلى أمانة الهيئة خطة لتنمية أسطول الصيد فيه تشمل زيادة نسبية للمصيد. وفيما يخص تحديد المصيد، شدد على الحاجة إلى مزيد من الوقت لضمان التنفيذ الكامل للتوصية، وذلك في ضوء عملية مواءمة إحصاءات المصيد مع لوائح الاتحاد الأوروبي.

112- وأعربت مندوبة ألبانيا عن تأييد بلدها لهذه التوصية التي تتماشى مع مهمة الهيئة في تحقيق استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وأضافت أنه عملاً بقانون ألبانيا الجديد لمصايد الأسماك والاستراتيجية الجديدة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، يجري إعداد خطة إدارة تتضمن بعض التدابير الرامية إلى الحد من نفوق الأسماك السطحية الصغيرة. ونظراً إلى حجم الأسطول الألباني وقدرته، فإن أثر مصايد الأسماك الألبانية على الموارد

السطحية سيكون ضئيلاً للغاية، لكن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتدابير الجديدة التي تتخذها الهيئة ستكون في المقابل بالغة الأهمية بالنسبة للقطاع في ألبانيا.

113- وأبلغ ممثل مجلس التوجيه البحري (MSC) الهيئة أن مصيدة خاصة بالأسمك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي قد قدمت طلباً إلى المنظمة للحصول على ترخيص. وشدد على الحاجة إلى وضع خطة إدارة علمية وطويلة الأمد لهذه المصيدة، معرباً عن ثقته بأن عملية الترخيص يمكن أن تحسّن معرفة هذه الأرصدة وإدارتها.

مصيد النازلي الأوروبي والروبيان في مضيق صقلية

114- عرضت مندوبة الاتحاد الأوروبي مشروع اقتراح لخطة لإدارة مصايد الأسماك التي تستغل سمك النازلي الأوروبي (*Merluccius merluccius*) والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية، استناداً إلى المشورة العلمية التي قدمتها اللجنة العلمية الاستشارية وإلى التوصية GFCM/39/2015/2 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد الأسماك بشباك الجر القاعية في مضيق صقلية.

115- وفي المناقشات اللاحقة، قُدمت تعليقات عدة على أهمية تحسين انتقائية المعدات و/أو تطبيق إغلاقات مكانية-زمانية كتدابير تكميلية أو بديلة لتدابير خفض قدرات الصيد، وذلك بهدف خفض آثارها الاجتماعية والاقتصادية المحتملة إلى أقصى حد ممكن، من بين أمور أخرى.

116- وأعربت الهيئة عن ارتياحها لأن تدابير الإدارة المقترحة تُدمج تدريجياً المشورة العلمية التي أعدها اللجنة العلمية الاستشارية ونُبّهت إلى أن دور الإدارات الوطنية ومعاهد البحوث دور حاسم في توفير البيانات والخبرات لدعم هذه المشورة.

117- وبعد إدخال التعديلات المنبثقة عن المناقشات، اعتمد الاقتراح في التوصية GFCM/40/2016/4 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)، والوارد نصها بالمرفق 8.

118- وهنأ ممثل أوسيانيا اللجنة العلمية الاستشارية ولجانها الإقليمية الفرعية على جودة المشورة العلمية التي قدمتها وأثنى على قرار الهيئة، في حين أعرب ممثل المجلس الاستشاري الإقليمي المعني بالبحر الأبيض المتوسط (MEDAC) عن تأييده إنشاء مناطق صيد محمية وشدد على أهمية قائمة السفن المرخص لها التي تغطيها التوصية GFCM/39/2015/2، كتدبير يكفل إدارة الأساطيل العاملة في المنطقة.

مصيد أسماك القاروس ذات البقع السوداء في بحر الألبوران

119- عرضت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح توصية ترمي إلى تحسين المعارف العلمية بشأن مصايد أسماك القاروس ذات البقع السوداء (*Pagellus bogaraveo*) التي تمتد على ضفتي مضيق جبل طارق الأطلسية والمتوسطية.

120- ولفت مندوب المغرب إلى أهمية ضمان الاستغلال المستدام لهذا المورد على المدى الطويل، وأشار إلى أن تحسين المعرفة بديناميات الأرصاد السمكية وبالخصائص الاجتماعية - الاقتصادية لمصايد الأسماك سيكون ضرورياً لتيسير صنع قرار قائم على مشورة علمية سليمة.

121- وعقب المناقشات، سُحب الاقتراح بناء على فرضية أن اللجنة العلمية الاستشارية ستجري في عام 2017 تقييماً لوضع هذا الرصيد وستقدم تعريفاً لسيناريوهات الإدارة وتحليلاً للمعالم الرئيسية للمصايد. وسألت مندوبة الجزائر إذا كان من الممكن أن تشمل هذه الدراسات بلدها.

أرصدة سمك النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط

122- عرضت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح توصية بشأن إدارة سمك النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط كخطوة أولى نحو إعداد خطة إدارة. وشددت على أن التقييم الذي أجرته اللجنة العلمية الاستشارية بين ارتفاع مؤشرات الاستغلال المفرط لهذا النوع الذي يشكل رمزاً في البحر الأبيض المتوسط وأن ثمة حاجة ملحة إلى إجراء حوار حول التدابير اللازمة لمعالجة هذا الوضع. ولهذه الغاية اقترحت مجموعة من التدابير التقنية، منها اعتماد حجم أدنى للمصيد المنزل، وحثت اللجنة العلمية الاستشارية على العمل لأجل إدارة هذا النوع من الأسماك.

123- وأثناء الحوار، أُعيد التذكير بالطبيعة المتعددة الخصائص لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وبوجود سمك النازلي الأوروبي إلى جانب أنواع أخرى في مصايد الأسماك القاعية. وأشار إلى أنه على الرغم من مستويات الصيد في معظم الأساطيل، فإن هذا النوع لا يشكل دائماً هدفاً مفضلاً. ويطرح ذلك صعوبات في تطبيق بعض تدابير الإدارة كدراسات انتقائية المعدات. ولهذا السبب وغيره من الأسباب، ثمة حاجة إلى تفكير معمق قبل أن يتسنى اعتماد خطة شاملة لإدارة هذا النوع على المستوى الإقليمي.

124- وبعد مناقشات مستفيضة بشأن المحتوى التقني للاقتراح الأولي، اعتمدت التوصية GFCM/40/2016/5 التي تُحدد حجماً مرجعياً أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، كما ترد في المرفق 9.

مصايد سمك الترس في البحر الأسود

125- قدمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراحاً بشأن خطة إدارة لسمك الترس (*Psetta maxima*) في البحر الأسود، استناداً إلى المشورة التي قدمتها مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود. وتقوم خطة الإدارة على المبادئ الواردة في التوصية GFCM/39/2015/3 بشأن وضع مجموعة من التدابير لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد أسماك الترس في البحر الأسود.

126- واعتمد الاقتراح في التوصية GFCM/40/2016/6 بشأن الرصد العلمي، وإدارة ومراقبة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29) التي يرد نصها في المرفق 10.

127- وأعرب مندوب أوكرانيا مجدداً عن قلقه الذي سبق وأن عبّر عنه في الاجتماع الأخير لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود بشأن الإغلاق لمدة شهرين الذي تتطلبه خطة الإدارة. وأضاف أن أوكرانيا ملتزمة التزاماً قوياً بالامتثال للقواعد المشتركة التي تعتمدها الهيئة في البحر الأسود وأنها تطلب استثناءً يقوم على أدلة علمية سليمة ويراعي ظروف الطقس الخاصة التي تقلص فترة الصيد في مياه ساحل أوكرانيا.

128- ورحب مندوب الاتحاد الروسي بخطة إدارة سمك الترس لكنه أشار إلى أن المتطلبات التقنية المختلفة لنظام رصد السفن في بلده قد تعيق تنفيذها من ناحية الأحكام المتعلقة بالمراقبة.

خطة إدارة طاقات الصيد

129- عقب اقتراح قدمه الاتحاد الأوروبي بشأن طاقات الصيد، ذكرت عدة وفود بأهمية أخذ الفروقات بين البلدان في الحسبان، بما في ذلك خصوصيات الأساطيل الوطنية، وأشارت إلى أن ثمة حاجة لمزيد من الوقت لإعداد خطط وطنية شاملة قبل الانتقال إلى إدارة طاقات الأسطول الإقليمي.

130- وفي المناقشات التي أعقبت ذلك، قررت الهيئة عدم إقرار الاقتراح ووافقت على تكليف اللجنة العلمية الاستشارية ولجنة المؤتمر بتقييم طاقات الصيد على المستوى الإقليمي، تمشياً مع التوصية GFCM/34/2010/2 بشأن إدارة طاقة الصيد، وتقديم مشورة بشأن تدابير إضافية لإدارة الأسطول، تمشياً مع التوصية GFCM/37/2013/2 بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة طاقة الصيد في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وتقييم آثار هذه التدابير بحيث يتسنى اتخاذ قرار في عام 2017 أو 2018، حسب التقدم المحرز.

131- قدمت مندوبة الاتحاد الأوروبي اقتراح توصية ترمي إلى تقييم أهمية مصايد الأسماك الترفهية على المستوى الإقليمي.

132- ودُعيت اللجنة العلمية الاستشارية بموجب هذا الاقتراح إلى إعداد قائمة بأنواع السمك الرئيسية المعنية وتقييم أثر هذه المصايد على حالة الموارد بغية تقديم مشورة تُمهّد لإدارة هذا القطاع.

133- ولم يُفصّل النقاش الذي تلى ذلك إلى توافق على هذا الاقتراح ووافقت الهيئة بالتالي على إبقاء هذا الاقتراح عالقاً بحيث يتسنى إعادة النظر فيه في الدورة المقبلة. ويرد الاقتراح المعلق في المرفق 16.

اقتراح معلق بشأن إقامة موسم لحظر الصيد في المنطقة الجغرافية الفرعية 14

134- بالإشارة إلى الاقتراح المعلق منذ عام 2015 بشأن إقامة موسم لحظر الصيد في المنطقة الجغرافية الفرعية 14، أشار مندوب تونس إلى أن بعض تدابير الإدارة الواردة في هذا الاقتراح أُدرجت في التوصية المعتمدة GFCM/40/2016/4، فسُحب هذا الاقتراح.

استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق

135- قامت أمانة الهيئة تلبية لطلب هذه الأخيرة بتقديم اقتراح قرار بشأن استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق. واستند هذا الاقتراح إلى استنتاجات المؤتمر الإقليمي من أجل "بناء مستقبل مستدام لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" الذي عُقد في عام 2016.

136- وأعرب الكثير من الوفود عن دعمه لهذا الاقتراح نظراً إلى أهمية هذا القطاع القصوى، لا سيما بالنسبة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه. وأشار إلى أنه يتعين على الهيئة أن تُدرج العمل على مسألة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ضمن أولوياتها في السنوات القادمة.

137- وبعد إدخال بعض التعليقات التي أبدتها الوفود، اعتمدت الهيئة الاقتراح في القرار GFCM/40/2016/3 بشأن استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط الذي يرد نصه في المرفق 14.

138- دُعيت الهيئة إلى النظر في طلب تقدمت به أمانة اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية (اتفاقية التجارة الدولية) للتعليق على الدمج المحتمل لأنواع الأسماك الصفيحية الخيشوم في الملحق 2 للاتفاقية واتخاذ قرار في الخطوات المقبلة للتقدم في إدارة مصايد المرجان الأحمر (*Corallium rubrum*) في البحر الأبيض المتوسط.

139- وفي هذا الصدد، شددت الوفود على ضرورة تناول هذه المسائل في سياق الهيئة، بما يضمن أن المسؤولية تبقى ضمن اختصاصها. وبناءً عليه، طلبت الهيئة إلى أمانتها أن تنسق وتتواصل مع اتفاقية التجارة الدولية، بما في ذلك من خلال تقارير عن عمل الهيئة من أجل التقدم في مسألة إدارة أنواع الأسماك الصفيحية الخيشوم والمرجان الأحمر.

140- وفيما يخص أنواع الأسماك الصفيحية الخيشوم، أفادت أمانة الهيئة بأن ثلاثة فقط من الأنواع المقترح دمجها في الملحق 2 لاتفاقية التجارة الدولية تعيش في البحر الأبيض المتوسط وأنها محمية أساساً بتدابير إدارة مخصصة لها في توصيات الهيئة أو الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

141- وأعربت ممثلة منظمة Shark Trust عن تقديرها لمشاركة عدة أطراف متعاقدة وأطراف متعاونة غير متعاقدة في رعاية اقتراح اتفاقية التجارة الدولية ولطريقة تعاطي الهيئة مع هذه المسألة. وأشادت بالجهود التي بذلتها الهيئة لحماية أسماك القرش والشفنين التي تتوجت في اعتماد التوصية GFCM/36/2012/3 عن تدابير لإدارة مصايد الأسماك من أجل الحفاظ على أسماك القرش والشفنين في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وأعربت عن استعداد منظماتها لدعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها.

142- وفيما يخص الخطوات الإضافية لإدارة المرجان الأحمر، شددت وفود عدة على عدم توفر بيانات شاملة على المستوى الإقليمي. وأشار إلى أن وحدها إيطاليا قد قدمت تقريراً إلى أمانة الهيئة عن خططها البحثية بشأن المركبات التي تشغل عن بُعد والتي انتهت الاستثناء الممنوح لها في نهاية عام 2015. وناقشت الهيئة باستفاضة احتمال تمديد هذه الاستثناءات لتسمح ببذل جهود بحثية بشأن المرجان الأحمر.

143- وبناءً على ذلك، وافقت الهيئة على اعتماد التوصية GFCM/40/2016/7 بشأن الترخيص باستخدام المركبات التي تشغل عن بُعد في إطار البرامج العلمية الوطنية المتعلقة بالمرجان الأحمر، التي يرد نصها في المرفق 11.

برنامج العمل

144- أبلغت الهيئة ببرنامج عمل أجهزتها الفرعية للفترة ما بين الدورات وبالأنشطة المنفذة في إطار الاستراتيجية المتوسطة المدى، فضلاً عن التوصيات التي اعتمدت خلال الدورة. وأُقرت برنامج العمل على النحو التالي:

برنامج عمل اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية

فريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية

- دعم إعداد استراتيجيات لتربية الأحياء المائية وخارطة طريق لتنفيذها

مبادرة تربية الأحياء المائية المتعددة أصحاب المصلحة

- إدراج مؤشرات محددة بشأن تربية الأسماك الصدفية في المؤشرات الإقليمية للهيئة وفي المناطق الاستراتيجية الواقعة ضمن اختصاص المبادرة

مجموعة العمل المعنية بالبيئة وصحة الحيوانات المائية

- إنجاز الدراسة الاستقصائية الإقليمية المتعلقة بالخطوط التوجيهية بشأن برامج الرصد البيئي المنسق، على أن تشمل تقييماً بالمعايير للمتغيرات من أجل مراقبة نوعية عمود المياه والترسبات
- إعداد استعراض لآثار تغير المناخ والظواهر المماثلة على تربية الأحياء المائية

مجموعة العمل المعنية بالحوكمة والجوانب التنظيمية

- إنجاز منهجية من أجل تنفيذ مناطق مخصصة لتربية الأحياء المائية، ونشرها
- مواصلة الدراسة الاستقصائية بشأن حوكمة تربية الأحياء المائية في إطار التخطيط المكاني البحري

مجموعة العمل المعنية بجودة منتجات تربية الأحياء المائية والأسواق الخاصة بها

- إنجاز الدراسة الاستقصائية بشأن الأسواق الخاصة بمنتجات تربية الأحياء المائية من الزعنفيات والقشريات وصناعاتها في المنطقة
- رصد قصص النجاح في مجال تربية الأحياء المائية والإبلاغ بها لتحسين صورة منتجات تربية الأحياء المائية وقبولها

جمع البيانات والإحصاءات في تربية الأحياء المائية

- مواصلة تعزيز تقديم البيانات المتعلقة بتربية الأحياء المائية إلكترونياً على الشبكة الخارجية للهيئة (إكسترانت)
- إنجاز العمل اللازم لتيسير الاطلاع على بيانات الإنتاج التي تعدها اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية
- المساهمة في خطة عمل الفريق العامل التنسيق بشأن الإحصاءات السمكية لفترة 2016-2019 بالتعاون مع فريق العمل لتنسيق الإحصاءات الخاصة بتربية الأحياء المائية ومكتب الإحصاءات للمجموعة الأوروبية

برنامج عمل اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بتربية الأحياء المائية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود

المسائل الإقليمية

البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية

- تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع المشترك بين الهيئة والاتفاق المعني بصون الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة بشأن التخفيف من التفاعلات بين الأنواع المهددة بالانقراض وأنشطة صيد الأسماك
- إنجاز قائمة بالأنواع المعنية بمؤشر النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في البحر الأبيض المتوسط وإعداد ملصقات وأدلة تعريف لتوضع على متن السفن التجارية
- إعداد استراتيجية متوسطة الأجل بشأن الصيد العرضي تسمح بمراقبة حجم المصيد المرتجع والصيد العارض للأنواع الهشة وخصائصهما على المستوى الإقليمي، فضلاً عن صياغة تدابير تخفيف ملائمة
- إعداد وتنفيذ حملات توعية لتثقيف الصيادين بالآثار السلبية للمصيد العرضي على مصايد الأسماك وعلى النظم الإيكولوجية البحرية
- إعداد خطة إقليمية شاملة لإدارة المرجان الأحمر
- وضع استراتيجية تكيف لمواجهة الآثار المحتملة للأنواع الغازية وتغيير المناخ على مصايد الأسماك

تقييم الأرصدة

- إعداد برنامج لتنفيذ دراسات استقصائية في البحر على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي
- إعداد فهارس لأنشطة الصيد تضم مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية، وكذلك معلومات عن معدات الصيد وعملياته، ووصفاً لمناطق الصيد وللأنواع المستهدفة وأنواع أسماك الصيد العرضي
- تنفيذ نهج مخصص لتقديم المشورة إلى الهيئة بشأن الأنواع المختارة ذات الأولوية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بما في ذلك ما يلي:

البحر الأسود		شرق البحر الأبيض المتوسط	البحر الأدرياتيكي	وسط البحر الأبيض المتوسط	غرب البحر الأبيض المتوسط	
<i>Trachurus mediterraneus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	الأنواع
<i>Sarda sarda</i>	<i>Sprattus sprattus</i>	<i>Sardinella aurita</i>	<i>Sardina pilchardus</i>	<i>Sardina pilchardus</i>	<i>Sardina pilchardus</i>	السطحية
<i>Psetta maxima</i>	<i>Merlangius merlangus</i>	<i>Mullus barbatus</i>	<i>Mullus barbatus</i>	<i>Parapenaeus longirostris</i>	<i>Parapenaeus longirostris</i>	الأنواع القاعية
<i>Mullus barbatus</i>	<i>Rapana venosa</i>	<i>Saurida lessepsianus</i>	<i>Merluccius merluccius</i>	<i>Merluccius merluccius</i>	<i>Merluccius merluccius</i>	
					<i>Pagellus bogaraveo</i>	
<i>Squalus acanthias</i>		<i>Anguilla anguilla</i>				الأنواع التي يوجد اهتمام بصونها
		<i>Corallium rubrum</i>				

الاعتبارات الاجتماعية – الاقتصادية

- استكمال الخطوط التوجيهية لمنهجية مشتركة للتحليل الاجتماعي – الاقتصادي
- استكمال دراسة استقصائية إقليمية شاملة بشأن الأثر الاجتماعي – الاقتصادي لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- إعداد نماذج اقتصادية بيولوجية لدمج المعلومات الاجتماعية – الاقتصادية في تقييم وضع مصايد الأسماك التجارية الرئيسية وتقديم مشورة بشأن الأثر المقارن لسيناريوهات الإدارة البديلة

الإحصاءات والمعلومات وبناء القدرات

- تمديد وتوسيع الفترة التجريبية للإطار المرجعي لجمع البيانات لدعم تعزيز التوصية الخاصة بهذا الإطار
- تقييم قدرات الصيد على المستوى الإقليمي وتقديم مشورة بشأن التدابير الإضافية لإدارة قدرات الأسطول تمثيلاً مع التوصية GFCM/37/2013/2 بشأن الخطوط التوجيهية لإدارة طاقة الصيد في المنطقة التي تغطيها الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- الشروع بالتحضير لبرنامج إقليمي للتعليم والتدريب من خلال مناهج تخصص متوسطة وطويلة الأجل في مجال مصايد الأسماك

مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية

- إجراء دراسة استقصائية إقليمية بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية لإعطاء صورة عامة عن الآثار الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والعمل في الوقت عينه على تحسين قدرات جمع البيانات ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، كما يقتضي الإطار المرجعي لجمع البيانات
- إنشاء منصة إقليمية لإقامة حوار بين رابطات صيد الأسماك صغيرة النطاق وتعزيز هذا الحوار
- تحديد قائمة الأنواع التي يؤثر صيدها من قبل مصايد الأسماك الترفيهية تأثيراً كبيراً على الموارد البيولوجية البحرية واقتراح تدابير مناسبة لجمع البيانات ومراقبة أنشطة الصيد الترفيهية

الأنشطة الإقليمية الفرعية

البحر الأدرياتيكي

- تقييم الحلول البديلة لضمان أن تتوفر نتائج المسح الصوتي – المائي للسنة السابقة في موعد لا يتعدى 31 يناير/كانون الثاني/ من السنة المعنية
- تقييم المزايا النسبية لمختلف سيناريوهات إدارة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي

- تقييم ما إذا كان أثر التدابير المعتمدة في التوصية GFCM/40/2016/3 بشأن وضع تدابير إضافية طارئة بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي سيسمح بتحقيق هدف التوصية GFCM/37/2013/1 بشأن خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط – المنطقة الجغرافية الفرعية 17 (شمال بحر الأدرياتيكي)، وتدابير الصون الانتقالية لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 (جنوب بحر الأدرياتيكي)
- توسيع تقييم التدابير البديلة لإدارة الأسماك القاعية، ولا سيما النازلي الأوروبي، بما في ذلك خيارات زيادة الحجم المرجعي الأدنى للصون وفرض إغلاقات مكانية-زمانية في مناطق حظر الصيد
- القيام في ضوء اجتماعات مجموعات العمل المعنية بتقدير الأرصدة التي انعقدت في عام 2016 بما يلي: (1) إعداد بيانات المدخلات والسعي إلى إجراء تقييمات مشتركة مبدئية للبوري الأحمر والنازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18؛ و(2) تجميع المعلومات المتوفرة عن المناطق التي تلجأ إليها الأرصدة المقيمة للحضانة ووضع البيض للتحقق من إمكانية فرض إغلاقات مكانية-زمانية جديدة في مناطق حظر الصيد؛ و(3) تقييم وضع أنواع قاعية إضافية ذات أهمية بالنسبة للمنطقة الفرعية من قبيل الجراد البحري النرويجي (*Nephrops norvegicus*) وسمك موسى العادي (*Solea solea*) وروبيان السرعوف (*Squilla mantis*).

وسط البحر الأبيض المتوسط

- تقييم التدابير البديلة لتحسين انتقائية سفن جر الأسماك القاعية، بما في ذلك باستخدام أجهزة انتقائية
- دعم التقييمات الاقتصادية البيولوجية لأثر تدابير الإدارة المحتمل على المصايد التي تستخدم شبك الجر لصيد الروبيان الوردي في المياه العميقة والنازلي الأوروبي، وإدراج معلومات اجتماعية-اقتصادية أفضل من ذي قبل ومحاكاة مجموعة متنوعة وواسعة من السيناريوهات
- تحديد أماكن الحضانة الرئيسية للنازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة، بالإضافة إلى تلك المحددة في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 15 و16
- تقييم أثر الإغلاق المؤقت المقترح للمنطقة الجغرافية الفرعية 14 على مصايد الأسماك البعيدة عن الشاطئ التي تستخدم شبك الجر وتستهدف قشريات المياه العميقة
- تعزيز المعرفة بوفرة أنواع الأسماك الغضروفية وتوزيعها وديناميات تجمعاتها في كل منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، وذلك بالبناء أيضاً على العمل المنجز في مضيق صقلية وتقديم مشورة بشأن الحد الأدنى/ الحد الأقصى لحجم الإنزال

غرب البحر الأبيض المتوسط

- توفير عناصر لإدارة مصايد أسماك القاروس ذات البقع السوداء في مضيق جبل طارق، بما في ذلك بشأن حدود الأرصدة ووضعها والحجم المرجعي الأدنى للصون وغيرها من تدابير الإدارة ذات الصلة

شرق البحر الأبيض المتوسط

- جمع وتحليل المعلومات اللازمة لتحديد حدود الأرصدة
- تجميع المعلومات المتوفرة عن الأنواع الدخيلة وتفاعلاتها مع مصايد الأسماك

البحر الأسود

- مواصلة العمل من أجل مراقبة جودة الوضع البيئي لتجمعات الأسماك المستغلة في البحر الأسود بالتعاون مع اللجنة المعنية بالبحر الأسود
- تحديد الإجراءات ذات الأولوية لأجل صون الحيتانيات في البحر الأسود بالتعاون مع الاتفاق المعني بصون الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة
- تجميع وتحليل المعلومات المطلوبة في التوصية GFCM/39/2015/3 بشأن وضع مجموعة من التدابير لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد أسماك الترس في البحر الأسود والتوصيتين GFCM/40/2016/6 و GFCM/39/2015/4 بشأن إدارة أسماك الترس وسمك كلب البحر أبي شوكة في البحر الأسود
- تقييم جهد الصيد الحالي في مصايد أسماك الترس
- تقييم أثر التدابير التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة واقتراح سيناريوهات/خيارات مختلفة لتحقيق المصيد الأقصى المستدام بحلول عام 2020 وضمان استدامة مصايد أسماك الترس
- تحديد القياسات الملائمة لمجموعة الشباك الخيشومية عبر اعتماد الخصائص التالية: الحد الأقصى للطول والحد الأقصى للارتفاع ومعامل التعليق، واقتراح شروط دنيا لوضع العلامات على سفن الصيد العاملة في مصايد أسماك الترس وتحديد هويتها

برنامج عمل لجنة الامتثال

- الاضطلاع بعملية التحديد والتوضيح
- إبقاء قائمة الهيئة للسفن التي تمارس أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قيد الاستعراض
- تحديث قاعدة بيانات التشريعات الوطنية
- إعداد خطة إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تشمل كتيباً يتضمن خطوطاً توجيهية لإجراء عمليات التفتيش وفق المعايير الدولية ذات الصلة
- إنجاز تحليل مقارن للبيانات الوطنية الأساسية عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم استناداً إلى المعلومات التي تقدمها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

- وضع معايير لإدراج سفن الشحن وأية سفن تعمل في النقل من سفينة إلى أخرى في التوصية GFCM/33/2009/6 حول إنشاء سجل للسفن التي يتجاوز طولها الإجمالي 15 متراً والمرخص لها بالعمل في منطقة اختصاص الهيئة، تمشياً مع الممارسات التي تتبعها المنظمات الإقليمية الأخرى المعنية بإدارة مصايد الأسماك
- التعاون مع اللجنة العلمية الاستشارية في سياق اجتماع الخبراء بشأن تقدير الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك ما يخص إدراج مكون جديد خاص بالمصيد في الإطار المرجعي لجمع البيانات من أجل جمع بيانات عن المنتجات المصادرة المتأتية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
- الدفع قدماً بالعمل برقم المنظمة البحرية الدولية، بما فيه إعداد توصية بشأن تطبيقه تأخذ المشاكل العملية في المنطقة في الحسبان
- التعاون مع المؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية الملاصقة للمحيط الأطلسي ومنظمة التعاون الاقتصادي في مجال التنمية في المسائل المرتبطة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
- مواصلة دعم الأنشطة المرتبطة بإعلان يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- تنظيم تدريب للمفتشين والمشغلين الوطنيين بالتعاون مع الشركاء المعنيين
- إحراز تقدم في الإعداد المتعدد المراحل لنظام مركزي لرصد السفن ونظام مراقبة، بما يشمل إجراء دراسات جدوى على المستوى الإقليمي الفرعي
- وضع بروتوكول لمراقبة مناطق حظر الصيد التي اعتمدتها الهيئة
- إنشاء نظام معلومات إقليمي لتبادل البيانات المتعلقة بتدابير دولة الميناء، تمشياً مع أحكام اتفاق المنظمة المتعلق بالتدابير التي تتخذها الدولة الطرف

الاجتماعات

- 145- وافقت الهيئة على الاجتماعات التالية، التي سيكون عقد بعضها مرهوناً بتوافر الأموال. وأحاطت الهيئة علماً بالعرض السخي الذي قدمه بعض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لاستضافة اجتماعات الأجهزة الفرعية، رهنا بتأكيد السلطات المختصة في بلدانهم.

اجتماعات اللجنة المختصة بتربية الأحياء المائية	المكان / التاريخ	مصدر التمويل ¹
ورشة عمل بشأن القدرة الاستيعابية البيئية لإنتاجية الصدفيات	يحدّد لاحقاً نهاية 2017/2018	(3)
اجتماع بشأن سوق تربية الأحياء المائية من الزعنفيات والقشريات وصناعاتها في المنطقة	روما، إيطاليا 7-9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016	(2)
الاجتماع الثاني لفريق المهام المعني بتربية الأحياء المائية	روما، إيطاليا 7-9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016	(2)
الدورة العاشرة للجنة المختصة بتربية الأحياء المائية بما في ذلك الدورة الخاصة حول نظام المعلومات للنهوض بتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط	إزمير، تركيا 27-29 مارس/آذار 2017	(1)

اجتماعات اللجنة العلمية الاستشارية	المكان / التاريخ	مصدر التمويل
ورشة عمل المنظمة بشأن إدارة مصايد أسماك المياه العميقة والنظم الإيكولوجية البحرية الهشة في البحر الأبيض المتوسط (بالتعاون مع الهيئة)	المقر الرئيسي للمنظمة 18-20 يوليو/تموز 2016	(2)
مجموعة العمل المشتركة بين الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والمجلس الدولي لاستكشاف البحار عن الأنقليس	قرطبة، إسبانيا 15-22 سبتمبر/أيلول 2016	(2)
مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع القاعية	المقر الرئيسي للهيئة 7-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2016	(1)
مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة	المقر الرئيسي للهيئة 7-12 نوفمبر/تشرين الثاني 2016	(1)
التدريب الذي تنظمه اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط بشأن تقييم الأرصدة	طنجة، المغرب 16-20 يناير/كانون الثاني 2017	(2)
ورشة العمل التي تنظمها اللجنة الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى في البحر الأبيض المتوسط بشأن أسماك القاروس ذات بقع سوداء	طنجة، المغرب 16-20 يناير/كانون الثاني 2017	(3)
اجتماعات أربع لجان فرعية للجنة العلمية الاستشارية	المقر الرئيسي للهيئة 20-25 فبراير/شباط 2017	(1)
الاجتماع المشترك للمنسقين الإقليميين الفرعيين بشأن استخدام النماذج الاقتصادية البيولوجية للمحاكاة والتنبؤ في تقييم تدابير الإدارة/فريق العمل المعني بالتدابير البديلة لإدارة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي	المقر الرئيسي للهيئة 20-25 فبراير/شباط 2017	(3)

¹ (1) مغطاة من الميزانية المستقلة ومفتوحة لأموال من خارج الميزانية لتسهيل الحضور

(2) تم تأمين الحد الأدنى من الأموال من خارج الميزانية

(3) رهن توافر الأموال من خارج الميزانية

(3)	تونس العاصمة ، تونس 7-10 مارس/آذار 2017	ورشة عمل تنظمه اللجنة الإقليمية الفرعية لغرب البحر الأبيض المتوسط / اللجنة الإقليمية الفرعية للمنطقة الوسطى في البحر الأبيض المتوسط بشأن المرجان الأحمر
(1)	سلوفينيا 16-19 مايو/أيار 2017	الدورة التاسعة عشرة للجنة العلمية الاستشارية
(3)	يُحدد لاحقاً نهاية 2018/2017	ورشة عمل نحو تنفيذ خطة إدارة الأنقليس الأوروبي
(3)	يُحدد لاحقاً نهاية 2018/2017	ورشة عمل بشأن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة

مصدر التمويل°	المكان / التاريخ	اجتماعات مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
(2)	بوخارست ، رومانيا 24-25 أكتوبر/تشرين الأول 2016	المؤتمر الإقليمي بشأن إدارة مصائد الأسماك في البحر الأسود
(1)	بورغاس ، بلغاريا 14-19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016	مجموعة العمل الإقليمية الفرعية المعنية بتقييم الأرصد السمكية في البحر الأسود
(3)	بورغاس ، بلغاريا 14-19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016	ورشة عمل بشأن مواءمة الاستقصاءات العلمية في البحر: جمع بيانات الاستقصاءات بشأن وفرة الأرصد التجارية الرئيسية في البحر الأسود وتوزيعها
(3)	بورغاس ، بلغاريا 14-19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016	اجتماع لشحذ الأذهان بشأن مشروع BlackSea4Fish في البحر الأسود التابع للهيئة
(1)	كونستانتا ، رومانيا 13-16 يونيو/حزيران 2017	الاجتماع السادس لمجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود
(1)	إذا أمكن في أعقاب اجتماع مجموعة العمل المخصصة المعنية بالبحر الأسود	اجتماع من أجل إنشاء مركز عرض لتعزيز التربية المستدامة للأحياء المائية في البحر الأسود

مصدر التمويل°	المكان / التاريخ	اجتماعات لجنة الامتثال
(3)	المقر الرئيسي للمنظمة 26-27 يناير/كانون الثاني 2017	اجتماع لجنة الامتثال ما بين الدورات
(3)	اليونان 24-28 أبريل/نيسان 2017	مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
(3)	في أعقاب مجموعة العمل المعنية بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم	مجموعة العمل المعنية بنظام رصد السفن ونظم المراقبة ذات الصلة/ مجموعة العمل المعنية بالتدابير المتكاملة لرصد مصائد الأسماك القاعية في مضيق صقلية ومراقبتها والإشراف عليها.

(3)	يُحدد لاحقاً نهاية 2018/2017	مجموعة العمل المعنية بمجموعة قرارات الهيئة/التشريعات الوطنية
(1)	المقر الرئيسي للمنظمة 29-30 يونيو/حزيران 2017	الدورة الحادية عشرة للجنة الامتثال

مصدر التمويل	المكان / التاريخ	اجتماعات الهيئة (اجتماعات مشتركة)
(3)	المقر الرئيسي للمنظمة 22-23 سبتمبر/أيلول 2016	اجتماع الهيئة لما بين الدورات بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل
(2)	المقر الرئيسي للمنظمة 3-4 نوفمبر/تشرين الثاني 2016	ورشة عمل بشأن تقديم البيانات وفق إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات
(3)	يُحدد لاحقاً 19-20 سبتمبر/أيلول 2017	مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية
(1)	الجبل الأسود 16-20 أكتوبر/تشرين الأول 2017	الدورة الحادية والأربعون للهيئة
(3)	بلغاريا نهاية 2018/2017	فريق الخبراء المعني بتقييم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
(3)	يُحدد لاحقاً نهاية 2018/2017	منتدى الهيئة المعني بعلوم مصايد الأسماك
(3)	يُحدد لاحقاً نهاية 2018/2017	الاجتماع رفيع المستوى بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق

146- وحُثَّت الهيئة الأمانة على مواصلة تزويد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بالدعم التقني الذي تحتاجه في مسائل تتعلق بالامتثال ونظام رصد السفن وجمع البيانات وتقديمها تمشياً مع مقتضيات الإطار المرجعي لجمع البيانات، ومواضيع أخرى ذات صلة.

147- ونظراً إلى تنامي أهمية العمل الذي تضطلع به لجنة الامتثال على جبهات عدة تتطلب خبرات محددة، قررت الهيئة وقف ممارسة عقد الاجتماع السنوي للجنة الامتثال خلال الدورة العادية للهيئة. وسيُعدَّل جدول أعمال الهيئة بناءً على ذلك وستعالج المواضيع الكبرى (كمسائل تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك) بشكل منفصل بغية تبسيط المناقشات والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من التنظيم العام للدورة. وللسبب عينه، سيُعرض برنامج عمل الهيئة وأجهزتها الفرعية في نسق جديد.

148- وفيما يخص احتمال إعادة تفعيل فريق الاستعراض، وفق ما تنص عليه اللائحة الداخلية للهيئة (المادة 14) وعقد اجتماع له في عام 2017، أشار مندوبو ألبانيا والجزائر ومصر ولبنان وليبيا والمغرب وتونس إلى أن مجلس الاستعراض سيسهل إلى حد كبير تحويل المشورة العلمية التي تقدمها الأجهزة الفرعية إلى تدابير إدارة محتملة من خلال إعداد مشاريع قرارات تُرفع إلى الهيئة لتتخذ في إمكانية اعتمادها.

149- وذكر مندوبو الاتحاد الأوروبي وفرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا وتركيا بأن المادة 14 تشير إلى الأساس المخصص لفريق الاستعراض الذي ينبغي تفعيله عند الاقتضاء فقط. وإذا وافقوا من حيث المبدأ على الحاجة إلى تعزيز صنع القرار وعدم استبعاد احتمال تفعيل فريق الاستعراض في المستقبل، شددوا على ضرورة النظر بتأنٍ وقبل أي إجراء في الجوانب المعقدة من هذه الآلية كتكوين الفريق وأساليب عمله.

150- وذكرت الهيئة بالمناقشات المستفيضة التي جرت في إطار فريق المهام التابع لها حول كيفية تعزيز عملية صنع القرار والأساس المنطقي لإدخال فريق الاستعراض في اللائحة الداخلية. لكن نظراً إلى عدم التوصل إلى اتفاق على مبدأ تفعيل فريق الاستعراض في السنة القادمة، تقرر إدراج هذه المسألة على جدول أعمال اجتماع الهيئة لما بين الدورات بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل و/أو الدورة الحادية والأربعين للهيئة.

الدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية

تقرير عن المسائل الإدارية والمالية

151- افتتح رئيس لجنة الإدارة والمالية، السيد هاشمي ميساوي، الدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية. وبعد استعراض جدول الأعمال، قدّم عرضاً للمسائل الإدارية والمالية استناداً إلى الوثيقة GFCM:40/2016/5. وركز العرض على تنفيذ التوصيات المعتمدة بموجب المواد 5، 8 و13 من اتفاقية إنشاء الهيئة، وحالة التصديق على اتفاقية الهيئة، وتنسيق الأنشطة والاجتماعات التي وافقت عليها الهيئة، بما في ذلك تنفيذ النهج الإقليمي الفرعي، فضلاً عن التعاون المؤسسي والتقني. وأبلغ الرئيس اللجنة أيضاً بالجوانب المتعلقة بطريقة عمل أمانة الهيئة (من قبيل التوظيف وسياسات المنظمة المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والموارد البشرية والاتصالات).

152- ولخص الرئيس الوضع المالي للجنة، مشيراً إلى أن المساهمات السنوية التي وردت من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في عام 2015 بلغت 82 في المائة من الميزانية المعتمدة، إضافة إلى متأخرات تلقتها اللجنة من لبنان ومالطة وسلوفينيا. وقال أن الاستحقاق النقدي بلغ ما مجموعه 278 571 دولاراً أمريكياً وأن رصيد القيمة المتراكمة لتأخرات المساهمات للسنوات المالية 2005-2015 بلغ 928 573.59 دولاراً أمريكياً. وذكر الرئيس الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بالتزام تأمين دفع أي متأخرات على سبيل الأولوية. وبعد عرضه للنفقات حسب أبواب الميزانية المستقلة والأموال من خارج الميزانية، بيّن أن الرصيد إيجابي في الحالتين.

153- وفيما يخص تنفيذ النهج الإقليمي الفرعي الذي هو في مرحلة دراسة الجدوى، أبلغ الأمين التنفيذي للهيئة الوفود بأن عروضاً لاستضافة مكاتب إقليمية فرعية للهيئة وردت من بلغاريا ولبنان ومالطة وإسبانيا وأنه لم يرد بعد أي عرض من منطقة البحر الأدرياتيكي. ودعا الهيئة إلى النظر في هذه الاقتراحات وإبداء رأيها في مبدأ إنشاء مكاتب كهذه.

154- وأكد مندوب لبنان في المناقشات اللاحقة على عرض بلده وشدد على الفرصة المهمة التي يمكن أن يشكلها هذا الأمر لتعزيز التنسيق والتعاون الفعالين في ما بين بلدان المنطقة الفرعية. وأضاف أنه يمكن فتح المكتب أيضاً للمشروع الإقليمي لشرق البحر الأبيض المتوسط (EastMed)، مما يسمح بمزيد من التآزر في سبيل تحقيق أهداف مشتركة. وتدخّل مندوبا مصر والجمهورية العربية السورية ليسلطا الضوء على أهمية الاضطلاع بعمل تقني لصالح البلدان المتقاربة جغرافياً. وأعربت وفود أخرى عن دعمها القوي لهذه المبادرة.

155- وأعربت الهيئة عن امتنانها للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي أعربت عن عزمها استضافة مكاتب إقليمية فرعية. وستناقش جدوى وطرائق إنشاء مكاتب من هذا القبيل على المستوى الداخلي في المنظمة، في حين ذُكر بأن إنشاء هذه المكاتب لن تكون له انعكاسات على ميزانية الهيئة.

156- ورداً على طلب من الاتحاد الأوروبي عن انعكاسات مذكرات التفاهم المختلفة التي اعتمدتها الهيئة على الميزانية، أوضح الأمين التنفيذي للهيئة بأن هذه المذكرات أتاحت تعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الشريكة. وقد شمل ذلك أنشطة ممولة بالتشارك حيث جرى تقاسم تكاليف إجراءات محددة، وتنظيم فعاليات شاركت في رعايتها جهات مختلفة، مثل المؤتمر الإقليمي لمصايد الأسماك صغيرة النطاق الذي شهد انخراط شركاء متعددين ساهموا بجملة أمور منها تغطية تكاليف مستشارين متخصصين.

157- وطلب مندوب تونس توضيحات بشأن المبالغ غير المنفقة الواردة في عدة عناوين فرعية من الميزانية المستقلة. وشرح الأمين التنفيذي للهيئة أن ذلك يعزى إلى نهج متحفظ اعتمد في النفقات وفرضه كون الميزانية كانت حتى عام 2015 تُعتمد في الدورة العادية للهيئة في حين لا ترد المساهمات المرتبطة بها إلا في وقت متأخر من العام، الأمر الذي كان يتسبب في عجز في التدفق النقدي. وكانت المنظمة تغطي هذا القصور المالي في هذه الفترة، ما كان يؤثر سلباً على حسن سير عمل أمانة الهيئة، وتحديدًا في ما يخص تجديد عقود الموظفين. وأدى اعتماد الميزانية لثلاث سنوات اعتباراً من عام 2016 إلى تدعيم وضع الهيئة المالي.

158- وأقرّت الهيئة بأن أمانتها شهدت في السنوات الأخيرة تنامياً مطرداً في عملها وتعقيداً في مهامها. وفي ضوء ذلك، تقرر تناول هذه المسألة على المستوى الداخلي في المنظمة بهدف مناقشة جميع الجوانب الإدارية التي تترتب على استعراض مواصفات وظائف العاملين لدى الهيئة.

159- بالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء زيادة حجم الأنشطة التي ستترتب على الاستراتيجية المقترحة من أجل التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، أحاطت الهيئة علماً بالحاجة إلى تعزيز الموارد البشرية داخل أمانتها من أجل دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومساهمات الأعضاء في الفترة 2016-2018

160- ذكر الأمين التنفيذي للهيئة بأن ميزانية عام 2016 المستقلة أُقرت في الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة، تمشياً مع النهج الجديد لإقرار الميزانية، وقدم اقتراح ميزانية نهائية لعام 2017 وميزانية مؤقتة لعام 2018 لكي تنظر فيهما الهيئة. وشملت المبالغ المقترحة عدداً من الأنشطة الرئيسية الهادفة إلى تفعيل الأولويات الاستراتيجية للهيئة.

161- وبالرجوع إلى الميزانية المعتمدة لعام 2016، أقرت اللجنة بالأهمية التي تعيها الهيئة لمسألة عقد الاجتماع ما بين الدورات بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل في عام 2016 وقررت أن تغطي النفقات المتصلة بهذا الاجتماع، بما فيها نفقات الترجمة الفورية من الميزانية المستقلة لعام 2016. وسيعرض الأمين التنفيذي للهيئة الانعكاسات الدقيقة لهذا الاجتماع على الميزانية في الدورة المقبلة للهيئة.

162- واعتمدت ميزانية عام 2017 بمبلغ إجمالي قدره 2 532 162 دولاراً أمريكياً، كما هو مبين في المرفق 17 (1). وترد المساهمات المتوقعة من أعضاء الهيئة في المرفق 17 (2). وفي ما يخص الميزانية المقترحة لعام 2018، أشارت مندوبة الاتحاد الأوروبي، وتبعتها وفود أخرى، إلى أنه سيتعذر على بلدان الاتحاد تغطية الزيادة التي تبلغ نسبتها 5.1 بالمائة. واتفق بالتالي على أن تنظر الهيئة مجدداً في ميزانية عام 2018 في دورتها الحادية الأربعين. لكن مندوبة الاتحاد الأوروبي أفادت بأن الاتحاد يدرس إمكانية توفير تمويل إضافي للمساهمة في تغطية الأنشطة ذات الأولوية المقررة لفترة ما بين الدورات.

163- وقالت أمانة الهيئة إنها ستتواصل مع إدارات المنظمة المعنية لمناقشة استخدام مساهمة المنظمة السنوية التي تبلغ 62 500 دولار أمريكي لشراء أجهزة ومعدات وخدمات تتيح تعزيز بنية الهيئة وأعمال الصيانة وغير ذلك من النفقات المرتبطة بعمل المقر الرئيسي للهيئة.

164- وأخيراً وافقت الهيئة على أن تملأ في أقرب وقت ممكن وظيفة مسؤول إدارة المعلومات في الهيئة الشاغرة منذ شهر أيلول/سبتمبر 2015 بدرجة ف-3/ف-4، فضلاً عن وظيفة مساعد مكتب الهيئة (الشاغر أيضاً منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2014) بدرجة خ-ع-4 وخ-ع-5.

المصادقة على مكتب اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود

165- أشادت اللجنة بكفاءة العمل الذي اضطلع به أعضاء مكثبي اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود المنتهية ولايتهم، وبالتقدم الكبير الذي أحرزوه على جبهات عدة.

166- وأشار الأمين التنفيذي إلى المادة السابعة من اللائحة الداخلية للهيئة التي تُتبع في انتخاب أعضاء مكاتب أجهزة الهيئة الفرعية والتي تقضي بأن يشغل أعضاء المكتب منصبهم لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة، وأن ينتخبهم المندوبون أو المندوبون المناوبون المشاركون في الدورة التي يُجرى فيها الاقتراع.

167- وأقرت الهيئة بالإجماع تجديد ولاية مكتب اللجنة العلمية الاستشارية المؤلف من السيد عثمان جاروي (تونس) رئيساً للجنة العلمية الاستشارية والسيد Ali Cemal Gucu (تركيا) نائباً أولاً للرئيس والسيدة Claire Sarau (فرنسا) التي حلت محل السيدة Capucine Mellon نائبة ثانية للرئيس. وأقرت الهيئة أيضاً تجديد ولاية مكتب مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود المؤلف من السيد Simion Nicolaev (رومانيا) منسقاً، والسيد Violin Raykov (بلغاريا)، نائباً للمنسق والسيد Ilhan Aydin (تركيا) نائباً ثانياً للمنسق.

أية مسائل أخرى

168- عُقدت بموازاة الدورة أحداث جانبية نظمتها الجهات التالية: (1) النشاط الإقليمي للمناطق المحمية الخاصة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، والهيئة، ومركز التعاون المتوسطي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، بالتعاون مع شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشأن التقدم في الاستراتيجية المشتركة بين هذه الهيئات والمتعلقة بالصون المكاني والاستخدام المستدام للبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط؛ و(2) منظمة أوسيانيا بشأن عملها لحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة المتوسطية؛ و(3) إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة بشأن تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق). وثمن جميع المشاركين هذه المبادرات بقدر كبير.

169- وشكرت الهيئة حكومة مالطة على حسن ضيافتها وعلى التنظيم المتميز للدورة الأربعين والدعم الممتاز الذي قدمته لضمان حسن سيرها.

170- وقُدّم الشكر والامتنان لأمانة الهيئة على ما اضطلعت به من عمل ممتاز وما بذلته من جهود في التحضير للدورة وأثناءها.

موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية والأربعين

171- أحاطت الهيئة علماً بالدعوة الكريمة المقدمة من وفد الجبل الأسود لاستضافة الدورة الحادية والأربعين للهيئة في عام 2017.

اعتماد التقرير واختتام الدورة

172- اعتمد التقرير، بما في ذلك مرفقاته وتقرير لجنة الامتثال ولجنة الإدارة والمالية، في 3 يونيو/حزيران 2016.

قائمة المرفقات

- المرفق (1) جدول أعمال الدورة
- المرفق (2) قائمة بالمشاركين
- المرفق (3) قائمة بالوثائق
- المرفق (4) البيانات التي أُلقيت في الدورة الأربعين للهيئة
- المرفق (5) التوصية رقم GFCM/40/2016/1 بشأن مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- المرفق (6) التوصية GFCM/40/2016/2 بشأن التنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات (DCRF)
- المرفق (7) التوصية GFCM/40/2016/3 بشأن وضع تدابير إضافية طارئة في عامي 2017 و2018 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18)
- المرفق (8) التوصية GFCM/40/2016/4 بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)
- المرفق (9) التوصية GFCM/40/2016/5 بشأن حجم مرجعي أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط
- المرفق (10) التوصية GFCM/40/2016/6 بشأن الرصد العلمي، وإدارة ومراقبة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود (المنطقة الجغرافية الفرعية 29)
- المرفق (11) التوصية GFCM/40/2016/7 بشأن إيجاز استخدام المركبات التي تُدار عن بعد في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي في مجال المرجان الأحمر
- المرفق (12) القرار GFCM/40/2016/1 بشأن مبادئ توجيهية لتحرير قرارات الهيئة
- المرفق (13) القرار GFCM/40/2016/2 بشأن استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- المرفق (14) القرار GFCM/40/2016/3 بشأن استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط
- المرفق (15) اختصاصات الأنشطة المختارة
- (1) ورشة عمل بشأن تقديم البيانات وفق إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات

- (2) مجموعة العمل المعنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية
- (3) مجموعة العمل العلمية المخصصة المعنية بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة
- (4) مسيرو اللجان الإقليمية الفرعية التابعة للجنة العلمية الاستشارية
- المرفق (16) اقتراح عالق بشأن توصية للهيئة تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط
- المرفق (17) الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للعام 2017
- (1) الميزانية المستقلة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للعام 2017
- (2) المساهمات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المستقلة لعام 2017

جدول الأعمال

- 1- افتتاح الدورة والترتيبات الخاصة بها
- 2- التعاون مع الأطراف غير المتعاقدة والمنظمات الأطراف
- 3- تقرير عن الأنشطة ما بين الدورات في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الفترة 2015-2016
- 4- الدورة العاشرة للجنة الامتثال
- 5- استعراض الأنشطة الاستراتيجية البارزة
- 6- إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
- 7- برنامج العمل ما بين الدورات للفترة 2016-2018
- 8- الدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية
- 8- إقرار مكتبي اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود
- 9- أية مسائل أخرى
- 10- موعد ومكان انعقاد الدورة الحادية والأربعين
- 11- استعراض التقرير واعتماده

قائمة بالمشاركين

List of participants

CONTRACTING PARTIES

ALBANIA

Mimoza COBANI *
Fishery & Aquaculture specialist
Fishery Directorate
Ministry of Agriculture, Rural Development
and Water Administration
Blv. "Deshmoret e Kombit", Nr. 2
1001 Tirana
Tel.: +355 672055778
E-mail: cobanimimi@yahoo.com

ALGERIA

Karima GHOUL IJDER *
Conseillère du Ministre
Ministère de l'Agriculture, du Développement
Rural et de la Pêche
Rue des Quatre Canons
Alger
E-mail: karima.idjer@mpeche.gov.dz

Nadia SAICHI BOUHAFS
Inspectrice
Ministère de l'Agriculture, du Développement
Rural et de la Pêche
Rue des Quatre Canons
Alger
E-mail: nabouhafs@yahoo.fr

BULGARIA

Yancho YANEV *
Executive Director
Executive Agency for Fisheries and
Aquaculture (EAFA)
"Knyaz Aleksander Batenberg" 1, str.
Burgas
E-mail: office@iara.government.bg

Konstantin PETROV
Fisheries Attaché
Permanent Representation of the Republic of
Bulgaria to the European Union
Square Marie-Louise 49
Brussels 1000
Belgium
Tel: + 32 2 235 83 40
Fax: + 32 2 374 91 88
E-mail: konstantin.petrov@bg-permrep.eu

Violin RAYKOV
Associate Professor & Deputy Director
Institute of Oceanology
Bulgarian Academy of Science
40 Parvi Mai str.,
9000 Varna
E-mail: vio_raykov@abv.bg

Elitsa PETROVA-PAVLOVA
Associate Professor
Acting Director
Institute of Fish Resources
Agricultural Academy
Ministry of Agriculture and Food
Blvd. "Primorski", 4
9000 Varna
E-mail: elitssa@yahoo.com

CROATIA

Josip MARKOVIĆ *
Head of Sector
Sector for Resources Management
and Aquaculture
Directorate of Fisheries
Ministry of Agriculture, Planinska 2a
10000 Zagreb
Tel.: + 385 16443189
E-mail: josip.markovic@mps.hr

Lav BAVČEVIĆ
Agricultural Advisory Service
Mazuraniceva 30/I
Tel.: +385 (0) 23 213 635
Fax: +385 (0) 23 213 635
E-mail: lav.bavcevic@savjetodavna.hr

CYPRUS

Lavrentios VASILIADES *
Fisheries Officer
Fisheries Licenses and Statistics
Department of Fisheries and Marine Research
Vithleem 101 Street
1416 Nicosia
Tel.: +357 99478348
Fax: +357 22775955
E-mail: lvasiliades@dfmr.moa.gov.cy

EGYPT

Mohamed Abd El-Baki AMER *
Vice Minister for Agriculture
Head of Fisheries Sector
General Authority for Fish Resources
Development (GAFRD)
4, Tayaran st., Nasr City
Cairo
E-mail: amer_fish@yahoo.com

Madani Ali MADANI
Head
Central Administration
General Authority for Fish Resources
Development (GAFRD)
4, Tayaran st., Nasr City
Cairo
Tel.: +202 22620117 / 22620118
Fax: +202 22620117 / 22620130
E-mail: madani_gafrd@yahoo.com

EUROPEAN UNION – MEMBER ORGANIZATION

Karmenu VELLA *
European Commissioner for the Environment,
Maritime Affairs and Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium

Hubert GAMBS
Director
Directorate D: Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: hubert.gambs@ec.europa.eu

Valerie LAINÉ
Head of Unit
D-2: Fisheries Conservation and Control in the
Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: Valerie.Laine@ec.europa.eu

Francisco Javier VAZQUEZ ALVAREZ
Senior Expert Fisheries science
D-2: Fisheries Conservation and Control in the
Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: Francisco-Javier.VAZQUEZ-
ALVAREZ@ec.europa.eu

Mirko MARCOLIN
Policy Adviser
D-2: Fisheries Conservation and Control in the
Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: mirko.marcolin@ec.europa.eu

Anna ZITO
Policy Officer – Aquaculture
A-2: Common fisheries policy and aquaculture
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: anna.zito@ec.europa.eu

Amanda PEREZ PERERA
D-2: Fisheries Conservation and Control in the
Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: Amanda.PEREZ-
PERERA@ec.europa.eu

Antoni QUETGLAS CONTI
Científico Titular
Spanish Institute of Oceanography
Moll de Ponent, s/n
07015 Palma de Mallorca
Illes Balears,
Spain
Tel.: +34 971 133 751
E-mail: toni.quetglas@ba.ieu.es

Jan LINDEMANN
Administrator
General Secretariat of the Council of the
European Union
Rue de la Loi, 175
1048 Brussels, Belgium
E-mail: jan.lindemann@consilium.europa.eu

Piebe HOTSMA
Policy Advisor
Department of Fisheries
Ministry of Economic Affairs
Postbus 20401
2500EK Den Haag, The Netherlands
E-mail: p.h.hotsma@minez.nl

Filipa CARDOSO PINTO
Agent administratif
D-2: Fisheries Conservation and Control in the
Mediterranean and Black Sea
Directorate General for Maritime Affairs and
Fisheries
European Commission of the European Union
Rue Joseph II, 99
1049 Brussels, Belgium
E-mail: Filipa.CARDOSO-
PINTO@ec.europa.eu

Brian SYNNOTT
Member of the Cabinet
Communication Adviser
Cabinet of the Commissioner Karmenu Vella
Environment, Maritime Affairs and Fisheries
European Commission
Rue de la Loi 200
1040, Brussels, Belgium
E-mail : brian.synnott@ec.europa.eu

Andrew BIANCO
European Commission
Cabinet of the Commissioner Karmenu Vella
Environment, Maritime Affairs and Fisheries
European Commission
Rue de la Loi 200
1040, Brussels, Belgium
Tel.: +32 229-96213
E-mail: andrew.bianco@ec.europa.eu

FRANCE

Benoit ARCHAMBAULT *
Chargé de mission
Bureau des affaires européennes et
internationales
Direction des pêches maritimes et de
l'aquaculture
Ministère de l'environnement, de l'énergie
et de la mer
Tour Voltaire – 1 place des Degrés
92055 La Défense cedex, Paris
Tel.: +33 140818936
E-mail: benoit.archambault@developpement-
durable.gouv.fr

GREECE

Dimitra SAVVOPOULOU *
Director for Fisheries Policy & Fishery
Resources
Ministry of Rural Development and Food
150 Sygrou av.,
17671 Kallithea
E-mail: syg022@minagric.gr

ISRAEL

David OPATOWSKI *
Minister-Counselor Agricultural Affairs
Permanent Mission of Israel to the UN and
International Organizations,
1-3 avenue de la Paix
1202 Geneva, Switzerland
E-mail: agriculture@geneva.mfa.gov.il

ITALY

Riccardo RIGILLO *
Direttore Generale
Direzione Generale della Pesca marittima e
dell'Acquacoltura
Dipartimento delle politiche competitive, della
qualità agroalimentare e della pesca
Ministero delle Politiche Agricole, Alimentari
e Forestali
Via XX Settembre, 20
Rome
E-mail: pemac.direttore@politicheagricole.it

Mauro COLAROSSO
Direzione Generale della Pesca marittima e
dell'Acquacoltura
Dipartimento delle politiche competitive, della
qualità agroalimentare e della pesca
Ministero delle Politiche Agricole, Alimentari
e Forestali
Via XX Settembre, 20
Rome
Tel.: +39 3497645360
E-mail: m.colarossi@politicheagricole.it

Ilaria FERRARO
Direzione Generale della Pesca marittima e
dell'Acquacoltura
Dipartimento delle politiche competitive, della
qualità agroalimentare e della pesca
Ministero delle Politiche Agricole, Alimentari
e Forestali
Via XX Settembre, 20
Rome
E-mail: i.ferraro@agricosulting.it

JAPAN

Masahiro AKIYAMA *
Senior staff
International Affairs Division
Resources Management Department
Fisheries Agency of Japan
Tel.: +81 3 3502 8460
Fax: +81 3 3504 2649
E-mail: masahiro_akiyama170@maff.go.jp

LEBANON

Dahej EL MOKDAD *
Head
Division of Forestry & National Resources
Ministry of Agriculture
Embassies Street, Bir Hassan
Beirut
E-mail: dmokdad@agriculture.gov.lb

LIBYA

Huseen BENOWN *
Minister Plenipotentiary
Libyan Embassy
Abate Rigord Street
Ta' Xbiex
Tel.: +356 21315715
E-mail: info@libyanembassymalta.com

Alsedieg ABDURAHMAN
Commercial Attaché
Libyan Embassy
Abate Rigord Street
Ta' Xbiex
Tel.: +356 21315715
E-mail: info@libyanembassymalta.com

MALTA

H.E. Josè A. HERRERA *
Minister for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa

Hon. Roderick GALDES
Parliamentary Secretary for Agriculture,
Fisheries and Animal Rights
Casa Leone, High Street
Santa Venera

Andreina FENECH FARRUGIA
Director General
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926841
E-mail: andreina.fenech-farrugia@gov.mt
Randall CARUANA
Director
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926862
E-mail: randall.caruana@gov.mt

Tristan Charles CAMILLERI
Director of Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
E-mail: tristan-charles.camilleri@gov.mt

Emanuel MALLIA
Senior Manager
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926832
E-mail: emanuel.mallia@gov.mt

Christopher COUSIN
Senior Manager
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926817
E-mail: christopher.cousin@gov.mt

Roberta MIFSUD
Senior Manager
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926829
E-mail: roberta.mifsud@gov.mt

Lucienne CASSAR
Principal Fisheries Protection Officer
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926850
E-mail: lucienne.cassar@gov.mt

Stephen BRINCAT
Scientific Officer
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel: +356 2292 6803
E-mail: stephen.b.brincat@gov.mt

Bjorn CALLUS
Senior Policy Officer
Ministry for European Affairs and
Implementation of Electoral Manifesto
Agriculture and Fisheries Unit
Permanent Representation of Malta to the
European Union
25, Rue Archimede,
1000 Brussels, Belgium
Tel.: +356 22957235
E-mail: bjorn.callus@gov.mt

Observers to the Maltese delegation

Ivan BUTTIGIEG
Representative
Kooperattiva Nazzjonali tas-Sajd – KNS
Dar is-Sajjieda, Xatt is-Sajjieda,
M'Xlokk
Tel.: +356 21688391
E-mail: fishcoop@maltanet.net

Ylenia CARUANA
Research Analyst
EU Secretariat
Ministry for European Affairs and the
Implementation of the Electoral Manifesto,
House of Catalunya, Triq Marsamxett,
Valletta
E-mail: ylenia.caruana@gov.mt

Joseph DEMICOLI
President
Kooperattiva Nazzjonali tas-Sajd – KNS
Dar is-Sajjieda, Xatt is-Sajjieda, M'Xlokk
Tel.: +356 79694517
E-mail: jdemicoli55@gmail.com

Hazel FARRUGIA
Scientific Research Officer
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926867
E-mail: hazel.farrugia@gov.mt

Louis FRESTA
Scientific Officer
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926825
E-mail: louis-john.fresta@gov.mt

Miriam GAMBIN
Scientific Research Officer
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926865
E-mail: miriam.gambin@gov.mt

Eric MUSCAT
Senior Aquaculture Officer
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926827
E-mail: eric.muscat@gov.mt

Marie Louise PACE
Manager (Research projects)
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926830
E-mail: marie-louise.pace@gov.mt

Arthur PERICI
Assistant Director
Policy Development and Programme
Implementation Directorate
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
MSDEC, Offices, 6,
Triq Hal Qormi
Santa Vener
E-mail: arthur.perici@gov.mt

Paul PISCOPO
Secretary
Kooperattiva Nazzjonali tas-Sajd – KNS
Dar is-Sajjieda, Xatt is-Sajjieda,
M'Xlokk
Tel.: +356 99110576
E-mail: info@fishkoop.com

Corinne PORTELLI
Field Recorder
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926825
E-mail: corinne.portelli@gov.mt

Romina SCIBERRAS
Project Administrator
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa
Tel.: +356 22926834
E-mail: romina.c.sciberras@gov.mt

Julia SCICLUNA
Research Analyst
EU Secretariat
33, House of Catalunya
Marsamxett Road,
Valletta VLT 3
E-mail: julia.b.scicluna@gov.mt

Rita VELLA
Department of Fisheries and Aquaculture
Ministry for Sustainable Development,
Environment and Climate Change
Government Farm Ghammieri
Ingiered Road,
MRS 3303 Marsa

Joseph ZAHRA
Representative
Kooperattiva Nazzjonali tas-Sajd – KNS
Dar is-Sajjieda, Xatt is-Sajjieda,
M'Xlokk
Tel.: +356 21688391
E-mail: fishcoop@maltanet.net

MONACO

Jean-Philippe BERTANI *
Deputy Permanent Representative of Monaco
to the FAO
Embassy of Monaco in Italy
Via Antonio Bertoloni, 36
00197 Rome, Italy
E-mail: jpbertani@ambasciatamonaco.it

MONTENEGRO

Danijela STOLICA *
General Director for Agriculture and Fisheries
Ministry of Agriculture and Rural
Development
Rimski trg 46
Podgorica
E-mail: danijela.stolica@mpr.gov.me

Deniz FRLJUCKIC
Fishery Adviser fishery
Ministry of Agriculture and Rural
Development
Rimski trg 46
Podgorica
E-mail: deniz.frljuckic@mpr.gov.me

Aleksandar JOKSIMOVIC
Director
Institute of Marine Biology
Dobrota bb
85330 Kotor
Tel.: +282 32 344 569
E-mail: acojo@ac.me

MOROCCO

Fatima Zohra HASSOUNI *
Chef de Division
Division de la Durabilité et Aménagement des
Ressources Halieutiques
Ministère de l'Agriculture et de la
Pêche Maritime
Av. Belhassan Ouazzani, Nouveau quartier
administratif – Haut Agdal
Rabat
E-mail: hassouni@mpm.gov.ma

Bouchra HAOUJAR
Chargée suivi des pêcheries en Méditerranée
Division de la Durabilité et Aménagement des
Ressources Halieutiques
Département de la pêche maritime
Ministère de l'Agriculture et de la
Pêche Maritime
Av. Belhassan Ouazzani, Nouveau quartier
administratif – Haut Agdal
Rabat
E-mail: haoujar@mpm.gov.ma

Latif LAKHSSASSI
Chef de Division
Division de la commercialisation des produits
(Halle et CAPI)
Office National des Pêches
Tel.: +212 522 24 05 51
E-mail: L.Lakhsassi@onp.ma

ROMANIA

Simion NICOLAEV *
Director
National Institute for Marine Research and
Development “Grigore Antipa”
Blv. Mamaia 300
900581 Constanta
Tel.: +402 41 543288
Fax: +402 41 831274
E-mail: nicolaev@alpha.rmri.ro

SLOVENIA

Roman ČIČMIRKO *
Senior Counsellor
Ministry of Agriculture and the Environment
Dunajska cesta 22
1000 Ljubljana
Tel.: +386 41356573
E-mail: roman.cicmirko@gov.si

SPAIN

Ramon DE LA FIGUERA MORALES *
Subdirector general de caladero nacional,
aguas comunitarias y acuicultura
Dirección General de Recursos Pesqueros y
Acuicultura
Secretaría General de Pesca
Ministerio de Agricultura, Alimentación y
Medio Ambiente
C/ Velázquez 144
28071 Madrid
E-mail: rdelafiguera@magrama.es

Encarnación BENITO REVUELTA
Jefa de Area
Dirección General de Recursos Pesqueros y
Acuicultura
Secretaría General de Pesca
Ministerio de Agricultura, Alimentación y
Medio Ambiente
C/ Velázquez 144
28071 Madrid
Tel./Fax: +34 913476161 / 6046
E-mail: ebenitor@magrama.es

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Nidal HAIDER *
Director of Planning and International
Cooperation
General Commission for Fisheries
Ministry of Agriculture and Agrarian
Reform
E-mail: nedalhaydar@gmail.com

TUNISIA

Ridha M'RABET *
Directeur général
Direction générale de la pêche et
de l'aquaculture
Ministère de l'Agriculture, des Ressources
Hydrauliques et de la Pêche
30, rue Alain Savary
1002 Tunis
E-mail: ridha.mrabet@iresa.agrinet.tn

Mehrez BESTA
Directeur
Direction générale de la pêche et
de l'aquaculture
Ministère de l'Agriculture, des Ressources
Hydrauliques et de la Pêche
30, rue Alain Savary
1002 Tunis
E-mail: mehrezbesta@gmail.com

TURKEY

Esra Fatma DENIZCI CAKMAK
Senior Fisheries Officer
General Directorate of Fisheries
and Aquaculture
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Eskisehir Yolu 9. Km. Lodumlu
Ankara
E-mail: esrafatma.denizci@tarim.gov.tr

Cağla TOZLU
EU Expert
General Directorate for EU and External
Relations
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Eskisehir Yolu 9. Km. Lodumlu
Ankara
E-mail: cagla.tozlu@tarim.gov.tr

COOPERATING NON-CONTRACTING PARTIES

GEORGIA

Irine LOMASHVILI *
Chief Specialist
Biodiversity Protection Service
Ministry of Environment and Natural
Resources Protection of Georgia
6, Gulua street, 0114,
Tbilisi
E-mail: irinaloma@yahoo.com

UKRAINE

Yarema KOVALIV *
Chairman
State Agency of Fisheries of Ukraine
45a, Sichovkyh Striltsiv str.
04053 Kyiv
E-mail: info@darg.gov.ua

Vasyl TUROK
Head
Department of International Cooperation
State Agency of Fisheries of Ukraine
45a, Sichovkyh Striltsiv str.
04053 Kyiv
E-mail: inter@darg.gov.ua

NON-CONTRACTING PARTIES

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Suada HADZIC
Head of Department
Ministry of Foreign Trade and Economic
Relations
Musala 9,
Sarajevo
E-mail: suada.hadzic@mvteo.gov.ba

RUSSIAN FEDERATION

Alexander OKHANOV
Counselor
Permanent mission of the Russian Federation
to FAO
Via Gaeta 5,
00185 Rome, Italy,
E-mail: rusfishfao@mail.ru

OBSERVERS

PALESTINE

H. E. Mai AL KAILA
Ambassador of Palestine to Italy
Office of the Observer of Palestine to FAO
Embassy of Palestine to Italy
Viale Guido Bacelli, 10
00153 Rome, Italy
E-mail: roma@ambasciatapalestina.com

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ACCOBAMS

Chedly RAIS
Consultant
ACCOBAMS (Agreement on the
Conservation of Cetaceans in the Black
Sea Mediterranean Sea and Contiguous
Atlantic Area)
Jardin de l'UNESCO
Les Terrasses de Fontvieille
98000 Monaco, Principality of Monaco
E-mail: chedly.rais@okianos.org

CIHEAM

Bernardo BASURCO
Administrator. Fisheries and Aquaculture
International Centre for Advanced
Mediterranean Agronomic Studies
(CIHEAM)
Mediterranean Agronomic Institute of
Zaragoza (IAMZ)
Avenida de Montañana 1005
50059 Zaragoza, Spain
E-mail: basurco@iamz.ciheam.org

Massimo ZUCCARO
Expert
International Centre for Advanced
Mediterranean Agronomic Studies
(CIHEAM) – Bari
Via Ceglie, 9
70010 Valenzano, Italy
E-mail: zuccaro@iamb.it

EUROFISH

Aina AFANASJEVA
Director
H.C Andersens Boulevard 44-46
1553 Copenhagen, Denmark
Tel.: + 45 333 777 68
Fax: + 45 333 777 56
E-mail: aina.afanasjeva@eurofish.dk

MEDAC

Ilaria VIELMINI
Marine scientist
Oceana
Leganitos, 47
28013 Madrid, Spain
E-mail: ivielmini@oceana.org

UNEP-MAP

Habib ELHABR
Deputy Coordinator
United Nations Environment Programme
Vassileos Konstantinou 48,
11635 Athens, Greece
E-mail: habib.elhabr@unepmap.gr

UNEP-MAP RAC/SPA

Mehdi AISSI
Project manager
(Biodiversity and NIS component)
UNEP-MAP Regional Activity Centre for
Specially Protected Areas (RAC/SPA)
Boulevard du Leader Yasser Arafat – B.P. 337
1080 Tunis cedex, Tunisia
E-mail: mehdi.aissi@rac-spa.org

Daniel CEBRIAN
SAP/BIO Coordinator
UNEP-MAP Regional Activity Centre for
Specially Protected Areas (RAC/SPA)
Boulevard du Leader Yasser Arafat – B.P. 337
1080 Tunis cedex, Tunisia
E-mail: daniel.cebrian@rac-spa.org

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL / CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS

LIFE

Marta CAVALLÉ
Mediterranean Coordinator
Low Impact Fishers of Europe (LIFE)
c/ Major de Sarrià, 49
Barcelona, Spain
E-mail: med@lifeplatform.eu

Maria Angela RODRÍGUEZ
Member
Low Impact Fishers of Europe (LIFE)
c/ Major de Sarrià, 49
Barcelona, Spain
E-mail: med@lifeplatform.eu

MARINE STEWARDSHIP COUNCIL

Carlos MONTERO
Fisheries Officer
Marine Stewardship Council (MSC)
Paseo de La Habana, 26
28036 Madrid, Spain
E-mail: carlos.montero@msc.org

Alexandre MOUSSEIGNE
Coordinator of the Medfish Project
Marine Stewardship Council (MSC)
12 rue du Sentier,
75002 Paris, France
E-mail: alexandre.mousseigne@msc.org

MEDPAN

Chloë WEBSTER
Scientific Officer
Mediterranean Protected Areas Network
58, quai du Port
13002 Marseille, France
E-mail: chloe.webster@medpan.org

OCEANA

Pilar MARIN
Marine Scientist
Oceana
Gran Vía, 59
28013 Madrid, Spain
E-mail: pmarin@oceana.org

Ilaria VIELMINI
Marine scientist
Oceana
Leganitos, 47
28013 Madrid, Spain
E-mail: ivielmini@oceana.org

Maria José CORNAX
Oceana
Leganitos, 47
28013 Madrid, Spain
E-mail: mcornax@oceana.org

OCEANCARE

Sigrid LÜBER
President
OceanCare
Gerbestrasse 6, P.O. Box 372
8820 Waedenswil, Switzerland
E-mail: slueber@oceancare.org

THE PEW CHARITABLE TRUSTS

Adriana FABRA
Senior Advisor
The Pew Charitable Trusts
c/Girona 85, 3
08009 Barcelona, Spain
E-mail: afabra-consultant@pewtrusts.org

Mona SAMARI
Consultant
Pew Environment Group
901 E St NW,
Washington DC 20004, United States
E-mail: samarimonaocean@gmail.com

THE SHARK TRUST

Ali HOOD
Director of Conservation
The Shark Trust
Creykes Court, The Millfields,
Plymouth, United Kingdom
E-mail: ali@sharktrust.org

WWF MEDITERRANEAN

Alessandro BUZZI
Projects Manager
WWF Mediterranean Marine Initiative
Via Po 25/C, Rome, Italy
E-mail: abuzzi@wwfmedpo.org

BUREAU OF THE GFCM AND ITS SUBSIDIARY BODIES

GFCM Bureau

Stefano CATAUDELLA
Chairperson
Università di Tor Vergata
Via Orazio Raimondo, 8
00173 Rome
Tel.: +39 0672595954
Fax: +39 062026189
E-mail: cataudel@uniroma2.it

Chairperson of the Scientific Advisory Committee on Fisheries (SAC)

Othman JARBOUI
Directeur du laboratoire Sciences Halieutiques
Institut National des Sciences et Technologies
de la Mer (INSTM)
Centre de Sfax – BP 1035
3018 Sfax, Tunisie
Tel.: + 216 74 497117
Fax: + 216 497989
E-mail: othman.jarbouï@instm.rnrt.tn

Chairperson of the Scientific Advisory Committee on Aquaculture (CAQ)

François RENÉ
Station expérimentale de l'Ifremer
Chemin de Maguelone
34110 Palavas les Flots, France
Tel.: +33 6 63266901
Fax: +33 4 67682885
E-mail: francois.rene@ifremer.fr

Vice-Chairperson of the Compliance Committee (CoC)

Josip MARKOVIĆ *
Head of Sector
Sector for Resources Management
and Aquaculture
Directorate of Fisheries
Ministry of Agriculture, Planinska 2a
10000 Zagreb, Croatia
Tel.: + 385 16443189
E-mail: josip.markovic@mps.hr

Chairperson of the Committee on Administration and Finance (CAF)

Hachemi MISSAOUI
Directeur Général
Institut National des Sciences et Technologies
de la Mer (INSTM)
28 rue du 2 mars 1934
2025 Salammbô, Tunisie
Tel.: +216 71 892253
Fax: +216 71 799401
E-mail: Hechmi.Missaoui@instm.rnrt.tn

Coordinator of the Working Group on the Black Sea (WGBS)

Simion NICOLAEV
Director
National Institute for Marine Research and
Development "Grigore Antipa"
Blv. Mamaia 300
900581 Constanta, Romania
Tel.: +4 0241 543288
Fax: +4 0241 831274
E-mail: nicolaev@alpha.rmri.ro

FAO FISHERIES AND AQUACULTURE DEPARTMENT

Àrni M. MATHIESEN
Assistant Director-General
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations (FAO)
Viale delle Terme di Caracalla, 1
00153, Rome
Italy
Tel.: +39 06 570 56423
E-mail: FI-ADG@fao.org

Nicole FRANZ
Fishery Planning Analyst
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations (FAO)
Viale delle Terme di Caracalla, 1
00153, Rome
Italy
Tel.: +39 06 570 53031
E-mail: nicole.franz@fao.org

FAO REGIONAL PROJECTS

AdriaMed/MedSudMed

Enrico ARNERI
Project Coordinator
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAF)
FAO Fisheries and Aquaculture Department
Viale delle Terme di Caracalla, 1
00153 Rome, Italy
Tel.: + 39 06 57056092
E-mail: enrico.arneri@fao.org

Luca CERIOLA
Fishery Monitoring Expert
MedSudMed
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAF)
FAO Fisheries and Aquaculture Department
Viale delle Terme di Caracalla, 1
00153 Rome, Italy
Tel.: + 39 06 570 54492
Fax: + 39 06 570 53020
E-mail: luca.ceriola@fao.org

Nicoletta MILONE
Fisheries Information Officer
AdriaMed
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAF)
FAO Fisheries and Aquaculture Department
Viale delle Terme di Caracalla, 1
00153 Rome, Italy
Tel.: + 39 06 570 55467
Fax: + 39 06 570 53020
E-mail: nicoletta.milone@fao.org

CopeMed

Pilar HERNANDEZ
Fishery Expert
CopeMed II
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAF)
FAO Fisheries and Aquaculture Department
Subdelegación del Gobierno
Paseo de Sancha, 64
Málaga 29016, Spain
E-mail: pilar.hernandez@fao.org

EastMed

Mark DIMECH
Technical Officer
EastMed
Marine and Inland Fisheries Branch (FIAF)
FAO Fisheries and Aquaculture Department
Viale delle Terme di Caracalla, 1
00153 Rome, Italy
Tel.: + 39 06 57055860
E-mail: mark.dimech@fao.org

GFCM SECRETARIAT
Palazzo Blumenstihl
Via Vittoria Colonna 1
00193, Rome, Italy

Abdellah SROUR
Executive Secretary
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57055730
Fax: +39 06 57055827
E-mail: abdellah.srou@fao.org

Fabio MASSA
Senior Aquaculture Officer/CAQ Technical
Secretary
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: + 39 06 57053885
Fax: + 39 06 57055827
E-mail: fabio.massa@fao.org

Miguel BERNAL
Fishery Resources Officer
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57056537
E-mail: miguel.bernal@fao.org

Nicola FERRI
Legal and Institutional Officer
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57055766
E-mail: nicola.ferri@fao.org

Federico DE ROSSI
Data Compliance Officer
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57053481
E-mail: federico.derossi@fao.org

Dominique BOURDENET
Scientific Editor/Translator
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57055657
Fax: +39 06 57055827
E-mail: dominique.bourdenet@fao.org

Margherita SESSA
Liaison Officer
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57052827
Fax: +39 06 57055827
E-mail: margherita.sessa@fao.org

Claudia ESCUTIA
Programme Associate
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57054055
E-mail: claudia.escutia@fao.org

Cristiana FUSCONI
Office Assistant
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57053534
E-mail: cristiana.fusconi@fao.org

Anna CARLSON
Consultant for Socio-economic matters
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57056441
Fax: +39 06 57055827
E-mail: anna.carlson@fao.org

Sofia DE BENEDICTIS
Liaison Consultant
General Fisheries Commission for the
Mediterranean
Fisheries and Aquaculture Department
Food and Agriculture Organization of the
United Nations
Tel.: +39 06 57052213
Fax: +39 06 57055827
E-mail: sofia.debenedictis@fao.org

المرفق 3

قائمة بالوثائق

GFCM:40/2016/1	Provisional agenda and timetable
GFCM:40/2016/2	Report on fisheries intersessional activities in 2015–2016, recommendations and work plan for 2016–2018
GFCM:40/2016/3	Report on aquaculture intersessional activities in 2015–2016, recommendations and work plan for 2016–2017
GFCM:40/2016/4 (CoC 10)	Executive report on selected issues and activities before the Compliance Committee
GFCM:40/2016/5 (CAF 7)	Report of the Secretariat on administrative and financial issues
GFCM:40/2016/6 (CAF 7)	GFCM budget and contracting parties contributions for 2016–2018
GFCM:40/2016/Inf.1	Provisional list of documents
GFCM:40/2016/Inf.2	Provisional list of participants
GFCM:40/2016/Inf.3	Statement of competence and voting rights by the European Union and its member States
GFCM:40/2016/Inf.4	Agreement for the establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (Available in Arabic, English, French and Spanish)
GFCM:40/2016/Inf.5	Report of the thirty-ninth session of the GFCM (Italy, 25–29 May 2015) (Available in English and French)
GFCM:40/2016/Inf.6	GFCM framework for cooperation and arrangements with non-contracting parties and party organizations (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.7	Report of the eighteenth session of the Scientific Advisory Committee on Fisheries (SAC) (Cyprus, 21–23 March 2016) (bilingual)
GFCM:40/2016/Inf.8	Report of the ninth session of the Committee on Aquaculture (CAQ) (Morocco, 24–26 February 2015) (bilingual)
GFCM:40/2016/Inf.9	Report of the fifth meeting of the Working Group on the Black Sea (WGBS) (Ukraine, 5–7 April 2016) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.10	Conclusions of the Regional Conference “Building a future for sustainable small-scale fisheries in the Mediterranean and the Black Sea” (Algeria, 7–9 March 2016) (Available in Arabic, English and French)
GFCM:40/2016/Inf.11 (CoC 10)	Report of the intersessional meeting of Compliance Committee (FAO headquarters, 19–20 January 2016) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.12 (CoC 10)	Status of implementation of decisions adopted at the thirty-eighth and thirty-ninth sessions of the Commission (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.13 (CoC 10)	Report of the Working group on legislations and on the Compendium of GFCM decisions (FAO headquarters, 9–11 December 2015) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.14 (CoC 10)	Status of the Compendium of GFCM decisions, including the revised Compendium (Available in English and French)

GFCM:40/2016/Inf.15 (CoC 10)	Report of the Working Group on illegal, unreported and unregulated fishing (WGIUU) (Spain, 19–21 April 2016) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.16 (CoC 10)	GFCM IUU vessel list (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.17 (CoC 10)	Progress in the pilot study for a centralized vessel monitoring system and related control systems in the GFCM area of application (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.18	Report of the first meeting of the GFCM Task Force on a “Strategy for the sustainable development of Mediterranean and Black Sea Aquaculture” (ATF) (Italy, 4–6 May 2016) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.19	Report of the Expert meeting on sustainable shellfish aquaculture in the Mediterranean and the Black Sea (Italy, 23–25 November 2015) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.20	Report on major activities of the FAO regional projects (Available in English only)
GFCM:40/2016/Inf.21	Proposal for a mid-term strategy (2017–2020) towards the sustainability of Mediterranean and Black Sea fisheries (Available in English only)
GFCM:40/2016/Dma.1	GFCM Data Collection Reference Framework (DCRF) (Available in English and French)
GFCM:40/2016/Dma.2	<i>The State of Mediterranean and Black Sea Fisheries</i> (SoMFi 2016) (Available in English only)
GFCM:40/2016/Dma.3	Basic texts of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (Available in Arabic, English, French and Spanish)
GFCM:40/2016/Dma.4	<i>Guidelines for the use of artificial reefs in the Mediterranean and the Black Sea</i> . GFCM Studies and Reviews No. 96. 2015 (Available in English only)

المرفق 4

البيانات التي أقيمت في الدورة الأربعين للهيئة

**His Excellency José Herrera,
Minister for Sustainable Development, Environment and Climate Change**

Honourable delegates, participants,

I welcome you to Malta for the fortieth session of the GFCM. As minister responsible for sustainable development, I cannot but underline the importance of the work being done by this Regional Fisheries Management Organization for the sustainable use of fishery resources in the Mediterranean and the Black Sea. Indeed, for the objective of the UN Agreement on straddling fish stocks and highly migratory fish stocks of 1995, the States party to that agreement were determined to ensure the long-term conservation and sustainable use of these fish stocks.

Great efforts have been made in order to build what is now a veritable compendium of recommendations under the international framework provided by the GFCM. Nevertheless, the situation is far from being a sustainable one with most stocks which have been assessed as overexploited. We need to re-kindle that determination which resulted in the adoption of the UN Fish Stocks Agreement now more than ever in order to achieve sustainability and every one of us needs to strive for that goal. If we act now, we may be in time to reverse the current trends and avoid drastic measures which would harm that part of our social fabric which has the potential of becoming a guardian for our seas.

To reach our goals of sustainability, we need an integrated approach to managing fisheries within ecologically meaningful boundaries which seeks to manage the use of natural resources, taking into account fishing and other human activities, while preserving both the biological wealth and the biological processes necessary to safeguard the composition, structure and functioning of the habitats of the ecosystem affected and considering the knowledge and uncertainties regarding biotic, abiotic and human components of ecosystems.

An ecosystem-based approach to fisheries management needs to be implemented and environmental impacts of fishing activities should be minimised.

This becomes even more important when one considers that fisheries in this region are of great socio-economic importance at the small-scale level and to coastal populations. The sector employs hundreds of thousands of people directly, and through the secondary processing sector. In fact there is great potential for the development of what is being termed as “Blue Growth”. However, in order to do so, there must be sound foundations based on a healthy ecosystem to sustain such economic growth.

It is clear that fisheries in the Mediterranean make a vital contribution towards food security particularly for the region’s most vulnerable populations. It offers a way to supplement income or food supply in times of need, contributing to regional stability.

However, we have a precarious situation for fisheries in the Mediterranean which risks undermining all we have worked for. Most of the assessed Mediterranean fish stocks have been shown to be heavily overfished; at times even up to six times the mortality limit. Nearly 50% of marine biodiversity has been strongly and negatively affected since 1970. To reverse this, we need to have a good international ocean governance framework with everyone on board. Collaboration with a common goal is key to such an achievement.

I wish you success in your endeavours during the coming days and I am positive that the GFCM Secretariat will be able to successfully reach the goals set in the Agenda for a stronger and sustainable future.

Andreina Fenech-Farrugia, Director General, Department of Fisheries and Aquaculture

Honourable delegates and participants,

I also take the opportunity to welcome you to Malta where not so long ago, we held the first conference on small-scale fisheries. Taking a cue from my Minister on the need to address the management of the Mediterranean resources through an ecosystem approach, I cannot but underline what you already know, that is, the importance of having sound scientific data on which to base our discussions and management decisions. Each party should be able to collect biological, environmental, technical, and socio-economic data necessary for fisheries management, manage those data and make them available for analysis. In this regard, I applaud the efforts made by the GFCM Secretariat and the success they have achieved in coordinating the collection of data from the respective parties. This data will serve a higher purpose by enabling the assessment of:

- the state of exploited marine biological resources;
- the level of fishing and the impact that fishing activities have on the marine biological resources and on the marine ecosystems; and
- the socio-economic performance of the fisheries, aquaculture and processing sectors within the Mediterranean and the Black Sea.

The new data collection framework endorsed within the GFCM framework will go a long way into achieving this and creating the right conditions for meaningful management measures.

Malta has been active in this field and firmly believes in the need to have available scientific data. We have also recently hosted the latest meetings of MedSudMed and CopeMed, which brought together once again scientists from different countries to work together. Worthy of mention is the first meeting ever on the coryphaena, which promises to yield a better picture on this stock and to understand how best to manage it.

The European Union is also currently in the process of updating its own data collection framework and will ensure that the vast amount of data being collected will continue and will become of even better quality.

Nevertheless, the GFCM has much more on its plate than data collection. Here I would like to personally thank Abdellah for his relentless commitment to the Organization and the great efforts made by his staff. In particular, I would like to thank him and his team for the cooperation and support they provide continuously even at the individual level.

I look forward to participating in this year's work together to continue on the path of sustainability and for the well-being of our seas.

Árni M. Mathiesen, Assistant Director General, Fisheries and Aquaculture Department, FAO

On behalf of the FAO Director General, Mr. José Graziano Da Silva, please allow me to welcome you to the opening of the fortieth session of the General Fisheries Commission for the Mediterranean of the FAO (GFCM), including the tenth session of the Compliance Committee (CoC) and the seventh session of the Committee of Administration and Finance (CAF). To begin, I wish to extend my enormous gratitude to the government of Malta for their generosity in agreeing to host this session – it is truly a pleasure to be here with you all in this wonderful country. Indeed, I am so pleased to see so many of you here today. The high number of participants at this meeting is a testament to the important work ahead of us this week and the seriousness with which you take the common issues that we face in the Mediterranean and Black Sea.

I am pleased to remark on the great progress being made by the GFCM in implementing its mandate at the Mediterranean and Black Sea level. We are all aware of this progress, with particular regard to the efforts by the GFCM to revert the alarming status of the stocks in the region. Presently, we know that – according to the findings of the GFCM Scientific Advisory Committee on Fisheries – some ninety percent of scientifically assessed stocks are considered to be fished outside of safe biological limits. Halting this trend is the most pressing challenge ahead of us and I am calling upon this session to make clear and strong proposals to this end, consistent with most recent developments at the global level.

I am referring in particular to the decision by the United Nations last year concerning the adoption of the UN Sustainable Development Goals, together with the 2030 Agenda for Sustainable Development to end poverty, fight inequality and injustice, and tackle climate change. Of particular relevance to the GFCM is UN Sustainable Development Goal 14, which provides a comprehensive and phased strategy to “conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development.” Targets to achieve this goal have been set therein and include, among others, sustainably managing marine ecosystems, ending IUU fishing, increasing available scientific knowledge, and enhancing small-scale fisheries. Complementing the SDGs, FAO has also sharpened its focus around five strategic objectives, one of which is to make fisheries more productive and sustainable. This is part of our organizational effort to boost blue growth through fisheries and aquaculture, including at the regional level through those RFMOs established by FAO. As I have already stated in the past, the GFCM is the flagship FAO RFMO as it continues to play an important role in coordinating efforts towards the goals of the Organization consistent with most recent developments agreed in the umbrella of the United Nations. In this regard, I very much look forward to the presentation of the GFCM mid-term strategy, which I am confident will present a wide-ranging course of action to attain sustainable development at the regional level with a view to meet the targets set by UN SDG 14 in a phased manner.

I would also like to stress the sound cooperation between FAO and the GFCM. The GFCM has long proven itself to be adept at tailoring global FAO policies within the context of the Mediterranean and the Black Sea. The last instance relating to this pattern is the strong coordination between FAO and the GFCM on the implementation of the SSF Guidelines. Last March, on occasion of the “Regional Conference on Building a Future for Sustainable Small-Scale Fisheries”, which was graciously hosted by Algeria and which I had the pleasure of attending, we bore witness to the added value that the practical application of these Guidelines can have in this region. The conference provided the necessary forum to discuss the region’s main challenges and opportunities, as linked to SSF, and the GFCM is now moving to the next level and spearheading the implementation of the SSF Guidelines.

Furthermore, the GFCM has been a leader in the implementation of regional port state measures. With the coming entry into force of the FAO Port State Measures Agreement on June 5th of this year – that is, next week – the proposal to align the GFCM’s regional port state measures with the FAO PSMA is of critical importance and I strongly encourage you to endorse it. This is directly linked to the initiative that was promoted by the GFCM last year, on occasion of its 39th session at EXPO-MILAN, to launch internal discussions within the FAO to have the Committee of Fisheries

declaring an international day for the fight against IUU fishing. In my view, not only was that initiative ground-breaking, as the FAO has never before proclaimed an international day in matters relating to fisheries, but it also proved to be exceedingly timely, given the imminent entry into force of the FAO PSMA. I am exceedingly pleased to report that the declaration of an international day for the fight against IUU fishing has been duly considered at internal FAO levels and it will be presented for endorsement at the 32nd session of COFI this July. With a view to supporting this initiative, the FAO DG has signed a circular letter which is expected to be dispatched to all COFI Members, yourselves included, by the end of this week.

I do believe that one of the assets of the GFCM is its ability to come up with concrete and workable proposals. I have already mentioned a few of them but I would be remiss if I don't underline the important initiatives planned for the Black Sea. I welcome in particular the hosting of a high-level regional conference on Black Sea fisheries governance, which we know will be kindly hosted by Romania this Fall, as well as the possibility to launch a cooperative scientific and technical project for the Black Sea. I am positive that this latter initiative will undergo further debate here in Malta, as well as in Romania on occasion of said conference. I would like, however, to lend my support as we urgently need to increase cooperation in the Black Sea with a view to underpinning the serious work by the GFCM Working Group on the Black Sea. Cooperation is key for our endeavours to be successful and this applies to the Mediterranean Sea as well. I hope that this session will, as it happened last year, grant cooperating status to new riparian countries and I am referring in particular to Bosnia and Herzegovina that made a specific request for this purpose. Moreover, any discussion of cooperation in the Mediterranean Sea must necessarily acknowledge the good work of the FAO Regional Projects: AdriaMed, CopeMed, EastMed and MedSudMed. Particularly in light of the new subregional approach of the GFCM, the work of the regional projects is crucial to support the successful management of the Mediterranean through the provision of scientific expertise.

To conclude, I wish to commend the exemplary work that is taking place within the remit of the GFCM. The GFCM continues to make great strides every year, not only to better manage the region's fisheries, but also to holistically address sustainable development issues in the Mediterranean and Black Sea region. Despite enormous progress, the region's fisheries continue to be at risk. If we are truly to achieve the objective of sustainable development – if we are to promote the development of the region's fishing sector in a way that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs – then we are obliged to do more. The challenges faced in the Mediterranean and Black Sea are extensive and complex, and on occasion, highly political, yet the GFCM is endowed with the proper tools to address these challenges and therefore it is time to tackle them head on. This session carries with it many expectations and I trust that you, the national delegates in particular, will live up to these expectations by adopting, based on the principles of best available knowledge and the precautionary approach, concrete and systematic measures for the management and conservation of Mediterranean and Black Sea fisheries.

Stefano Cataudella, GFCM Chairperson

I am honoured to be here in Malta today and I would like, at the outset, to add my voice in welcoming all of you here. Allow me to also add my own words of gratitude to the hosting country, Malta, which is geographically located at the very heart of the Mediterranean Sea. Malta, thanks to the enormous efforts of its national administration, is becoming one of the main hubs for the development of regional and international fisheries policies as proven by their invitation to host this important session of the GFCM. The high number of participants in this session most certainly bodes well for our work. I am concerned because of the complexity of the task ahead but still, I am positive we will constructively discuss the very important issues that are at stake as we are now seeing the results of the decision we took to open the door of the Commission to the various stakeholders in the region thus underpinning a participatory approach.

Over the last 5 years, the sessions of the Commission have revolved around the modernization of the GFCM. This started with the performance review of the GFCM in 2011 and the consequent establishment of an ad hoc Task Force by the Commission. The Task Force has operated relentlessly up until last year, when the last piece of the modernization of the GFCM, namely the revision of the Rules of Procedure and the Financial Rules, came into the renewed institutional framework of the Commission. I would like to highlight in particular one outcome of the reform: for the first time in the history of the Commission we have received for the current year almost 70% of the total annual contributions by GFCM Members. As you are aware, this was not the case in the past as we came to the annual meeting to adopt a budget which covered a financial year for which expenditures had been already made, thus compelling the FAO to advance funds to the GFCM.

We must now make use of the new institutional framework of the GFCM fully. As recalled by the FI-ADG in his speech, 2015 marked the adoption of the UN Sustainable Development Goals (SDGs). This is by far the most fully-encompassing instrument ever envisaged by the international community to address major issues such as hunger, poverty and climate change. Albeit the GFCM is directly concerned by only one of the targets therein, target number 14, we must live up to those engagements that were already agreed upon at the United Nations. To the best of my recollection and knowledge, the GFCM is the first – and for the time being only – regional organization that has tailored the targets in the SDGs to its own priorities and needs. This is exceedingly important because, against a broader background, we are now going to work to obtain tangible results for the Mediterranean and Black Sea fisheries. To this end, the proposed mid-term strategy represents a serious contribution to sustainable development in the interest of both present and future generations.

In the context of the modernization process of the Commission, we also reviewed our policies relating to aquaculture, another central component of GFCM activities. In this regard, I would like to recall that since the establishment of the CAQ more than 20 years ago, aquaculture has been directly contributing to the livelihood of coastal communities in our region. Regardless, with a view to improve this the GFCM Task Force for Sustainable Development of Mediterranean and Black Sea Aquaculture has inaugurated its work early this month in Naples. As a result of the active participation of Contracting Parties in the Task Force we aim primarily at endowing this sector with a regional character. It seems to me that we are on the right track as the outcomes of the meeting in Naples are practical and could support national administrations in creating an appropriate environment for job growth, trade and market opportunities at the regional and subregional levels.

Ladies and gentlemen,

Colleagues,

I have always maintained that the specificities of the GFCM area of application are not only defined by its different regions, but also by its varying fishing and aquaculture activities, and the interactions between these activities and other human activities. In this regard, I would like to recall that the GFCM, together with several other partners including the FAO Fisheries and Aquaculture Department, the FAO Regional Projects, WWF, MedPAN and CIHEAM, have hosted last March in

Algeria a Regional Conference on Sustainable Small-Scale Fisheries, with the strong cooperation and support of the Algerian Government. The conclusions of this regional conference, which recognize the primary role that small-scale fisheries have in the Mediterranean and the Black Sea, are now part of the proposed mid-term elements for a regional strategy since specific targets are set therein for small-scale fisheries. Thanks to the strong input of the Commission we have ultimately come to better understand a social sector, that of small-scale fisheries, which is linked to a large number of human dynamics commonly known by the general public in recent years. Let us consider, for example, that human migrations in this region rely on the inappropriate use of artisanal fisheries boats. Furthermore, many human lives have already been saved by fishermen at sea. For this, we must continue to disseminate materials to raise awareness on the social relevance of small-scale fisheries. In this regard, I am exceedingly pleased with the work done by the GFCM Secretariat in developing media outlets and making information technology available to everyone, as we have witnessed in occasion of the Regional Conference on Sustainable Small-Scale Fisheries.

Allow me also to underline the contribution that the FAO Regional Projects provide to the work of the GFCM. Again this year AdriaMed, CopeMed, EastMed and MedSudMed have ensured technical and scientific support to the parties concerned. Their role remains crucial and increased coordination would maximize results in the future. I would therefore like to thank the donors of the FAO Regional Projects, namely the EU – that had made a special effort to support –, as well as Croatia, Italy and Spain, in addition to the donors to the GFCM Framework Programme which include, in addition to those I have just mentioned, France and Monaco. Finally, I would like to express special gratitude to the GFCM Secretariat which has demonstrated adaptability and resilience during the various intersessional periods by ensuring the successful outcomes of established Task Forces in addition to the average commitment towards the regular work-plan, in accordance with the mandate of the Commission.

Ahead of the challenges we face at the GFCM, it is time for everyone to contribute to an effort which is necessarily common. The alarming status of the stocks in the region cannot be reverted only by the Contracting Parties. There is a role that other actors too must play because, as I said in the past, if we do not succeed in our endeavour this would represent an institutional failure. This is because no actor by himself can pull off such a complex task. Consequently, I hope that recent reforms launched by the FAO to streamline the operations of Article XIV bodies can be effectively applied in the context of the GFCM. Similarly, I hope that the strong focus of the FAO on communication will result in making the outcomes of the work of the GFCM discernible to ordinary people, who also happen to be customers regularly buying fishery products. Without keeping you any longer, I thank you very much for your attention and I look forward to our discussions.

**Karmenu Vella, Commissioner for the Environment, Maritime Affairs and Fisheries,
European Commission**

Ladies and gentlemen,

I am very pleased to be here with you again today. As you know, this is a special session, an anniversary of sorts.

For four decades, the GFCM has worked for sustainable fisheries in the Mediterranean and the Black Sea. Last year, we gave the GFCM's institutional framework an overhaul. We now have the means to act quickly, decisively and effectively. Now we must do so. There is no excuse. I said it earlier this year in Sicily, and I said it again at the Ministerial Conference I convened in Brussels last month: we need to act, we need to act now, and we need to act together.

So today, I want us to make history. I want this fortieth session to be a game-changer. When people look back, another 40 years down the road, I want them to see this session as the beginning of a new era. An era where we take concrete action to protect key species and stop the collapse of stocks. An era where we adopt a coherent strategy that lets our fish stocks recover and our fishermen sleep soundly at night.

We all know how much fisheries mean for our economies. In the Mediterranean and Black Sea, over 200 000 people depend on fisheries for their jobs. Without those jobs, they and their families would struggle to survive. Can we afford to stand by and watch those jobs disappear? Can we risk the resulting poverty and desperation?

Because that is the future we are looking at. And thanks to GFCM's work, we are all well aware of the problems. We know that the vast majority – about 90% – of the stocks assessed by GFCM are overfished. We know that, as a result, productivity and prices are declining, putting jobs at risk. We know that many fish stocks are shared between countries, making reliable data harder to get and corrective action harder to take. And we know that there are still gaps in our scientific advice.

So yes: our fishermen are looking at an uncertain future. And the more they worry about tomorrow, the more they overfish today, making their future even bleaker. It is high time that we break out of this vicious circle!

That is why, in February, the EU sounded the alarm at the high-level conference we organized in Sicily. And that is why I called a Ministerial Conference for all Mediterranean countries last month.

I was pleased to see on both occasions that the EU's concerns are widely shared. The critical state of our fisheries is beyond doubt. And I sensed a real will to act, to restore our fisheries – and our fishing economy – to good health.

I want to build on this will. Next year in March, I want us to adopt a Ministerial Declaration for a sustainable fishing sector in the Mediterranean. This should be a joint Declaration, backed by all Mediterranean states. And so the EU will invite all GFCM members to participate in this process.

In the meantime, until March:

We will push within ICCAT for a better management of Mediterranean swordfish.

We will provide additional funding for FAO to support long-term scientific surveys.

We will enhance our cooperation with non-EU countries to improve control, fight illegal fishing, and diversify the fishing industry.

And we will continue to advise non-EU countries on how they can use the European Maritime and Fisheries Fund and the European Neighbourhood Instrument to fund such measures.

And just to be clear: the EU is pushing for stronger cooperation not only in the Mediterranean, but in the Black Sea as well. And I will pass on exactly this message when I attend the Black Sea conference on the blue economy in two weeks.

But, dear colleagues, we also need you. You all – and our joint work together within the GFCM – will be critical to our success.

And that is why, as I said, I want this session to be a game-changer. An event where we take the next step in our cooperation and move from words to action.

How? I believe that the GFCM's work in the coming year should focus on five main areas: scientific and economic advice, control and IUU, small-scale fisheries, recreational fisheries and multilateral cooperation.

Let me go through them very briefly.

First, on scientific issues, we need to further improve data collection and scientific advice, including the cooperation among scientists. But it is becoming equally important that our scientific data is translated into relative economic impact that can allow decision makers to understand the full consequences of what is at stake. This will help us take management measures that better protect the marine environment. So far, the GFCM has adopted 16 management and conservation measures. I am convinced that, faced with the alarming prospect of severe reductions in employment and profitability, we need more. So we are using this session to propose several new measures, based on the excellent work by the GFCM Scientific Advice Committee.

Second, we need to ensure that everybody plays by the same rules when it comes to control and the fight against IUU fishing. If needed, the EU is ready to help others put in place the necessary tools to ensure control and compliance.

Third, we need to take targeted action to support small-scale fisheries. Because let's not forget: most of the 100 000 fishing boats in the Mediterranean and Black Sea are small-scale. We can help these fishermen promote their products, diversify their sources of income, and breathe new life into coastal communities.

Fourth, if we really want our fish stocks to recover, we need to regulate recreational fisheries – not least to avoid conflicts with small-scale commercial fisheries.

Finally, we need to enhance North-South and East-West cooperation. Countries need to work together on capacity building and common long-term plans, to nurture our fish stocks back to health.

I know this is ambitious. We are asking a lot – but we know that we have a lot to lose. So we are looking into increasing the EU's financial support to make sure that the GFCM can tackle these issues effectively.

And let's be clear: simply throwing money at these issues is not the solution. Above all, we need one overarching strategy. We need a coherent multiannual plan. A plan that is fully in line with the UN's newly adopted sustainable development goal to protect and preserve our oceans. A plan that ties in with the EU's ongoing efforts to improve ocean governance around the world.

So I think that the GFCM's work to establish a midterm strategy for 2017 to 2020 is an excellent initiative. And we would like to see it implemented within the next three years.

Ladies and Gentlemen,

I know that we all want to keep our fish stocks healthy, protect our food security, and ensure a viable future for our fishermen and coastal communities. I also know we all agree on the need to build trust, strengthen cooperation and improve fisheries management in the region.

But agreeing on principles is one thing. We now need to move forward, together. It is time to act. It is time to build a new partnership between all Mediterranean and Black Sea countries, EU Member States and non-EU countries, GFCM and FAO.

Forty years after its first general meeting, for GFCM this is truly a game-changing moment.

So let's do it. Today, let's make history!

Thank you.

التوصية رقم GFCM/40/2016/1

بشأن مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني
دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن تذكر بإعلان المؤتمر الوزاري لعام 2003 بشأن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

وإن تذكر كذلك بمخطط عام 2005 النموذجي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن تدابير دولة العلم لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الذي أقرته الدورة السادسة والعشرون للجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة؛

وإن تذكر كذلك بالقرارات الخاصة بمصايد الأسماك المستدامة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأعوام 2005 و2006 و2007، والتي دعت إلى إعداد صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء؛

وإن تذكر كذلك بالجزء الثالث من الخطوط التوجيهية العامة لمخطط الرقابة والإنفاذ الخاص بالهيئة لعام 2005 وبالتوصية GFCM/33/2009/8 حول وضع قائمة بالسفن التي يُعتقد أنها مارست أنشطة صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة العامة، التي تعدّل التوصية GFCM/2006/4؛

وإن تعيد التأكيد على خارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود التي أقرت في الدورة السنوية السابعة والثلاثين للهيئة (كرواتيا، مايو/أيار 2013)؛

وإن تعيد التأكيد على خارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود التي أقرت في الدورة السنوية الثامنة والثلاثين للهيئة (المقر الرئيسي للمنظمة، مايو/أيار 2014)؛

وإن تنوّه بالقرار الذي اتخذته لجنة مصايد الأسماك في المنظمة في دورتها السابعة والعشرين بإعداد صك ملزم قانوناً بشأن تدابير دولة الميناء؛

وإن تضع في اعتبارها الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي وقّع في روما في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009؛

وإن توضع في اعتبارها الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم التي اعتمدتها لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة في دورتها الحادية والثلاثين (المقر الرئيسي للمنظمة، يونيو/حزيران 2014)؛

وإن تلاحظ تدابير دولة الميناء التي اعتمدتها مختلف المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك؛

وإن تلاحظ أيضاً أن التدابير التي تتخذها دولة الميناء توفر سبلاً فعالة ومجدية التكلفة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛

وإن تُعرب عن قلقها من استمرار أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة ومما تتسبب به هذه الأنشطة من إضعاف لتدابير الهيئة للصون والإدارة؛

وإن تسلم بالفعالية المحتملة للتدابير المعززة والمنسقة التي تعتمد عليها دولة الميناء في مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني والحاجة إلى تطوير هذه التدابير وتطبيقها بصورة عادلة وشفافة وغير تمييزية؛

وإن تسلم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في اعتماد وتنفيذ تدابير دولة الميناء؛

وإن تسلم أيضاً بالحاجة إلى التوعية بالآثار السلبية لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5(ب)، 8(ب) و13 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط التوصية التالية:

الهدف

1- إن الهدف من هذه التوصية هو المساهمة في صون الموارد البحرية الحية وإدارتها على المدى البعيد في منطقة عمل الهيئة من خلال تدابير من دولة العلم تكون معززة وشفافة وترمي إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

التعاريف

2- لأغراض هذه التوصية:

- "الأسماك" تعني جميع أنواع الموارد البحرية الحية، سواء كانت، أو لم تكن مجهزة؛

■ الصيد يعني:

(1) البحث الفعلي أو محاولة البحث من أجل صيد الأسماك أو الإمساك بها أو حصادها في منطقة اختصاص الهيئة؛

(2) والقيام بأي نشاط يكون من المتوقع بدرجة معقولة أن يسفر عن تحديد أماكن الأسماك، أو صيدها، أو الإمساك بها أو حصادها في منطقة اختصاص الهيئة؛

■ "الأنشطة المتصلة بالصيد" تعني أي عملية تنفذ في منطقة اختصاص الهيئة لدعم عملية الصيد أو التحضير لها، بما في ذلك إنزال الأسماك إلى البرّ أو تعبئتها أو تجهيزها أو نقلها من سفينة إلى أخرى أو نقل الأسماك التي لم يسبق إنزالها إلى البرّ في ميناء، وكذلك توفير الأفراد، والوقود، والمعدات، وغير ذلك من الإمدادات في عرض البحر؛

■ "الميناء" يشمل المراسي الشاطئية، وغير ذلك من منشآت إنزال الأسماك، أو نقلها من سفينة إلى أخرى، أو تعبئتها أو تجهيزها أو التزود بالوقود أو التزود بالمؤن؛

■ "الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم" يحمل نفس المعنى المبين في الفقرة 3 من خطة العمل الدولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة سنة 2001 لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وينطبق على جميع المصايد البحرية؛

■ "المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي" تعني منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تكون الدول الأعضاء فيها قد نقلت إليها صلاحياتها الخاصة بالمسائل التي تغطيها هذه التوصية، بما في ذلك سلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأعضاء فيها في ما يتعلق بهذه المسائل؛

■ "المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك" تعني منظمة حكومية دولية أو أي ترتيب خاص بمصايد الأسماك، تكون لها، حسب مقتضى الحال، سلطة اتخاذ تدابير للصون والإدارة؛

■ و"السفينة" تعني أي سفينة أو مركب من أي نوع آخر أو أي قارب يستخدم، أو يكون مجهزاً للاستخدام، أو يكون المقصود أن يُستخدم، في الصيد أو الأنشطة المتصلة بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة.

التطبيق

3- تنطبق هذه التوصية على السفن الموجودة في منطقة اختصاص الهيئة فقط.

4- يطبق كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، بصفته دولة الميناء، هذه التوصية على السفن التي لا ترفع علمه والتي تحاول الدخول إلى موانئه أو الموجودة في أحد موانئه، باستثناء:

(أ) سفن الدول المجاورة التي تمارس الصيد الحرفي لتأمين سبل العيش شرط أن تتعاون دولة الميناء ودولة العلم كي لا تمارس تلك السفن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو أنشطة متصلة بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد؛

(ب) السفن الحاوية التي لا تحمل سمكاً أو، في حال كانت تحمل سمكاً، فقط سمكاً [منتجات سمكية] سبق أن جرى إنزالها إلى البر، شريطة ألا تكون هناك مبررات واضحة تثير الشك حول ضلوع تلك السفن في أنشطة متصلة بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

5- يجوز لأي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، بصفته دولة الميناء، أن يقرر عدم تطبيق هذه التوصية على السفن المؤجرة من رعاياه حصراً لممارسة الصيد في المناطق الخاضعة لولايته القضائية والتي تعمل بموجب سلطاته في تلك المناطق. وتكون هذه السفن خاضعة للتدابير التي يتخذها ذلك الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد والتي تكون فعالة تماماً كالتدابير المتخذة بالنسبة إلى السفن التي يحق لها أن ترفع علمه.

6- يتخذ كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد تدابير إضافية، حسبما ما يراه ضرورياً، لتعزيز التطبيق الفعال للنظام القضائي على الصيد والأنشطة المتصلة بالصيد التي تمارسها السفن التي ترفع علمه. وتشمل هذه التدابير إلى أقصى حد ممكن ومع مراعاة مقتضى الحال تدابير دولة الميناء المنصوص عليها في هذه التوصية فيما يتصل بهذه السفن.

7- تُطبق هذه التوصية بطريقة عادلة، وشفافة وغير تمييزية، بما يتفق مع القانون الدولي.

التكامل والتنسيق على المستوى الوطني

8- يحرص كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، بأقصى قدر ممكن على:

(ج) إدماج أو تنسيق التدابير التي تتخذها دولة الميناء في النظام الأوسع نطاقاً للضوابط التي تمارسها دولة الميناء؛

(د) إدماج تدابير دولة الميناء في التدابير الأخرى لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، والأنشطة المتصلة بالصيد لمساندة هكذا نوع من الصيد؛

(هـ) واتخاذ تدابير لتبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية ذات الصلة وتنسيق أنشطة هذه الوكالات المتعلقة بتنفيذ هذه التوصية.

التعاون وتبادل المعلومات

9- تتعاون الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بغرض تنفيذ هذه التوصية ومع مراعاة شروط السرية بالشكل المناسب، وتتبادل المعلومات مع أمانة الهيئة، والدول الساحلية المعنية، ودول العلم، والمنظمات الدولية، ومع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والهيئات الأخرى، وذلك من خلال الخطوات التالية، حسب مقتضى الحال:

(أ) طلب المعلومات من قواعد البيانات ذات الصلة، وتزويدها بالمعلومات؛

(ب) وطلب التعاون وتقديمه من أجل تشجيع التنفيذ الفعال لهذه التوصية.

10- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة حيثما يكون ذلك ممكناً، أن تُظم المعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك تتيح التبادل الإلكتروني للمعلومات عن عمليات التفتيش التي تقوم بها دولة الميناء، بينها وبين أمانة الهيئة، مع المراعاة الواجبة لشروط السرية، وذلك لتيسير تنفيذ هذه التوصية؛

11- تُعدّ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قائمة بنقاط الاتصال في الإدارات المعنية لكي تتولى الإحاطة علماً كما يجب بأي جواب أو أية إجراءات تقترحها أو تتخذها دولة العلم الذي ترفعه السفينة المفتشة. وتُرسل القائمة إلى أمانة الهيئة والأطراف المتعاقدة وإلى الأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد دخول هذه التوصية حيز النفاذ. وتُبلغ الأمانة بأية تعديلات تحصل لاحقاً في مهلة لا تتعدى 15 يوماً من تاريخ التعديل.

12- وتُعدّ أمانة الهيئة سجلاً بنقاط الاتصال استناداً إلى القوائم التي ترسلها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وتتولى إدارته. ويُنشر السجل على الموقع الإلكتروني للهيئة.

تعيين الموانئ

13- تُعيّن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وتُعلن عن الموانئ التي يمكن للسفن الأجنبية أن تحصل على إذن بالدخول إليها وتكفل بأقصى قدر ممكن، أن يكون لدى كل ميناء من الموانئ المعيّنة والمُعلن عنها، الإمكانيات الكافية لإجراء عمليات التفتيش واتخاذ تدابير أخرى من تدابير دولة الميناء وفق هذه التوصية.

14- تبلغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أمانة الهيئة بالموانئ المعيّنة وفق الفقرة 13 في موعد لا يتجاوز 30 يوماً بعد دخول هذه التوصية حيز النفاذ. وتُبلغ الأمانة بأية تعديلات تحصل لاحقاً في مهلة لا تتعدى 15 يوماً من تاريخ التعديل.

سجل الموانئ التابع لأمانة الهيئة

15- تُعدُّ أمانة الهيئة سجلاً بالموانئ الوطنية المعيّنة والمُعلنة استناداً إلى القوائم التي ترسلها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، وتتولى إدارته. ويُنشر السجل عبر القنوات الإلكترونية التي أنشأتها الهيئة.

الإبلاغ المسبق بدخول الميناء

16- تطلب الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، قبل أن تمنح إذنًا بدخول موانئها، من ربانة السفن أن يبلغوا السلطات المختصة في الميناء الذي يرغبون بدخوله قبل 72 ساعة على الأقل من الموعد المرتقب لوصول سفنهم. لكن يمكن أن يُحدّد طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد فترة إبلاغ مختلفة تأخذ في الحسبان، من بين جملة أمور، المسافة بين مكان الصيد والميناء. وفي هذه الحالة، يُبلغ الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد أمانة الهيئة بفترة الإبلاغ هذه، وتُدرجها الأمانة في سجل الموانئ. ويتضمن الإبلاغ كحد أدنى المعلومات المبينة في الملحق 1.

الإذن بدخول الموانئ

17- بعد تلقي المعلومات ذات الصلة المطلوبة طبقاً للمادة 16، فضلاً عن أي معلومات أخرى قد يحتاج إليها الطرف المعني لمعرفة ما إذا كانت السفينة التي تطلب دخول الميناء قد شاركت في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو في أنشطة متصلة بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد، يقرر كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد ما إذا كان سيمنح إذنًا للسفينة المعنية للدخول إلى مينائه أم أنه سيرفض دخولها إليه ويبلغ السفينة أو ممثلها بقراره هذا.

18- يبلغ كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، عبر سلطاته المختصة، ربان السفينة التي تطلب دخول موانئها، بإذن دخول الميناء لإنزال الأسماك، أو نقلها من سفينة لأخرى، أو تجهيزها، أو رفضه، في نسق خطي. وعلى ربان السفينة أن يقدم إذن دخول الميناء إلى السلطات المختصة التابعة للطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد عند وصوله إلى الميناء وقبل الشروع بالأنشطة المصرّح بها.

رفض استخدام الميناء

19- لا يسمح أي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد لأي سفينة باستخدام موانئها في إنزال الأسماك أو نقلها من سفينة لأخرى أو تجهيزها، إذا كانت السفينة:

(أ) تقوم، في ذلك الوقت، بالصيد في منطقة تقع ضمن اختصاص الهيئة وكانت لا ترفع علم طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد؛

(ب) أو شوهدت وهي تمارس أو تساند الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة تقع ضمن اختصاص الهيئة، مالم يكن بوسع السفينة أن تثبت أن المصيد تم بطريقة تتفق مع تدابير الصون والإدارة ذات الصلة.

20- لا يسمح أي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد لأي سفينة باستخدام موانئه في إنزال الأسماك، أو نقلها من سفينة لأخرى، أو تجهيزها إذا كانت هذه السفينة مدرجة في قائمة السفن التي مارست أو ساندت الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي اعتمدتها الهيئة.

21- لا يسمح أي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد لأي سفينة باستخدام موانئه في إنزال الأسماك، أو نقلها من سفينة لأخرى، أو تجهيزها إذا كانت هناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن السفينة لا تحمل تفويضاً سارياً ومطبّقاً بممارسة الصيد والأنشطة المتصلة بالصيد في منطقة اختصاص الهيئة.

22- لا يسمح أي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، في الحالات المناسبة، لأي سفينة من السفن المشار إليها في الفقرات 19، 20 و 21 بالانتفاع بخدمات الموانئ، بما في ذلك التزود بالوقود والمؤن، ولكن ذلك لا يشمل الخدمات التي تعتبر أساسية لسلامة طاقم السفينة، وصحته ورفاهه.

23- في الحالات التي لا يسمح فيها طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد باستخدام موانئه طبقاً لهذه التوصية، عليه أن يبلغ ربان السفينة ودولة العلم وكذلك، حسب مقتضى الحال، الدولة/الدول الساحلية المعنية، وأمانة الهيئة والمنظمات المعنية الأخرى بهذا الإجراء سرياً.

سحب عدم السماح باستخدام الميناء

24- يجوز لطرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد سحب قرار عدم السماح باستخدام مينائه لأي سفينة إذا اقتنع هذا الطرف بوجود دليل كاف على أن الأسباب التي لم يُسمح على أساسها للسفينة باستخدام مينائه لم تكن كافية أو كانت غير سليمة أو أنها لم تعد تنطبق.

25- في الحالات التي يسحب فيها طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد قراره بعدم السماح لسفينة باستخدام مينائه، كما جاء في الفقرة 24، يقوم على الفور، بموجب هذه التوصية، بإبلاغ الجهات التي سبق أن أبلغها بقرار عدم السماح.

الدخول غير المرخص به

26- على كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد أن يكفل أن أي سفينة أو سفينة مشاركة في أنشطة صيد تدخل موانئه من دون إذن مسبق تخضع تلقائياً للتفتيش.

مستويات التفتيش وأولوياته

27- يفتش كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد 15 في المائة على الأقل من عدد حالات دخول السفن في السنة السابقة، وفقاً لهذه التوصية.

28- لدى تحديد السفن التي تخضع للتفتيش، يعطي الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد الأولوية لما يلي:

- (أ) السفن التي لم يسمح لها دخول أو استخدام أحد موانئه وفقاً لهذه التوصية؛
- (ب) الطلبات الواردة من الدول المعنية الأخرى أو المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك بإجراء التفتيش على سفن معينة،
- (ج) السفن الأخرى التي تتوافر قرائن واضحة عنها تدفع إلى الاعتقاد بأنها شاركت في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو في أنشطة متصلة بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد.

إجراء عمليات التفتيش

29- يتأكد كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد من أن تفتيش السفن في موانئه يجري وفق إجراءات التفتيش المبينة في الملحق 2.

30- يقوم كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد لدى تنفيذ عمليات التفتيش في موانئه بما يلي:

- (أ) التأكد من أن عمليات التفتيش المنفذة يقوم بها مفتشون مؤهلون بالشكل المناسب ومفوضون لهذا الغرض؛
- (ب) التأكد من قيام المفتشين، قبل إجراء أي تفتيش، بتقديم وثيقة مناسبة لربان السفينة تعرف عنهم على أنهم مفتشين؛
- (ج) التأكد من قيام المفتش بالتفتيش على جميع الأجزاء المعنية في السفينة، وعلى الأسماك الموجودة على متن السفينة، وعلى الشباك وأي معدات أخرى للصيد، والتجهيزات، وعلى أي وثائق أو سجلات محتفظ بها على متن السفينة والتي تتعلق بالتحقق من التقيد بتدابير الصون والإدارة ذات الصلة؛

- (د) الطلب من ربان السفينة تقديم كل المساعدة والمعلومات اللازمة للمفتشين، وتزويدهم بالمواد والوثائق التي قد يطلبونها، أو بنسخ معتمدة منها؛
- (هـ) في حال وجود ترتيبات مناسبة مع دولة العلم التي تتبع لها السفينة، تدعى هذه الدولة إلى المشاركة في عملية التفتيش؛
- (و) بذل جميع الجهود الممكنة لتلافي تأخير السفينة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من التدخل والإزعاج، بما في ذلك أي وجود غير لازم لمفتشين على متن السفينة، مع تجنب تعريض جودة الأسماك على متن السفينة لأي ضرر؛
- (ز) بذل جميع الجهود الممكنة لتيسير التواصل مع ربان السفينة أو مع كبار أعضاء طاقم السفينة، بما في ذلك حسب الإمكانيات والحاجة، أن يرافق المفتش مترجم فوري؛
- (ح) التأكد من أن عمليات التفتيش تجري بطريقة عادلة وشفافة وغير تمييزية وأنها لن تشكل إزعاجاً لأي سفينة؛
- (ط) وعدم التدخل في قدرة الربان، طبقاً للقانون الدولي، على التواصل مع السلطات في دولة العلم.

31- يطلب كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد أن يتضمن تقرير نتائج التفتيش المعلومات المبينة في الملحق 3، كحد أدنى.

32- يتأكد كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد من أن نتائج التفتيش تقدم دائماً لربان السفينة لاستعراضها والتوقيع عليها، ومن أن المفتش قد أكمل التقرير ووقع عليه. وتتاح لربان السفينة المفتشة فرصة أن يضيف أي تعليق إلى التقرير وأن يتصل، حسب مقتضى الحال، بالسلطات المختصة بدولة العلم، وخصوصاً عندما يواجه صعوبات شديدة في فهم محتويات التقرير.

33- يكفل كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد أن تُسلم إلى الربان نسخة من التقرير للاحتفاظ بها على السفينة.

معلومات موحدة عن عمليات التفتيش في الموانئ

34- يحتفظ كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد بمعلومات عن عمليات التفتيش في الموانئ في نسق موحد يتمشى مع الملحق 4.

تدريب المفتشين

35- يكفل كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد من أن مفتشيه مدربون تدريباً ملائماً، مع الأخذ في الاعتبار الخطوط التوجيهية الخاصة بتدريب المفتشين المنصوص عليها في الملحق 5. وتسعى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة إلى التعاون في هذا المجال.

الإجراءات التي تتخذها دولة الميناء بعد التفتيش

36- حيثما توجد أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن سفينة مارست الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو أنشطة متصلة بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد، تقوم دولة الميناء المعنية بما يلي:

(أ) إبلاغ دولة العلم الذي ترفعه السفينة المفتشة على وجه السرعة بالنتائج وكذلك أمانة الهيئة والأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة الأخرى؛

(ب) عدم السماح للسفينة باستخدام موانئها لإنزال الأسماك ونقلها من سفينة إلى أخرى وتجهيزها، ولغيرها من الخدمات في الميناء، بما فيها من بين جملة أمور أخرى، التزود مجدداً بالوقود والإمدادات، والصيانة وإدخال السفينة حوض الإصلاح، إذا لم تكن هذه الإجراءات قد اتخذت بالفعل بحق السفينة بما يتماشى مع هذه التوصية.

37- على الرغم من الفقرة 36، لا يمنع أي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد أي سفينة من السفن المشار إليها في الفقرة المذكورة من استخدام الخدمات المقدمة في الميناء والتي تعتبر أساسية لسلامة طاقم السفينة أو صحته أو سلامة السفينة.

38- يمكن للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة أن تتخذ تدابير غير تلك المشار إليها في الفقرة 36، شريطة أن تنص عليها قوانينها ولوائحها الداخلية وأن تتسق مع القانون الدولي.

معلومات عن إمكانيات الطعن في دولة الميناء

39- على كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد أن يحتفظ بالمعلومات ذات الصلة المتاحة لعامة الجمهور وأن يقدم هذه المعلومات إلى مالك السفينة أو مشغلها أو ربانها أو ممثلها بناءً على طلب مكتوب فيما يتعلق بأي طعن حذر طبقاً لقوانينه ولوائحه الوطنية فيما يخص تدابير دولة الميناء التي اتخذها ذلك الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة بالخدمات العامة أو المؤسسات القضائية المتاحة لهذا الغرض، وكذلك المعلومات عما إذا كان هناك أي حق في الحصول على تعويض طبقاً

لقوانينه ولوائحه الوطنية في حالة أية خسارة أو تلف لحقه نتيجة أي ادعاء بإجراء غير قانوني من جانب الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد المعني.

40- يبلغ الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد مالك السفينة أو مشغلها أو ربانها أو ممثلها بنتيجة أي طعن من هذا النوع، حسب الاقتضاء.

نظام معلومات إقليمي

41- ستُعَدُّ الهيئة نظام معلومات إقليمي يتضمن معلومات عن دولة الميناء وذلك لتحسين مراقبة منطقة اختصاص الهيئة وضبطها.

الظروف القهرية أو الاستغاثة

42- ليس في هذه التوصية ما يؤثر على نفاذ السفن إلى الموانئ طبقاً للقانون الدولي لظروف القاهرة أو بغرض الاستغاثة أو يمنع أي طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد من السماح بدخول الموانئ لسفينة تقوم بمساعدة أشخاص أو سفن أو طائرات في حالات الخطر أو الاستغاثة.

دور دولة العلم

43- يتعاون كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، بصفته دولة العلم، مع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الأخرى في عمليات التفتيش أو تبادل المعلومات التي تجري بموجب هذه التوصية.

44- عندما تكون لدى طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن سفينة ترفع علمه قد مارست أو ساندت الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتحاول دخول ميناء طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد آخر أو توجد فيه، يطلب الطرف من تلك الدولة، حسب مقتضى الحال، تفتيش السفينة أو اتخاذ أي تدابير أخرى تتسق مع هذه التوصية، وإبلاغه بنتائجه.

45- يتأكد كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد من قدرة السفن التي من حقها رفع علمه على إنزال الأسماك، ونقلها من سفينة لأخرى وتجهيزها، واستخدام خدمات الميناء الأخرى، في موانئ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة الأخرى التي تتصرف وفقاً لهذه التوصية أو بطريقة متسقة معها.

46- تكفل دولة العلم أن يقوم ربان السفينة التي يحق لها رفع علمها بما يلي لدى خضوع سفينته للتفتيش:

- (أ) يتعاون ويساعد في عملية تفتيش سفينة الصيد التي تُنفذ بموجب هذه الإجراءات، وأن يمتنع عن عرقلة عمل المفتشين أو ترهيبهم أو التدخل في عملهم أثناء أداء واجباتهم؛
- (ب) يتيح الوصول إلى أي مكان أو سطح أو غرفة في سفينة الصيد، وإلى المصيد (إن كان مجهزاً أو لا) والشباك أو أي معدات أخرى للصيد، والتجهيزات، وعلى أي معلومات أو وثائق يرى المفتشون أنها ضرورية لإجراء التفتيش؛
- (ج) يتيح الاطلاع على وثائق التسجيل ورخص الصيد أو أية وثائق أخرى يطلبها المفتشون.

47- في حال رفض ربان سفينة صيد السماح لمفتش مرخص له بتفتيش السفينة وفق هذه الإجراءات، فعليه أن يشرح سبب هذا الرفض. وعلى سلطات الميناء المعنية بالتفتيش أن تبلغ على الفور سلطات سفينة الصيد والهيئة برفض ربان السفينة وبأي شرح يقدمه.

48- وفي حال لم يمثل الربان لطلب التفتيش، يُطلب من دولة العلم أن تعلق رخصة الصيد الممنوحة للسفينة وأن تأمر السفينة بالبقاء في الميناء أو تتخذ تدابير أخرى تراها مناسبة. وعلى دولة العلم أن تبلغ على الفور سلطات التفتيش في الميناء والهيئة بالتدبير الذي اتخذته في هذه الظروف.

49- وعندما تتسلم دولة العلم من الطرف المتعاقد والطرف المتعاون غير المتعاقد، في أعقاب التفتيش في دولة الميناء، تقرير تفتيش يشير إلى أن هناك أسباباً واضحة تحمل على الاعتقاد بأن سفينة مخولة برفع علمها قد مارست الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو أنشطة تتعلق بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد، تقوم هذه الدولة فوراً بالتحقيق الكامل في هذه المسألة وتتخذ، في ضوء الدليل الوافي، إجراءات تنفيذية دون إبطاء وفقاً لقوانينها وأنظمتها.

50- يقوم كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد، بصفته دولة علم، بإبلاغ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة الأخرى، والدول الساحلية المعنية وأمانة الهيئة، حسب مقتضى الحال، بالإجراءات التي اتخذها بحق السفن التي ترفع علمه والتي ثبت، نتيجة للتدابير التي اتخذها دولة الميناء بموجب هذه التوصية، أنها قد مارست الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو أنشطة تتعلق بالصيد لمساندة هذا النوع من الصيد.

متطلبات الدول النامية

51- يعترف كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد اعترافاً كاملاً بالمتطلبات الخاصة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة من الدول النامية في ما يتصل بتنفيذ هذه التوصية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة إما بشكل مباشر أو من خلال أمانة الهيئة، المساعدة إلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة من الدول النامية لأهداف عدة منها:

(أ) تعزيز قدراتها، وخصوصاً الدول الأقل نمواً من بينها، على إعداد أساس قانوني وقدرة على تنفيذ تدابير دولة الميناء بشكل فعال؛

(ب) تسهيل مشاركتها في اجتماعات الهيئة التي تشجّع على وضع وتنفيذ تدابير دولة الميناء بشكل فعال؛

(ج) تسهيل الدعم التقني لتعزيز وضع وتنفيذ تدابير دولة الميناء من قبلها، بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى، حسب الاقتضاء.

52- تراعي الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تماماً المتطلبات الخاصة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من دول الميناء النامية، وخصوصاً الدول الأقل نمواً من بينها، للتأكد من عدم نقل عبء غير متناسب إلى هذه الدول بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة لتنفيذ هذه التوصية. وفي حال ثبت نقل عبء غير متناسب، تتعاون الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة معاً لتيسير تنفيذ واجبات معينة نصّت عليها هذه التوصية من قبل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المعنية من الدول النامية.

53- تقيم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة المتطلبات الخاصة للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة من الدول النامية في ما يتعلق بتنفيذ هذه التوصية.

بدء نفاذ هذه التوصية

54- تحلّ هذه التوصية محل التوصية GFCM/32/2008/1 بشأن وضع مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في منطقة اختصاص الهيئة.

المرفق 5/الملحق 1

المعلومات التي يتوجب على السفن إعطاؤها سلفاً

1- تعريف السفينة						
اسم السفينة						
الإسم السابق (الأسماء السابقة) والعلم السابق (الأعلام السابقة) إن وُجد (إن وُجدت)						
رقم التعريف الخارجي						
رمز النداء الراديوي الدولي						
رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية، (إن وجد)						
رقم التعريف الصادر عن المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك (حسب الاقتضاء)						
دولة العلم						
نوع السفينة						
مالك السفينة (الاسم، العنوان، بيانات الاتصال، هوية وحيدة للشركة والمالك المسجل)						
مشغل السفينة إذا كان غير مالكيها (الاسم، العنوان وبيانات الاتصال)						
ربان السفينة (الاسم والجنسية)						
وكيل السفينة (الاسم، العنوان وبيانات الاتصال)						
نظام رصد السفن	كلا	نعم:	نعم:	النوع:	تفاصيل الوحدة لتمكين التواصل	
		وطني	المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (المنظمات)			
2- دخول الميناء						
الميناء المزمع التوقف فيه						
دولة الميناء						
الموعد المرتقب للوصول						
الغرض (الأغراض)						
آخر ميناء توقفت فيه السفينة وتاريخ ذلك						
ترخيص الصيد (التصاريح/الرخص)						
رقم الترخيص	جهة الإصدار (الدولة)	الصلاحية	منطقة (مناطق) الصيد	الأنواع	الصيد العرضي المرخص	تفاصيل التخصيص (الحصة، الجهد أو غير ذلك)
ترخيص النقل بين السفن						
رقم الترخيص	جهة الإصدار	الصلاحية				
رقم الترخيص	جهة الإصدار	الصلاحية				
النقل من سفينة إلى أخرى في البحر (نعم/لا):			التاريخ:	الأنواع	الكمية:	

معلومات عن رحلة الصيد					
منطقة الزيارة					
التاريخ:		المنطقة الجغرافية الفرعية:		أعالي البحر:	
معلومات أخرى:		المصيد اللازم تفريغهُ			
الكمية الكلية للمصيد الموجودة على متن السفينة					
الأنواع	شكل المنتجات	منطقة الصيد	الكمية		الكمية
			الوزن المجهز	الوزن الحي	وجهة مقصد السمك الذي تم إنزاله
			المقدر	المقدر المعادل	
معلومات أخرى					

إجراءات تفتيش السفن في دولة الميناء

1- تعريف السفينة

يقوم مفتش (مفتشو) الميناء بما يلي :

- (أ) التحقق من صلاحية المستندات الرسمية الموجودة على متن السفينة، بما في ذلك من خلال الاتصالات الملائمة مع دولة العلم أو السجلات الدولية للسفن إذا اقتضى الأمر؛
- (ب) تدبير ترجمة رسمية للمستندات إذا اقتضى الأمر؛
- (ج) التحقق من صحة اسم السفينة وعلمها وأي رقم تعريف خارجي وعلامات خارجية (ورقم تعريف السفينة لدى المنظمة البحرية الدولية، إن وُجد) والأبعاد الرئيسية ورمز النداء الراديوي الدولي؛
- (د) التحقق، إلى أقصى حد ممكن، مما إذا كان اسم السفينة و/أو علمها قد تغيراً، وفي هذه الحال، تدوين الاسم السابق (الأسماء السابقة) والعلم السابق (الأعلام السابقة)؛
- (هـ) تدوين ميناء التسجيل واسم وعنوان المالك (والمشغل والمالك المستفيد إذا كان غير المالك) واسم وكيل السفينة وريانها، وكذلك الهوية الوحيدة للشركة والمالك المسجل، إذا وجدت؛
- (و) تدوين اسم (أسماء) وعنوان (عنوانين) المالك السابق (المالكين السابقين)، إن وجدوا، في السنوات الخمس الأخيرة.

2- الترخيص (التراخيص)

يتحقق مفتش (مفتشو) الميناء من أن ترخيص (تراخيص) أنشطة الصيد والأنشطة المرتبطة بالصيد متسق مع المعلومات المحصلة بموجب الفقرة 1 ويتأكد من مدة الترخيص (التراخيص) وصلاحيته في المنطقة والأنواع ومعدات الصيد.

3- المستندات الأخرى

يتحقق مفتش (مفتشو) الميناء من جميع المستندات ذات الصلة، بما فيها تلك الواردة في نسق الكتروني. ويمكن أن تشمل المستندات سجلات السفينة، وخاصة سجلات الصيد، وقوائم طاقم السفينة، وخطط التخزين، وعمليات السحب وأوصاف الأسماك المتحفظ بها، إن وُجدت. ويمكن تفتيش الأرصد أو الأماكن للتحقق من أن أحجام الأسماك وتكوينها تتوافق مع عمليات السحب وأوصاف الأسماك هذه وأن التخزين تمّ وفق خطط التخزين. وتشمل المستندات عند الاقتضاء وثائق المصيد أو الوثائق التجارية الصادرة عن منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

4- معدات الصيد

- (أ) يتحقق مفتش (مفتشو) الميناء من أن معدات الصيد الموجودة على متن السفينة تتطابق مع شروط الترخيص (التراخيص). ويمكن كذلك فحص المعدات للتأكد من أن بعض الجوانب مثل أحجام فتحات الشباك، والأجهزة (ولوازمها المحتملة) وطول الشباك وأحجام كلابات الصيد تتوافق مع اللوائح السارية، وأن علامات تعريف المعدات تتوافق مع تلك المسموح بها للسفينة.
- (ب) ويمكن كذلك لمفتش (مفتشي) الميناء أن يفتش السفينة للبحث عن أية معدات مخزنة في الخفاء وعن معدات صيد تكون غير قانونية.

5- الأسماك والمنتجات السمكية

- (أ) يتحقق مفتش (مفتشو) الميناء، قدر المستطاع، مما إذا كانت الأسماك والمنتجات السمكية على متن السفينة قد صيدت وفق الشروط المبينة في الترخيص (التراخيص) الساري. وأثناء القيام بذلك، يتحقق مفتش (مفتشو) الميناء من سجلات السفينة والتقارير المقدمة، بما فيها تلك المرسلة من نظام لرصد السفن، حسب الاقتضاء.
- (ب) ويمكن من أجل تحديد الكميات والأنواع الموجودة على متن السفينة، أن يفحص مفتش (مفتشو) الميناء السمك الموجود في الحافظة أو خلال إنزاله. ويجوز لمفتش (مفتشو) الميناء، وهو يقوم بهذا العمل، أن يفتح الحاويات الكرتون التي عبئت فيها الأسماك مسبقاً وتحريك الأسماك أو الحاويات الكرتون للتحقق من وجود أرصدة الأسماك بالكامل.
- (ج) وإذا كانت السفينة في مرحلة التفريغ، يمكن أن يتحقق مفتش (مفتشو) الميناء من الأنواع والكميات المنزلة. ويمكن أن يشمل هذا التفتيش نوع المنتج والوزن الحي (الكميات المحددة في سجل السفينة) وعوامل التحويل المستخدمة لحساب الوزن المجهز مقارنة بالوزن الحي. ويمكن كذلك لمفتش (مفتشي) الميناء فحص أية كميات محتملة متبقية على متن السفينة.
- (د) يمكن لمفتش (مفتشي) الميناء أن يستعرض كمية وتكوين مجمل المصيد الموجود على متن السفينة، بما في ذلك من خلال أخذ عينات.

6- التحقق من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

عندما تكون لدى مفتش (مفتشي) الميناء أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن سفينة قد مارست الصيد غير القانوني دون إبلاغ أو ساندته، تتصل السلطة المختصة في الميناء في أقرب وقت ممكن بسلطات دولة العلم للتأكد من أن الأسماك والمنتجات السمكية قد صيدت أو جُمعت في المناطق المسجلة في الوثائق ذات الصلة. ويمكن، حسب مقتضى الحال، أن تتصل السلطة المختصة كذلك بإحدى الدول الساحلية التي يُزعم أن الأسماك قد صيدت منها.

يُعدّ المفتش تقريراً خطياً ويوقعه في نهاية التفتيش ويسلم نسخة منه إلى ربان السفينة عملاً بالفقرة 30 من هذه التوصية. ويدبر المفتش ترجمة المستندات اللازمة حين يكون ذلك ضرورياً وممكناً.

تقرير عن نتائج التفتيش

1- رقم تقرير التفتيش		2 - دولة الميناء	
3- السلطة القائمة بالتفتيش			
4- اسم المفتش الرئيسي		الهوية	
5- ميناء التفتيش			
6- بدء التفتيش		السنة	الشهر
7- الانتهاء من التفتيش		السنة	الشهر
8- إشعار مسبق متلقى		لا	
9- الغرض (الأغراض)		الإنزال	النقل بين السفن
10- آخر ميناء توقفت فيه السفينة وموعد ذلك		السنة	الشهر
11- اسم السفينة			
12- دولة العلم			
13- نوع السفينة			
14- رمز النداء الراديوي الدولي			
15- شهادة رقم التعريف المسجل			
16- رقم تعريف السفينة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية، إن وجد			
17- رقم التعريف الخارجي، إن وجد			
18- ميناء التسجيل			
19- مالك (ملاك) السفينة			
20- المالك المستفيد (الملاك المستفيدون) من السفينة، إذا كان معروفاً ومختلفاً عن مالك السفينة			
21- مشغل (مشغلو) السفينة إذا كان مختلفاً (كانوا مختلفين) عن مالك السفينة			
22 - اسم ريان السفينة وجنسيته			
23- اسم ريان الصيد وجنسيته			
24- وكيل السفينة			
نظام رصد السفينة		لا	نعم: وطني
نوع:		نعم: المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	

25- الوضع في مناطق المنظمات الإقليمية التي جرى فيها الصيد أو الأنشطة المتصلة بالصيد، بما في ذلك إدراج السفينة في أي قوائم للسفن المشاركة في الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ					
رمز السفينة	المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك	الوضع بالنسبة لدولة العلم	سفينة مدرجة في قائمة السفن المرخص لها	سفينة مدرجة في قائمة السفن المشاركة في الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ	
26- ترخيص (تراخيص) الصيد ذو (ذات) الصلة					
رقم الترخيص	جهة الإصدار	الصلاحية	منطقة (مناطق) الصيد	الأنواع	معدات الصيد
27- ترخيص (تراخيص) النقل الملائمة بين السفن					
رقم الترخيص	جهة الإصدار	الصلاحية			
رقم الترخيص	جهة الإصدار	الصلاحية			
28- معلومات النقل بين السفن المتعلقة بالسفينة التي يتم النقل منها					
الاسم	دولة العلم	رقم التعريف	الأنواع	شكل المنتجات	منطقة (مناطق) الصيد
29- تقييم المصيد المفترغ (الكمية)					
الأنواع	شكل المنتجات	منطقة (مناطق) الصيد	الكمية المعلنة	الكمية المفترغة	الفرق بين الكمية المعلنة والكمية التي يتم تحديدها (إن وجد)
30- المصيد المستبقى على متن السفينة (الكمية)					
الأنواع	شكل المنتجات	منطقة (مناطق) الصيد	الكمية المعلنة	الكمية المستبقية	الفرق بين الكمية المعلنة والكمية التي يتم تحديدها (إن وجد)
31- فحص السجل (السجلات) والمستندات الأخرى					
نعم		لا	التعليق		
32- الامتثال لمخطط (لمخططات) وثائق الصيد المنطبقة					
نعم		لا	التعليق		
33- الامتثال لمخطط (المخططات) المعلومات التجارية المنطبقة					
نعم		لا	التعليق		
34- نوع معدات الصيد المستخدمة					
نعم		لا	التعليق		
35- تم فحص معدات الصيد وفقاً للفقرة (هـ) من الملحق 2					
36- استنتاجات المفتش (المفتشين)					

37- المخالفة (المخالفات) الظاهرة التي رُصدت بما في ذلك الإحالة إلى الصك القانوني (الصكوك القانونية) ذي (ذات) الصلة
38- تعليقات الريان
39- الإجراء المتخذ
40- توقيع الريان
41- توقيع المفتش

المرفق 5 / الملحق 4

نظم المعلومات بشأن عمليات التفتيش التي تقوم بها دولة الميناء

1- يتطلب التواصل بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والأمانة، ودول العلم المعنية، وبين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المعنية ما يلي:

- خصائص البيانات؛
- هيكل نقل البيانات؛
- بروتوكولات نقل البيانات؛
- أنساق النقل، بما في ذلك عنصر بياني مع رمز حقلي مقابل له وتعريف وشرح أكثر تفصيلاً لمختلف الرموز.

2- تُستخدم الرموز المتفق عليها دولياً للتعرف على العناصر التالية:

- الدول: نظام الترميز القطري ثلاثي الأرقام لمنظمة التوحيد القياسي (ISO Country Code-3)
- أنواع السمك: نظام الترميز ثلاثي الأرقام التابع لنظام المعلومات الخاصة بالعلوم المائية ومصائد الأسماك (FAO 3-alpha code)
- السفن: FAO alpha code
- أنواع المعدات: التصنيف الدولي الموحد لسفن الصيد (FAO alpha code)
- الأدوات/الرباط: النظام FAO 3-alpha code
- الموانئ: نظام الأمم المتحدة لرموز المواقع الجغرافية (UN LO-code)، أو الرموز التي توفرها دولة الميناء.

3- تشمل العناصر البيانية ما يلي على الأقل:

- مراجع خاصة بالتفتيش؛
- هوية السفينة؛
- الترخيص (التراخيص) بالصيد (التصاريح/الرخص)؛
- معلومات عن الرحلة؛
- نتائج التفتيش عند التفريغ؛
- الكميات المفتشة؛
- نتائج تفتيش معدات الصيد؛
- المخالفات المرصودة؛
- الإجراءات المتخذة؛
- معلومات من دولة العلم.

خطوط توجيهية لتدريب المفتشين في دولة الميناء

ينبغي أن تتضمن عناصر برنامج لتدريب المفتشين في دولة الميناء المجالات التالية على الأقل:

- 1- التدريب على إجراءات التفتيش؛
- 2- القوانين واللوائح ذات الصلة ومجالات الاختصاص وتدابير الصون والإدارة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المعنية وقواعد القانون الدولي السارية؛
- 3- مصادر المعلومات مثل السجلات والمعلومات الإلكترونية الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة للتحقق من صحة المعلومات المقدمة من ربان السفينة؛
- 4- تحديد أنواع الأسماك وحساب القياسات؛
- 5- مراقبة إنزال المصيد، بما في ذلك تحديد عوامل التحويل لمختلف الأنواع والمنتجات؛
- 6- تحديد السفن والمعدات وقياس المعدات وتفتيشها؛
- 7- الصعود على متن السفينة وتفتيشها بما في ذلك إخضاع الارصدة السمكية للتفتيش وحساب أحجام الأرصدة على السفينة؛
- 8- نظام إدارة السفينة ونظم التتبع الإلكترونية الأخرى؛
- 9- جمع القرائن وتقييمها وحفظها؛
- 10- مجموعة الإجراءات التي تتخذ عقب التفتيش؛
- 11- قضايا الصحة والسلامة أثناء التفتيش؛
- 12- السلوك أثناء التفتيش؛
- 13- اللغات اللازمة، لاسيما اللغة الإنكليزية.

المرفق 6

التوصية GFCM/40/2016/2

بشأن التنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات (DCRF)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن تضع في اعتبارها أن الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك المستدامة تتوقف على الاستخدام العلمي للبيانات المتاحة عن قدرات أساطيل الصيد، وعن أنشطة الصيد الجارية، وعن حالة الموارد البيولوجية المستغلة، وعن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك؛

إن تذكر بالنهج الإقليمي الفرعي لإدارة مصايد الأسماك، كما هو مكرس في اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) والهادف إلى معالجة خصائص منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

إن تلاحظ أهمية البيانات والمعلومات المتعددة التخصصات لرصد وتقييم مصايد الأسماك والموارد السمكية وضمان استغلالها المستدام؛

إن تقرّر بالحاجة إلى وضع قاعدة بيانات خاصة بالهيئة بناءً على المعلومات المتلقاة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً لنموذج موحد؛

إن تقرّر أيضاً بأن الإطار المرجعي لجمع البيانات أداة تدعم تحديد البيانات المرتبطة بمصايد الأسماك اللازمة لصياغة مشورة علمية سليمة؛

إن تضع في اعتبارها أن تقديم بيانات كاملة وتحليل حالة مصايد الأسماك والموارد المستغلة لهما أهمية بالغة بالنسبة لفعالية ومصادقية تدابير الإدارة الخاصة بالهيئة؛

إن تأخذ بالاعتبار أهمية تصنيف مجموعات الأنواع ذات الأولوية كما حددتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، واستخدام التصنيف الذي تعتمد عليه الهيئة للأساطيل، بالنسبة لجمع البيانات الاقتصادية والبيولوجية واستخدام قياس معياري لجهد الصيد الإسمي؛

إنه تشير إلى أن البيانات المتعلقة بأساطيل الصيد والمرجان الأحمر وأسماك الدولفين العادية، كما حددتها اللجنة العلمية الاستشارية في الإطار المرجعي لجمع البيانات مطلوبة أساساً في توصيات الهيئة السارية GFCM/30/2006/2 و GFCM/33/2009/5 و GFCM/33/2009/6 و GFCM/36/2012/1 ؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

1- تقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لأمانة الهيئة معلومات وطنية عن المصيد والمصيد العرضي للأنواع المهددة وجهد الصيد ومعلومات اجتماعية واقتصادية وبيولوجية (كما يرد في الملحق 1) للمرة الأولى في عام 2017، ثم في كل سنة تقويمية. وينبغي أن تُقدم هذه المعلومات وفق المعايير والإجراءات والبروتوكولات المناسبة لتقييم البيانات وأن تتيحها أمانة الهيئة على شبكة الإنترنت. وتُجمع البيانات وفق الموصفات المتعلقة بتصنيف الهيئة للأساطيل (الملحق 2) وقياس جهد الصيد (الملحق 3).

2- بالإضافة إلى البيانات المذكورة أعلاه، تقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى أمانة الهيئة، للمرة الأولى في عام 2017، ثم في كل سنة تقويمية، المعلومات اللازمة لتقييم حالة الأرصد التي توليها الهيئة الأولوية. وتُقدم هذه المعلومات باستخدام نموذج تقييم الأرصد تتيحها أمانة الهيئة على شبكة الإنترنت وتبعاً لهيكل البيانات الوارد في الملحق 5.

3- تقدم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة البيانات المشار إليها في الفقرتين 1 و 2 وفق موصفات التقديم (الجدول الزمني لتقديم التقارير والسنة المرجعية والتواتر المحددة في الملحق 4. ولضمان اتساق السلاسل الزمنية في قاعدة بيانات الهيئة المغذاة بالبيانات المقدمة عملاً بالتوصية GFCM/33/2009/3 حتى السنة المرجعية 2014، ينبغي أن يغطي أول تقديم للبيانات في عام 2017 الإطار الزمني للسنتين الفائتتين، أي 2015 و 2016.

4- تقيم جودة البيانات المقدمة وفقاً لهذه التوصية بوتيرة منتظمة بغية ضمان صياغة مشورة علمية للهيئة.

5- يجوز للأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة أن توجه انتباهها إلى الحاجة المحتملة إلى أية مراجعة للملحقات من 1 إلى 5 لهذه التوصية من أجل ضمان فعالية جمع البيانات وتحليلها.

المرفق 6/ الملحق 1

مجالات البيانات (الإطار المرجعي لجمع البيانات)

إن متغيرات البيانات الواردة أدناه هي تلك التي ينبغي تقديمها إلى أمانة الهيئة عملاً بالإرشادات التي وفرتها أجهزة الهيئة الفرعية من خلال دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات، بما في ذلك تعاريف المجال وقائمة الأنواع (المجموعات 1 و2 و3 في كل منطقة فرعية تابعة للهيئة)، ومعدات الصيد، والأنواع المهددة، والأرصدة المشتركة. وعملاً بالسياسات والإجراءات التي تتبعها الهيئة بشأن سرية البيانات، تُحدد "حالة سرية البيانات" معايير مستوى الوصول إلى البيانات من أجل حسن نشرها: عام (P) وشبه خاص (S) وخاص (R).

مجلات البيانات (المهام والمهام الفرعية في الإطار المرجعي لجمع البيانات)	إلزامي (X)	حالة سرية البيانات
الأرقام العالية لصايد الأسماك الوطنية	X	عدد السفن
	X	مجموع عمليات الإنزال
	X	القدرة الإجمالية
	X	قوة المحرك الإجمالية
المصيد	X	عدد السفن
	X	مجموع عمليات الإنزال
	X	الأنواع
	X	مجموع عمليات الإنزال حسب النوع
	X	مجموع الأسماك المرتجعة حسب النوع (إن وجدت)
	X	مجموع المصيد حسب النوع
المصيد العرضي للأنواع المهددة (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول) ¹	X	التاريخ
	X	مصدر البيانات
	X	معدات الصيد (إن وجدت)
	X	مجموعة الأنواع المهددة ¹
	X	الأسرة (إن وجدت)
	X	الأنواع (إن وجدت)
	X	العدد الإجمالي للأسماك التي صيدت
	X	الوزن الإجمالي للأسماك التي صيدت (إن وجد)
	X	

¹ إلزامي للأنواع المهددة التي حددتها الهيئة.

مجالات البيانات (المهام والمهام الفرعية في الإطار المرجعي لجمع البيانات)			إلزامي (X)	حالة سرية البيانات
		عدد الأسماك التي أطلقت حية (إن وجد)	X	S
		عدد الأسماك النافقة (إن وجد)	X	S
		عدد الأسماك التي أطلقت في حالة غير معروفة (إن وجد)	X	S
الجهد	فئة الأسطول (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول)	أيام الصيد	X	S
		القدرة	X	P
		الجهد الإسمي	X	S
		عدد السفن	X	P
	معدات الصيد (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية)	معدات الصيد	X	S
		أيام الصيد (حسب معدات الصيد)	X	S
	المصيد لكل وحدة من جهد الصيد الصيد (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول) ²	معدات الصيد	X	P
		الأنواع ²	X	P
		الجهد الإسمي	X	S
		المصيد لكل وحدة جهد الصيد	X	S
الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية	البيانات الاقتصادية والاجتماعية (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول)	القدرة (الحمولة الإجمالية)	X	P
		القدرة (قوة المحرك)	X	P
		عدد السفن	X	P
		القيمة الإجمالية للمصيد المنزل	X	S
		مجموع الأيام في البحر	X	S
	تكاليف التشغيل (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول)	عدد السفن	X	P
		كلفة الموظفين	X	R
		استهلاك الوقود (إن توفر)	X	R
		سعر الوقود (إن توفر)	X	R
		الكلفة الإجمالية للوقود (إن توفرت)	X	R
		تكاليف التصليح والصيانة	X	R
		التكاليف التجارية	X	R
		التكاليف الأخرى المتغيرة	X	R
		تكاليف رأس المال	X	R
		قيمة رأس المال المادي	X	R
		التكاليف الثابتة	X	R
		العمالة	X	R
		العملة	X	S

² إلزامي للأنواع من الفئة 1 والفئة 2.

مجالات البيانات (المهام والمهام الفرعية في الإطار المرجعي لجمع البيانات)			إلزامي (X)	حالة سرية البيانات
	قيمة الأنواع (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول) ³	عدد السفن	X	P
		الأنواع ³	X	P
		الحجم الإجمالي للمصيد المنزل	X	P
		القيمة الإجمالية للمصيد المنزل	X	S
		الأسعار حسب الأنواع التجارية	X	S
		العملة	X	S
	جوانب اقتصادية أخرى (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية وفئة الأسطول)	الإعانات التشغيلية		R
		الاستثمارات في رأس المال المادي		R
		الإيرادات الأخرى		R
		معادل الدوام الكامل		S
		عدد أفراد الطاقم دون 25 عاماً		S
		عدد أفراد الطاقم بين 25 و 40 عاماً		S
		عدد أفراد الطاقم فوق 40 عاماً		S
		العملة		S
المعلومات البيولوجية	بيانات الطول (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية) ⁴	مصدر البيانات	X	S
		اسم المسح العلمي (إن وجد)	X	S
		فئة الأسطول (فقط إذا كانت بيانات تعتمد على مصائد الأسماك)	X	S
		الأنواع ⁴	X	S
		الطول	X	S
		عدد الأسماك التي أُخذت منها عينات (حسب فئة الطول)	X	S
		وزن الأسماك التي أُخذت منها عينات (حسب فئة الطول)	X	S
		عدد الأسماك الموسَّع (حسب فئة الطول)	X	S
	الطول عند بداية النضج (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية) ⁵	الأنواع ⁵	X	P
		الجنس	X	S
		L ₅₀	X	S
		المرجع (إن وجد)	X	S
	بيانات النضوج (حسب المنطقة الجغرافية الفرعية) ⁵	مصدر البيانات	X	S
		اسم المسح العلمي (إن وجد)	X	P
		فئة الأسطول (فقط إذا كانت بيانات تعتمد على مصائد الأسماك)	X	P

³ إلزامي للأنواع من الفئة 1 والفئة 2.

⁴ إلزامي للأنواع من الفئات 1 و 2 و 3.

⁵ إلزامي للأنواع من الفئة 1.

حالة سرية البيانات	إلزامي (X)	مجالات البيانات (المهام والمهام الفرعية في الإطار المرجعي لجمع البيانات)	
P	X	الأنواع ⁵	
S	X	الطول	
S	X	الجنس	
S	X	النضوج ⁶	
S	X	عدد الأسماك التي أُخذت منها عينات (حسب فئة الطول، الجنس ومعدل النضج)	
S	X	وزن الأسماك التي أُخذت منها عينات (حسب فئة الطول، الجنس ومعدل النضج)	
S	X	وزن الأسماك الموسّع (حسب فئة الطول، الجنس ومعدل النضج)	
P	X	الموئل	الأنقليس الأوروبي
P	X	المواقع	
P	X	أنواع المعدات	
S	X	حجم عيون شبك الصيد (إن وجد)	
S	X	عدد الصيادين	
S	X	أيام الصيد	
S	X	متوسط عدد "وحدة معدات الصيد" لكل يوم ولكل صياد (إن وجد).	
P	X	المصيد الإجمالي من الأنقليس الفضي (إن وجد)	
P	X	المصيد الإجمالي من الأنقليس الأصفر (إن وجد)	
P	X	المصيد الإجمالي من الأنقليس الزجاجي (إن وجد)	

⁶ حسب سلم مراحل النضوج (دليل الإطار المرجعي لجمع البيانات).

المرفق 6/الملحق 2

توزيع أسطول الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

(مجموعات السفن وفئات الطول)

فئات الطول				مجموعات السفن		
<24 متر	12-24 متر	6-12 متر	>6 متر			
P-04	P-03	P-02 P-13	P-01	السفن الصغيرة غير المجهزة بمحرك التي تستخدم معدات سلبية	P	متعددة الأغراض
P-08	P-07	P-06	P-05	السفن الصغيرة المجهزة بمحرك التي تستخدم معدات سلبية		
P-12 P-14	P-11	P-10	P-09	السفن متعددة الأغراض		
S-04 S-09	S-03	S-02	S-01	السفن المزودة بشباك قابضة	S	السفن ذات الشباك
S-08 S-10	S-07	S-06	S-05	السفن المزودة بشباك لصيد التونة		
D-04	D-03 D-05	D-02	D-01	الكرافات	D	الكرافات
T-04	T-03	T-02	T-01	جرافات الصيد بالعرض	T	الجرافات
T-08 T-13	T-07	T-06	T-05	جرافات صيد الأسماك السطحية		
T-12	T-11	T-10	T-09	الجرافات		
L-04 L-05	L-03	L-02	L-01	السفن الطويلة	L	السفن الطويلة

ملاحظة:

- تُصنّف سفينة في مجموعة استناداً إلى نوع معدات الصيد الطاغية التي تستخدمها من حيث النسبة المئوية من الوقت: أكثر من 50 بالمائة من الوقت في البحر باستخدام نفس معدات الصيد خلال العام.
- "السفن متعددة الأغراض" تعرّف على أنها السفن التي تستخدم أكثر من نوع من المعدات وتمزج بين المعدات السلبية والمعدات الإيجابية، دون أن يتعدى أي منها أكثر من 50 بالمائة من الوقت في البحر خلال العام.
- تعتبر أي سفينة "ناشطة" حين تقوم بعملية صيد واحدة على الأقل خلال السنة المرجعية في منطقة اختصاص الهيئة.
- تتضمن الخانات الصفراء رموز فئات الأسطول التي ينبغي إدراجها في البيانات المقدمة إلى الهيئة. ويمكن عند الحاجة استخدام فئات الأسطول المحددة في الخانات البرتقالية: P-13 (P-01 + P-02), P-14 (P-11 + P-12), S-09 (S-03 + S-04), S-10 (S-07 + S-08), D-05 (D-02 + D-03), T-13 (T-06 + T-07 + T-08) and L-05 (L-02 + L-03 + L-04). وينبغي إعلام أجهزة الهيئة الفرعية المعنية بأي اقتراح مختلف لتجميع فئات الأسطول، وذكر الأساس المنطقي والمراجع ذات الصلة (مثل وجود دراسات علمية مثلاً)، التي ينبغي أن تؤكد من جہتها تشابه/تجانس الخانات المدمجة.

المرفق 6 / الملحق 3

جدول عن قياس جهد الصيد

قياس الجهد بحسب فئات الأسطول

قياس الجهد			فئات الأسطول		
الجهد الإسمي	وحدة النشاط	وحدة القدرة	فئات الطول	مجموعات السفن	
الطول الصافي * أيام الصيد	أيام الصيد	الطول الصافي ¹	كل الفئات	السفن الصغيرة غير المجهزة بمحرك التي تستخدم معدات سلبية السفن الصغيرة المجهزة بمحرك التي تستخدم معدات سلبية السفن متعددة الأغراض	P
عدد المصيد/الأواني * أيام الصيد	أيام الصيد	عدد المصيد/الأواني ⁷			
عدد السنانير * أيام الصيد	أيام الصيد	عدد السنانير ⁷			
الحمولة الكلية* عدد مجموعات الصيد	عدد مجموعات الصيد ²	الحمولة الكلية	كل الفئات	السفن ذات الشباك القابضة السفن المزودة بشباك لصيد التونة	S
الحمولة الكلية* أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	كل الفئات	الكراكات	D
الحمولة الكلية* أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	كل الفئات	جرافات الصيد بالعرض جرافات صيد الأسماك السطحية الجرافات	T
عدد الكلابات* أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الكلابات	كل الفئات	السفن الطويلة	L

¹ في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "الحمولة الكلية" كوحدة للقدرة بموافقة جهاز الهيئة الفرعي المعنية على أساس كل حالة على حدة.

² في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "أيام الصيد" كوحدة للنشاط بموافقة جهاز الهيئة الفرعي المعنية على أساس كل حالة على حدة.

قياس الجهد حسب معدات الصيد

الجهد الإسمي	وحدة النشاط	وحدة القدرة	رمز المعدات	معدات الصيد	شباك محيطية
الحمولة الكلية* عدد مجموعات الصيد	عدد مجموعات الصيد ¹	الحمولة الكلية	PS	سنانير قابضة (شباك قابضة)	شباك محيطية
			PS1	مركب واحد يشغل الشباك القابضة	
			PS2	مركبان يشغلان الشباك القابضة	
			LA	من دون سنانير قابضة (اللامبارا)	
الطول الصافي* أيام الصيد	أيام الصيد	الطول الصافي ²	SB	الشباك القابضة المستخدمة على الشاطئ	شباك قابضة
			SV	الشباك القابضة المستخدمة على مركب أو سفينة	
			SDN	الشباك القابضة الدائرية	
			SSC	الشباك القابضة الإسكوتلندية	
			SPR	الشباك القابضة المزدوجة	
			SX	شباك قابضة (غير محدد)	
الحمولة الكلية* أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	TB	شباك الجر من القاع	شباك جر
			TBB	شباك الجر بالعرض من القاع	
			OTB	شباك جر من القاع بمصايد	
			PTB	شباك مزدوجة للجر من القاع	
			TBN	شباك جر من القاع لصيد اللوبستر	
			TBS	شباك جر من القاع لصيد الروبيان	
			TM	شباك جر في المياه الوسطية	
			OTM	شباك جر من المياه الوسطية بمصايد	
			PTM	شباك مزدوجة للجر من المياه الوسطية	

¹ في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "أيام الصيد" كوحدة للنشاط بموافقة جهاز الهيئة الفرعي المعنية على أساس كل حالة على حدة.

² في حال عدم توفر هذه المعلومات، يمكن استخدام "الحمولة الكلية" كوحدة للقدرة بموافقة جهاز الهيئة الفرعي المعنية على أساس كل حالة على حدة.

الجهـد الإسمي	وحدة النشاط	وحدة القدرة	رمز المعدات	معدات الصيد
			TMS	شباك جر من المياه الوسطية لصيد الروبيان
			OTT	شباك مزدوجة للجر بمصايد
			OT	شباك جر بمصايد (غير محدد)
			PT	شباك جر مزدوجة (غير محدد)
			TX	شباك الجر الأخرى (غير محدد)
الحمولة الكلية* أيام الصيد	أيام الصيد	الحمولة الكلية	DRB	كراكات على مركب
			HMD	كراكات آلية
			DRH	كراكات يدوية
الطول الصافي* أيام الصيد	أيام الصيد	الطول الصافي ¹⁰	GNS	شباك ماسكة (راسية)
			GND	شباك عائمة
			GNC	شبكة ماسكة مطوقة
			GNF	شباك ماسكة مثبتة (على زانة)
			GTR	شباك مثانة
			GTN	شبكة ماسكة وشبكة مثانة مولفتان
			GEN	شباك ماسكة وشباك معقدة (غير محدد)
			GN	شبكة ماسكة (غير محدد)
عدد المصايد/الأواني * أيام الصيد	أيام الصيد	عدد المصايد/الأواني ¹⁰	FPN	شباك شركية ثابتة مكشوفة
			FPO	أواني
			FYK	شباك كيميكية
			FSN	شباك تخزين
			FWR	حواجز، أسوار، سدود، الخ
			FAR	مصايد جوية
			FIX	مصايد (غير محدد)

الجهـد الإسمي	وحدة النشاط	وحدة القدرة	رمز المعدات	معدات الصيد	كلايات وسنانير
عدد السنانير * أيام الصيد	أيام الصيد	عدد السنانير ¹⁰	LHP	سنانير يدوية وسنانير بقصبة (مشغلة يدويًا)	
			LHM	سنانير يدوية وسنانير بقصبة (مشغلة آليًا)	
			LTL	سنانير جرّ	
عدد الكلايات * أيام الصيد	أيام الصيد	عدد الكلايات	LLS	سنانير راسية	
			LLD	سنانير طافية	
			LL	سنانير (غير محدد)	
			LX	الكلايات والسنانير (غير محدد)	

المرفق 6 / الملحق 4

الجدول الزمني لتقديم البيانات

تقدّم لكل سنة تقويمية (س) البيانات المطلوبة، كما ترد في الملحق 2 والمتعلقة بالسنة التي تسبق سنة التقديم (س-1)، إلى أمانة الهيئة على أساس الجدول الزمني التالي:

• مايو/أيار

- الأرقام العالمية للمصايد الوطنية
- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية - قيمة الأنواع¹
- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية - الجوانب الاقتصادية الأخرى¹
- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية - تكاليف التشغيل¹

• يونيو/حزيران

- المصيد - بيانات الإنزال
- المصيد - بيانات المصيد حسب النوع
- الجهد - فئة الأسطول
- الجهد - معدات الصيد
- الجهد - المصيد لكل وحدة جهد الصيد

• يوليو/تموز

- المصيد العرضي للأنواع المهددة
- المعلومات البيولوجية - بيانات الطول
- المعلومات البيولوجية - الحجم عند بدء النضوج
- المعلومات البيولوجية - بيانات النضوج

• سبتمبر/أيلول

- المعلومات البيولوجية - نموذج تقييم الأرصة²
- المعلومات البيولوجية - الأنقليس الأوروبي

• نوفمبر/تشرين الثاني

- الاعتبارات الاجتماعية - الاقتصادية - البيانات الاقتصادية والاجتماعية

¹ ينبغي أن تشير البيانات إلى السنة المرجعية س-2 وأن تُقدم مرة كل سنتين في البلدان التي لا تُجري دراسات استقصائية اقتصادية سنوية. ويُطلب من البلدان التي تجمع هذه البيانات كل عام أن تُقدمها سنوياً (مع إبقاء السنة س-2 كسنة مرجعية).

² يرتبط تاريخ تقديم البيانات بالجدول الزمني التي تتبعها مجموعات العمل التابعة للهيئة والمعنية بتقييم الأرصة، وقد تختلف بالتالي بين عام وآخر.

نماذج تقييم الأرصدة

توفر الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة نماذج تقييم الأرصدة التي ينبغي استخدامها لتقديم المعلومات المطلوبة لتقييم حالة تلك الأرصدة التي تعتبرها الهيئة أرصدة ذات أولوية وفق الهيكل التالي:

- بيانات التعريف الأساسية؛
- تعريف الأرصدة والمعلومات البيولوجية (وحدة الرصيد، الحجم والنضوج)؛
- معلومات عن مصايد الأسماك (وصف الأسطول، التوجهات التاريخية، تدابير الإدارة، النقاط المرجعية)؛
- المعلومات غير المعتمدة على مصايد الأسماك (الاسم، وصف مقتضب للأسلوب المعتمد، الافتراضات المستخدمة، التوزيع المكاني للموارد، التوجهات التاريخية)؛
- المعلومات البيئية (الأصناف المحمية التي قد تتأثر بمصايد الأسماك، المؤشرات البيئية)؛
- تقييم الأرصدة (اسم النموذج، افتراضات النموذج، الكتابات، بيانات وبارمترات المدخلات، بيانات التعديل، النتائج، تحليل المتانة، التحليل الارتجاعي، المقارنة بين النماذج، تحليل الحساسية، جودة التقييم)؛
- توقعات للأرصدة (المدى القصير والمتوسط والبعيد)؛
- مسودة مشورة علمية.

تتولى الأجهزة الفرعية المعنية التابعة للهيئة مراجعة نماذج تقييم الأرصدة بوتيرة منتظمة وتنشر أمانة الهيئة أحدث نسخة منها على شبكة الانترنت.

التوصية GFCM/40/2016/3

بشأن وضع تدابير إضافية طارئة في عامي 2017 و2018 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن توضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إن تذكر بأن على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، من أجل تحقيق أهداف اتفاقية إنشائها، أن تعتمد توصيات حول تدابير الصون والإدارة ترمي إلى ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لأنشطة الصيد للحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ وأنها من خلال اعتماد هكذا توصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليص من الصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

إن تذكر بأن على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، لتحقيق أهداف اتفاقية إنشائها، أن تشجع اتباع نهج إقليمي فرعي، حسب الاقتضاء، إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة خصائص البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

إن توضع في اعتبارها أن الهيئة تعتمد تدابير إدارة تستند إلى نهج للنظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان صيانة الأرصدة السمكية فوق مستوياتها بحيث تنتج المصيد الأقصى المستدام؛

إن توضع في اعتبارها أن جميع التدابير التي تصيغها الهيئة تستند إلى المشورة العلمية الأفضل المتاحة، وتراعي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

إن تعتبر أن على الهيئة تطبيق نهج وقائي وفقاً لمدونة سلوك المصايد الرشيدة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

إن توضع في اعتبارها أن مدونة سلوك المصايد الرشيدة تنص على أنه "ينبغي للدول تطبيق الأسلوب الوقائي على نطاق واسع في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها من أجل حمايتها والحفاظ على البيئة المائية. ولا ينبغي أن تستغل مسألة الافتقار إلى المعلومات العلمية الوافية عذراً لتأجيل اتخاذ تدابير الصيانة والإدارة أو إهمالها تماماً"؛

إنه تشير إلى أن اللجنة العلمية الاستشارية لمصايد الأسماك اعتبرت أن أرصدة أسماك الأنشوفة والسردين موزعة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18، وأنها أجرت أول عمليات تقييم مشتركة في دورتها الثامنة عشرة؛

إنه تشير إلى أن مراجعة بيانات المدخلات والتقييم القياسي لسماك السردين والأنشوفة في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18 أنجزا في عام 2015 وأن نماذج نهائية لتقييم الأرصدة تستند إلى البيانات المراجعة قُدمت إلى مجموعة العمل المعنية بتقدير أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛

إنه تأخذ بالاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية خلصت في دورتها الثامنة عشرة (مارس/آذار 2016، قبرص) إلى أن أرصدة السردين والأنشوفة في المنطقتين الجغرافيتين الفرعيتين 17 و18 استُغلت استغلالاً مفرطاً وأنها قيد الاستغلال المفرط، وأوصت مجدداً بالحدّ من نفوق هذه الأسماك الناجم عن الصيد؛

إنه تأخذ بالاعتبار أن تقدير نفوق الأسماك هو نظام قياس عام يمكن تكيفه بتطبيق خفض قدرات الصيد و/أو جهد الصيد؛

إنه تشير إلى أن بيانات المسح الصوتي للأنواع السطحية الصغيرة كما للسردين والأنشوفة تُظهر وجود توجه نحو تدني الكتلة الأحيائية الكلية؛

إنه تشير إلى رصد توجه نحو تدني متوسط طول السردين في المصيد في السنوات الثماني الأخيرة، والأنشوفة في المصيد في السنوات العشر الأخيرة في غرب البحر الأدرياتيكي؛

إنه تشير إلى أن التقييم الأخير لأرصدة أسماك الأنشوفة يشير أيضاً إلى توجه نحو تدني الكتلة الأحيائية لأرصدة التفريخ منذ عام 2005؛

إنه تشير إلى أن القيود الزمنية تعتبر ذات أثر مفيد على مصايد الأسماك، ويتوجب إذن أن تطبق في البحر الأدرياتيكي فترة زمنية مغلقة يحظر فيها الصيد خلال موسم تفريخ سمك الأنشوفة والسردين؛

إنه تشير إلى أن المسوحات الصوتية-المائية يمكن أن توفر أحدث التقديرات للكتلة الأحيائية وأن نتائجها يمكن أن تدعم قرارات الإدارة؛

إنه تأخذ بالاعتبار أنه نظراً لديناميات الأرصدة، فقد يستغرق رصد آثار تدابير الإدارة المعتمدة والمطبقة حتى هذا التاريخ على حالة أرصدة الأنواع السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي عدة سنوات، فهي تعتبر أنه لا ينبغي استغلال هذا الفارق الزمني لتبرير تأخير تحسين حالة هذه الأرصدة؛

إنه تأخذ بالاعتبار أن الهيئة يمكن أن تنظر في اعتماد إجراءات إضافية، بما في ذلك تحديدات المصيد؛

إن تأخذ في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة السرددين والأنشوفة والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

إن تذكر بالتوصية GFCM27/2002/1 بشأن إدارة أنواع مختارة من أسماك القاع والأسماك السطحية الصغيرة، وبخاصة الفقرة 2 منها؛

إن تذكر بالتوصية GFCM30/2006/1 بشأن إدارة مصايد أسماك معينة تستغل أسماك القاع والأسماك السطحية الصغيرة، وبخاصة الفقرتين 2 و3 منها؛

إن تذكر بالتوصية GFCM37/2013/1 بشأن خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 (شمال البحر الأدرياتيكي)، وتدابير الصون الانتقالية لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 18 (جنوب البحر الأدرياتيكي)؛

إن تذكر بالتوصية GFCM/38/2014/1 المعدلة للتوصية GFCM/37/2013/1 والتدابير الاحترازية والطائرة لعام 2015 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17؛

إن تشير إلى أنه، بموجب التوصية GFCM/38/2014/1، يجري في عام 2015 تطبيق تخفيض لجهد الصيد، بالإضافة إلى إغلاقات مكانية-زمانية، على السفن التي تصطاد أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17؛

إن تذكر بالتوصية GFCM/39/2015/1 التي تضع تدابير وقائية وطائرة إضافية لعام 2016 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي (المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18)؛

إن تشير إلى أنه عملاً بالتوصية GFCM/39/2015/1، فُرض على سفن الصيد التي تستهدف سمك الأنشوفة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 خفض جهد الصيد في عام 2016 وأن إغلاقات مكانية-زمانية، تُطبق في عام 2016 على السفن التي تصطاد أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18؛

إن تأخذ بالاعتبار استنتاجات ورشة عمل الهيئة بشأن التقييم الاقتصادي البيولوجي لتدابير الإدارة (فبراير/شباط 2016، إيطاليا) التي خلصت إلى أن الحد من الجهد والإغلاقات المكانية-الزمنية المقترحة في التوصية GFCM/38/2014/1 والتوصية GFCM/39/2015/1 تدابير غير كافية لرفع الأرصدة إلى مستوى يفوق الحدود البيولوجية الآمنة؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

الجزء الأول

الهدف العام، النطاق الجغرافي والتعاريف

- 1- إن الهدف العام من هذه التوصية هو ضمان بقاء مستويات استغلال الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي في مستوى المصيد الأقصى المستدام بحلول عام 2020.
- 2- وتطبق هذه التوصية في المنطقة الجغرافية الفرعية 17 والمنطقة الجغرافية الفرعية 18 (البحر الأدرياتيكي).
- 3- ولأغراض هذه التوصية:

- (أ) يعني "سمك الأنشوفة" الأسماك من أنواع *Engraulis encrasicolus*؛
- (ب) يعني "سمك السردين" الأسماك من أنواع *Sardina pilchardus*؛
- (ج) تعني "الأسماك السطحية الصغيرة" أرصدة الأنشوفة والسردين؛
- (د) تعني "سفن صيد الأسماك السطحية بالشباك الجرّافة" سفن الصيد التي تعمل بشكل منفرد أو مزدوج بواسطة شبك جرافة للأسماك السطحية؛
- (هـ) تعني "السفن ذات الشباك القابضة" سفن الصيد التي تستخدم شبكاً قابضة لصيد الأنواع السطحية الصغيرة

الجزء الثاني

تدابير الإدارة الطارئة

المصيد

- 4- يجب ألا تتخطى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في عامي 2017 و2018 مستوى مصيد الأنواع السطحية الصغيرة الذي كان محدداً لعام 2014 كما ورد بموجب التوصية GFCM/33/2009/3 بشأن تنفيذ المهمة 1 للهيئة.
- 5- وفي حال تمّ تخطي حدّ المصيد هذا لعامي 2017 و2018 في أي من العامين، تقوم الهيئة بالتوصية بتدابير إدارة ملائمة.

جهد الصيد

- 6- دون الإخلال بجهد الصيد المحدد في الفقرة 27 من التوصية GFCM/37/2013/1 وفي التوصية GFCM/38/2014/1، على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تخفض جهد الصيد للعامين 2017 و2018. وعلى سفن الصيد التي تستهدف الأسماك السطحية الصغيرة ألا تتعدى 180 يوم صيد في السنة الواحدة، على

أن يكون العدد الأقصى لأيام الصيد التي تستهدف السردين 144 يوماً، والعدد الأقصى لأيام الصيد التي تستهدف الأنشوفة 144 يوماً.

الإغلاقات

7- على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تطبق في عامي 2017 و2018 إغلاقات مكانية-زمانية ترمي إلى حماية مناطق الحضانة ومناطق وضع البيض. وينبغي أن تغطي هذه الإغلاقات مجمل توزيع أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي لفترات لا تقل عن 15 يوماً متواصلة وحتى 30 يوماً متواصلة. وينبغي أن تطبق هذه الإغلاقات في الفترات التالية:

- للسردين من 1 أكتوبر/تشرين الأول إلى 31 مارس/آذار
- للأنشوفة من 1 أبريل/نيسان - 30 سبتمبر/أيلول

8- على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تطبق في عامي 2017 و2018 إغلاقات إضافية للسفن التي يزيد طولها الإجمالي على 12 م لفترة لا تقل عن 6 أشهر. وينبغي أن تغطي هذه الإغلاقات 30 بالمائة على الأقل من المنطقة التي حُدِّدت كم منطقة حضانة أو منطقة مهمة لحماية فئات الأسماك الصغيرة السن (في المياه الإقليمية والمياه الداخلية).

9- على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تخطر أمانة الهيئة، في مهلة أقصاها 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، بمجموعة تواريخ الإغلاقات ومناطق تطبيقها.

قدرة الأسطول وسجل الأسطول

10- على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تخطر أمانة الهيئة في مهلة أقصاها 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، بقائمة جميع سفن صيد الأسماك السطحية بالشباك الجرافة (المنفردة أو المزدوجة)، والسفن ذات الشباك القابضة، التي كانت تقوم بصيد ناشط لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في عام 2014.

11- تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ألا تتجاوز قدرة الأسطول الإجمالية لسفن الشباك الجرافة والسفن ذات الشباك القابضة التي تمارس الصيد الناشط في أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة، من حيث الحمولة الإجمالية و/أو الحمولة الإجمالية المسجلة، ومن حيث قوة المحرك وعدد السفن، كما تُسجَّل في السجلات الوطنية وسجلات الهيئة، في عامي 2017 و2018، قدرة الأسطول بالنسبة للأسماك السطحية الصغيرة في عام 2014.

12- لا تنطبق الأحكام الواردة في الفقرة 11 على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي يشمل أسطولها أقل من 10 سفن جرافة و/أو سفن ذات شبك قابضة للأسماك السطحية. ويجوز لهذه الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تزيد قدرة أسطولها بما لا يزيد على 50 بالمائة من حيث عدد السفن ومن حيث الحمولة الإجمالية و/أو الحمولة الإجمالية المسجلة وقوة المحرك.

الجزء الثالث

المراقبة العلمية

- 13- تقترح اللجنة العلمية الاستشارية حلاً بديلاً لضمان أن تتوفر نتائج المسح الصوتي-المائي للسنة السابقة في موعد لا يتعدى 31 يناير/ كانون الثاني من السنة المعنية.
- 14- تُنشأ بموجب هذه التوصية مجموعة عمل بشأن التدابير البديلة لإدارة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي، وتُحدد مهامها في الملحق 1. وعلى مجموعة العمل أن ترفع تقريراً إلى اللجنة العلمية الاستشارية قبل انعقاد دورتها السنوية في عام 2017.
- 15- وتقيم اللجنة العلمية الاستشارية في عام 2017 المزايا النسبية لمختلف نُظم إدارة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي. ويشمل ذلك تقييماً للآثار البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والآثار على السوق.
- 16- وتقيم اللجنة العلمية الاستشارية في عام 2017 ما إذا كان أثر التدابير المعتمدة بموجب هذه التوصية سيتيح تحقيق أهداف التوصية GFCM/37/2013/1.
- 17- ترفع اللجنة العلمية الاستشارية تقريراً إلى الهيئة بشأن الفقرتين 15 و16 قبل انعقاد دورة هذه الأخيرة السنوية في عام 2017.
- 18- وفي حال خلصت اللجنة العلمية الاستشارية في عام 2017 إلى أن الأنشوفة والسردين لا يزالان يُستغلان بشكل مفرط، يجوز للهيئة أن تتخذ تدابير أكثر صرامة لعام 2018 استناداً إلى المشورة العلمية للجنة العلمية الاستشارية. ويكون الهدف من هذه التدابير تحقيق الهدف المبين في الفقرة 1.

الجزء الرابع

تدابير المراقبة

- 19- دون الإخلال ببرامج المراقبة الوطنية المقامة بموجب الفقرة 29 من التوصية GFCM/37/2013/1، تكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن جميع السفن التي يزيد طولها الإجمالي على 15 م والتي تقوم بصيد ناشط لأرصدة الأسماك السطحية الصغيرة تكون في أواخر عام 2017 قد جُهزت بسجلات إلكترونية وبنظام لرصد السفن.
- 20- ولتيسير مراقبة المصيد، يتم إنزال جميع كميات المصيد باستثناء تلك التي يمكن أن تُرتجع وفقاً للقانون الوطني.

اختصاصات مجموعة العمل بشأن التدابير البديلة لإدارة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي

إن مجموعة العمل المشار إليها في الفقرة 14 :

- (1) تتلقى الدعم من أمانة الهيئة؛
 - (2) تضع جدولاً زمنياً لإعداد عملها وتعقد اجتماعاً واحداً على الأقل خلال عام 2016، قبل الاجتماع المقبل للجنة العلمية الاستشارية؛
 - (3) تدعو المراقبين الذين يحضرون اجتماعات الهيئة، والمنظمة، والمنظمات الإقليمية الأخرى المعنية بمصايد الأسماك إلى المشاركة في اجتماعاتها؛
 - (4) ترفع استنتاجاتها وآرائها إلى اللجنة العلمية الاستشارية.
- وتشمل ولاية مجموعة العمل تحليلاً لمزايا نظم الإدارة المختلفة لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي ومثالبها، وتحليلاً لآثارها البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية وآثارها على السوق، بما فيها:
- (أ) تحديدات القدرات
 - (ب) نظام جهد الصيد
 - (ج) الإغلاقات المكانية – الزمانية
 - (د) التدابير التقنية المتعلقة بأجهزة الصيد
 - (هـ) تحديدات المصيد

وينبغي النظر في كل من هذه التدابير بمفردها أو بمزجها مع أخرى.

التوصية GFCM/40/2016/4

بشأن وضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي والروبيان الوردية
من المياه العميقة في مضيق صقلية (المناطق الجغرافية الفرعية من 12 إلى 16)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن تضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إن تذكر بأن على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، من أجل تحقيق أهداف اتفاقية إنشائها، أن تعتمد توصيات حول تدابير الصون والإدارة ترمي إلى ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لأنشطة الصيد للحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك؛ وأنها من خلال اعتماد هكذا توصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليص من الصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

إن تذكر بأن على الهيئة، لتحقيق أهداف اتفاقية إنشائها، أن تشجع اتباع نهج إقليمي فرعي، حسب الاقتضاء، إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة خصائص البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

إن تضع في اعتبارها أن الهيئة تعتمد تدابير إدارة تستند إلى نهج للنظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان صيانة الأرصة السمكية فوق مستوياتها بحيث تنتج المصيد الأقصى المستدام؛

إن تضع في اعتبارها أن جميع التدابير التي تصيغها الهيئة تستند إلى المشورة العلمية الأفضل المتاحة، وتراعي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

إن تعتبر أن على الهيئة تطبيق نهج وقائي وفقاً لمدونة سلوك المصايد الرشيدة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

إنه تضع في اعتبارها أن مدونة سلوك المصايد الرشيدة تنص على أنه "ينبغي للدول تطبيق الأسلوب الوقائي على نطاق واسع في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها من أجل حمايتها والحفاظ على البيئة المائية. ولا ينبغي أن تستغل مسألة الافتقار إلى المعلومات العلمية الوافية عذراً لتأجيل اتخاذ تدابير الصيانة والإدارة أو إهمالها تماماً"؛

إنه تذكر بالخطوط التوجيهية بشأن تدابير الصون الاحترازية بانتظار وضع واعتماد الهيئة خطط إدارة متعددة السنوات للمصايد ذات الصلة على المستوى الإقليمي الفرعي في منطقة اختصاص الهيئة، كما اتفق أثناء الدورة السابعة والثلاثين للهيئة؛

إنه تأخذ بالاعتبار التوصية GFCM/33/2009/2 بشأن الحد الأدنى لعيون شبك الجر الخاصة بأسمك القاع؛

إنه تأخذ بالاعتبار التوصية GFCM/33/2009/7 حول المعايير الأدنى اللازمة لإرساء نظام لمراقبة السفن في منطقة اختصاص الهيئة العامة؛

إنه تأخذ بالاعتبار التوصية GFCM/36/2012/3 عن تدابير لإدارة مصايد الأسماك من أجل الحفاظ على أسماك القرش والشفنين في منطقة اختصاص الهيئة، ولا سيما حظر القيام بأنشطة الصيد بواسطة شبك الجر في حدود ثلاثة أميال بحرية من الساحل، أو ضمن مسافة 50 متراً من خط تساوي الأعماق حيثما يُبلغ هذا العمق بعد مسافة قصيرة من الساحل؛

إنه تأخذ بالاعتبار التوصية GFCM/39/2015/2 بشأن وضع مجموعة من المعايير الدنيا لمصايد الأسماك بشباك الجر القاعية في مضيق صقلية بانتظار وضع خطة إدارة متعددة السنوات واعتمادها؛

إنه تشير إلى أن اللجنة العلمية الاستشارية للهيئة اعتبرت مراراً أن أرصدة النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة مستغلة استغلالاً مفرطاً في المناطق الفرعية الجغرافية 12 و13 و14 و15 و16؛

إنه تعتبر أن حالة الأرصدة كما قيمتها اللجنة العلمية الاستشارية تتطلب وضع واعتماد تدابير إدارية ترمي إلى ضمان صون أرصدة أسماك القاع في المناطق الجغرافية الفرعية المذكورة أعلاه في أسرع وقت ممكن؛

إنه تأخذ بالاعتبار أن تقدير نفوق الأسماك هو نظام قياس عام يمكن تكييفه بتطبيق خفض قدرات الصيد و/أو جهد الصيد؛

إنه تأخذ بالاعتبار استنتاجات ورشة العمل الفنية للجنة العلمية الاستشارية بشأن التقييم الاقتصادي البيولوجي لتدابير الإدارة التي انعقدت في فبراير/شباط 2016؛

إن تأخذ بالاعتبار استنتاجات اجتماع اللجنة الإقليمية الفرعية التابعة للجنة العلمية الاستشارية لمنطقة وسط البحر الأبيض المتوسط التي انعقدت في فبراير/شباط 2016؛

وإن تأخذ في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة الأسماك القاعية والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

إن تضع في اعتبارها استنتاجات الدورة الثامنة عشرة للجنة العلمية الاستشارية، ولا سيما تلك المتعلقة بمصايد أسماك منتقاة في مضيق صقلية؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي :

الجزء الأول

الموضوع والنطاق والتعاريف

الموضوع والنطاق

1- تنشئ هذه التوصية خطة إدارة متعددة السنوات (الخطة) لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في المياه البحرية التابعة للمناطق الجغرافية الفرعية 12 و 13 و 14 و 15 و 16 (مضيق صقلية)، وفق ما يحدده القرار GFCM/33/2009/2.

2- تطبق هذه التوصية على سفن الشباك الجرافة في المياه العميقة التي يزيد طولها الإجمالي على 10 أمتار والتي تصيد النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية، حين يمثل إجمالي مصيد هذين النوعين 25 بالمائة من المصيد من الوزن الحي أو القيمة الحية.

التعاريف

3- لأغراض هذه التوصية :

(أ) "النازلي الأوروبي" يعني الأسماك من نوع *Merluccius merluccius*؛

(ب) "الروبيان الوردي من المياه العميقة" يعني القشريات من نوع *Parapenaeus longirostris*؛

(ج) تعني "موانئ الإنزال المعيّنة" الموانئ أو الأمكنة قرب الشاطئ المعيّنة وفقاً للتوصية GFCM/32/2008/1 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء بما في ذلك المراسي الشاطئية وغير ذلك من منشآت الإنزال أو النقل من سفينة إلى أخرى أو التعبئة أو التجهيز أو تزويد سفن الصيد بالوقود أو المواد، والتي يؤذن فيها إنزال المنتجات السمكية ونقلها إلى سفينة أخرى وعمليات تعبئتها وتغليفها و/أو تجهيزها.

الجزء الثاني

الأغراض والأهداف المحددة

الأغراض المحددة

- 4- تهدف الخطة إلى المساهمة في الأغراض الواردة في المادة 2 والمبادئ الواردة في المادة 5 من اتفاقية إنشاء الهيئة.
- 5- ومن أبرز معالم هذه الخطة أنها:
- (أ) تطبيق النهج الوقائي فيما يتعلق بإدارة مصايد الأسماك؛
- (ب) تكفل أن مستويات استغلال النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة تبلغ المصيد الأقصى المستدام بحلول عام 2020 في أبعد حد؛
- (ج) تحمي مناطق الحضانة وموائل الأسماك الأساسية ذات الأهمية بالنسبة لأرصدة استغلال النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية؛
- (د) تقضي تدريجياً على المصيد المرتجع عبر تجنب المصيد غير المرغوب به وخفضه إلى أقصى حد ممكن وتكفل تدريجياً أن جميع الكميات المصيدة تنزل؛
- (هـ) تنص على تدابير لتكييف قدرة الأساطيل على الصيد مع مستويات من نفوق الأسماك تتسق مع المصيد الأقصى المستدام، بهدف جعل الأساطيل قابلة للاستمرار اقتصادياً دون اللجوء إلى الاستغلال المفرط للموارد البحرية البيولوجية.

الأهداف

- 6- يُحقق هدف الوصول إلى مستويات نفوق الأسماك من أرصدة النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة، كما ينص عليه الملحق 1 لهذه التوصية، بحلول عام 2020 ثم يُكفل الحفاظ عليه فيما بعد.

الجزء الثالث

التدابير التقنية

مناطق المصايد المقيدة

- 7- تُنشأ مناطق مصايد مقيدة لصون الأرصدة القاعية والنازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة، وإدارتها في المناطق الثلاث لمضيق صقلية ، كما يحددها الملحق 2.

- 8- ولا يُسمح بأي نشاط صيد بواسطة سفن الشباك الجرافة القاعية في مناطق المصايد المقيّدة المحددة في الفقرة 7.
- 9- ولتجنب الدخول العرضي إلى مناطق المصايد المقيّدة المحددة في الفقرة 7، تُنشأ مناطق عازلة حول مناطق حظر المصايد. وتوسّع هذه المناطق العازلة لمسافة ميل واحد خارج مناطق حظر المصايد وهي محددة أيضاً في الملحق 2.
- 10- وينبغي أن تؤمن كل سفينة جرافة قاعية تمارس نشاط صيد في المناطق العازلة المحددة في الفقرة 9، تردد نقل إشارات نظام رصد السفن. وينبغي للسفن التي لا تملك جهازاً راديوياً خاصاً بنظام رصد السفن والتي ترغب بالصيد في المناطق العازلة أن تُجهّز بأي نظام آخر لتحديد الموقع الجغرافي يتيح لسلطات المراقبة أن تتعقب أنشطتها.
- 11- وتُحدد اللجنة العلمية الاستشارية مناطق حضانة إضافية للنازلي الأوروبي في كل مضيق صقلية وتولى اهتماماً خاصاً للمناطق الجغرافية الفرعية 12 و13 و14.

الإغلاق المؤقت

- 12- لا يُسمح بأي نشاط صيد بواسطة سفن الشباك الجرافة القاعية بين الساحل وخط تساوي الأعماق البالغ 200م في المنطقة الجغرافية الفرعية 14 (خليج قابس). ويطبق هذا الإغلاق من 1 يوليو/تموز إلى 31 سبتمبر/أيلول.

الجزء الرابع

إدارة جهد الصيد

- 13- عملاً بالفقرة 8 من التوصية GFCM/39/2015/2، ترسل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إلى الهيئة قائمة بالسفن العاملة التي مُنحت ترخيصاً كهذا للسنة الراهنة أو السنوات المقبلة، وذلك في موعد لا يتعدى 30 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام.
- 14- تتخذ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التدابير الضرورية للحد من نفوق أسماك النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية الناجم عن الصيد.
- 15- تُجهّز سفن السمك التي تستهدف النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية بنظام لرصد السفن عملاً بالتوصية GFCM/33/2009/7.

16- تقرر الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التدابير الضرورية المحددة لتحقيق خفض المذكور في الفقرة 14 وتبلغ بها أمانة الهيئة العامة في موعد لا يتعدى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. وينبغي النظر في التدابير من حيث عدد أيام الصيد وسفن الصيد وحدود الصيد.

الجزء الخامس

تدابير محددة للتصدي لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

17- تُنشئ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة آليات تكفل أن السفن المرخص لها بصيد النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية سوف تسجل مصيدها من النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة.

18- يُعين كل طرف متقاعد وطرف متعاون غير متقاعد موانئ الإنزال التي يمكن فيها إجراء عمليات إنزال النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية.

19- تُحدد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لكل ميناء إنزال معيّن، الأوقات والأماكن المسموح بها للإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى. وتكفل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تكون تغطية التفطيش كاملة أثناء أوقات الإنزال والنقل إلى سفن أخرى وفي جميع أماكن الإنزال والنقل من سفينة إلى أخرى.

20- يحظر إنزال أي كمية من النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة صيدت في مضيق صقلية أو نقلها من سفن الصيد في أي مكان غير موانئ الإنزال التي عينتها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وفقاً للفقرة 18.

21- تحيل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، في موعد أقصاه 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 إلى أمانة الهيئة قائمة بموانئ الإنزال المعينة التي يمكن أن تجري فيها عمليات إنزال النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة من مضيق صقلية. وتُبلغ أمانة الهيئة على وجه السرعة بأي تغيير يمكن أن يطرأ على هذه القائمة.

22- تتعهد الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بالتعاون في مكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وخاصة عن طريق تبادل المعلومات وجمع المعلومات الاستخبارية لمكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والجريمة المنظمة.

الجزء السادس

البرامج الوطنية للمراقبة والرصد والإشراف

23- تضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة قبل عام 2018 برنامج مراقبة وتفتيش يضمن الامتثال لتدابير الصون والإدارة الواردة في هذه التوصية. ويمكن أن يشمل البرنامج جملة أمور منها:

- (أ) عمليات تفتيش في أعالي البحار؛
- (ب) إجراءات للتحقيق الفعال في الانتهاكات المزعومة لتدابير الصون والإدارة الواردة في هذه التوصية ولإبلاغ الهيئة بالإجراءات المتخذة، بما في ذلك إجراءات لتبادل المعلومات؛
- (ج) أحكام بشأن الإجراءات الملائمة الواجب اتخاذها حين يُظهر التحقيق وجود انتهاكات خطيرة، فضلاً عن المتابعة السريعة والشفافة لهذه الإجراءات من أجل الحفاظ على مبدأ مسؤولية دولة العلم في البرنامج المزمع إعداده؛
- (د) عمليات التفتيش في الميناء؛
- (هـ) مراقبة عمليات الإنزال والمصيد، بما في ذلك المتابعة الإحصائية لأغراض الإدارة؛
- (و) برامج رصد محددة، بما فيها الصعود إلى السفينة وتفتيشها؛
- (ز) برامج للمراقبين.

24- وتُنشأ مجموعة عمل لكي تُعدّ تدابير للمراقبة، والرصد والإشراف، عملاً بهذه التوصية، وترد مهامها في الملحق 3.

الجزء السابع

الرصد العلمي للخطة وتكييفها ومراجعتها

25- تضمن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إجراء رصد علمي سنوي ملائم لحالة أرصدة النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية.

26- وتقدّم اللجنة العلمية الاستشارية المشورة بشأن حالة أرصدة النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية. وتشمل هذه المشورة نقاط مرجعية تتعلق بالنفوق الناجم عن الصيد الذي يبلغ مستويات يمكن أن تنتج المصيد الأقصى المستدام بحلول عام 2020 كحد أقصى، ونقاط ضامنة.

- 27- وتقيم اللجنة العلمية الاستشارية لمصايد الأسماك التداعيات البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ عدد من سيناريوهات الإدارة بهدف إحياء أرصدة الأنواع السمكية المصيدة والحفاظ عليها فوق المستويات التي تسمح بإنتاج المصيد الأقصى المستدام.
- 28- وتقدم اللجنة العلمية الاستشارية مشورة بشأن أحجام الإنزال الدنيا و/أو القصوى لأنواع الأسماك الصفيحية الخيشوم التي تتأثر بالمصايد التي تستغل النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية.
- 29- وتقدم اللجنة العلمية الاستشارية مشورة بشأن التدابير الفنية الأكثر ملاءمة لتحسين انتقائية سفن الشباك الجرافة القاعية التي تستهدف النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية.
- 30- وتحدد اللجنة العلمية الاستشارية أماكن وجود مناطق الحضانة الأكثر ملاءمة في الأعماق التي تتجاوز 200 م في المنطقة الجغرافية الفرعية 14 (خليج قابس).
- 31- وكلما وجدت الهيئة، استناداً إلى مشورة اللجنة العلمية الاستشارية، أن معدلات النفوق الناجم عن الصيد المستهدفة والمحددة في الفقرة 6 لم تعد ملائمة لتحقيق الهدف المبين في الفقرة 5، تقوم بمراجعة لهذه البارمترات بناءً على هذه المعطيات.
- 32- وحين تبين المشورة أن الأهداف العامة أو الخاصة في الخطة المتعددة السنوات لا تتحقق، تقرر الهيئة اتخاذ إجراءات إضافية و/أو بديلة في مجال الإدارة لضمان تحقيق هذه الأهداف.
- 33- وحين لا تكون اللجنة العلمية الاستشارية، لأي سبب من الأسباب (مثلاً عدم توفر بيانات ملائمة)، في موقع يسمح لها بتقديم مشورة دقيقة عن أرصدة النازلي الأوروبي والروبيان الوردي من المياه العميقة وعن مستوى استغلالها، تقرر الهيئة اتخاذ إجراءات الإدارة الأكثر ملاءمة لضمان استدامة مصايد الأسماك. وتستند هذه الإجراءات إلى توصيات اللجنة العلمية الاستشارية وتأخذ في الاعتبار العناصر الاجتماعية والاقتصادية.
- 34- ولكي تقدم اللجنة العلمية الاستشارية مشورة بشأن إعداد الخطة، فهي تنظم ورش عمل ملائمة لهذا الغرض. ولذلك تعزز اللجنة العلمية الاستشارية التعاون العلمي وتشجع اتباع نهج منسق بين البلدان المحيطة بمضيق صقلية.

الجزء الثامن

حكم أخير

المدة

- 35- تسري هذه الخطة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من اعتمادها.

المرفق 8/ الملحق 1

القيمة المقدرة للنفوق المستهدف الناجم عن الصيد للنازلي الأوروبي والروبيان الوردي
من المياه العميقة في مضيق صقلية

الرصيد	مدى النفوق الناجم عن الصيد المستهدف
النازلي الأوروبي في مضيق صقلية	0.18 – 0.12
الروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية	0.93 – 0.84

المرفق 8/ الملحق 2

الإحداثيات الجغرافية لمناطق المصايد المقيّدة

East of Adventure Bank منطقة المصايد المقيّدة الأولى:

المنطقة العازلة		منطقة المصايد المقيّدة	
خطوط العرض	خطوط الطول	خطوط العرض	خطوط الطول
37° 24,849' N	12° 28,814' E	37° 23,850' N	12° 30,072' E
37° 24,888' N	12° 49,536' E	37° 23,884' N	12° 48,282' E
37° 10,567' N	12° 49,559' E	37° 11,567' N	12° 48,305' E
37° 10,528' N	12° 28,845' E	37° 11,532' N	12° 30,095' E

West of Gela Basin منطقة المصايد المقيّدة الثانية:

المنطقة العازلة		منطقة المصايد المقيّدة	
خطوط العرض	خطوط الطول	خطوط العرض	خطوط الطول
37° 13,041' N	13° 16,672' E	37° 12,040' N	13° 17,925' E
37° 13,049' N	13° 37,422' E	37° 12,047' N	13° 36,170' E
36° 58,723' N	13° 37,424' E	36° 59,725' N	13° 36,175' E
36° 58,715' N	13° 16,682' E	36° 59,717' N	13° 17,930' E

East of Malta Bank منطقة المصايد المقيّدة الثالثة:

المنطقة العازلة		منطقة المصايد المقيّدة	
خطوط العرض	خطوط الطول	خطوط العرض	خطوط الطول
36° 13,624' N	15° 12,102' E	36° 12,621' N	15° 13,338' E
36° 13,624' N	15° 27,298' E	36° 12,621' N	15° 26,062' E
35° 58,342' N	15° 27,294' E	35° 59,344' N	15° 26,062' E
35° 58,342' N	15° 12,106' E	35° 59,344' N	15° 13,338' E

خصائص مجموعة العمل المعنية بالتدابير المتكاملة لمراقبة مصايد الأسماك القاعية
في مضيق صقلية، ورصدها والإشراف عليها

إن مجموعة العمل المشار إليها في الفقرة 24:

- (1) تتلقى الدعم من أمانة الهيئة؛
- (2) تضع جدولاً زمنياً لإعداد عملها وتتعقد اجتماعاً واحداً على الأقل خلال عام 2016، قبل الاجتماع المقبل للجنة الامتثال التابعة للهيئة؛
- (3) تدعو المراقبين الذين يحضرون اجتماعات الهيئة، والمنظمة، والمنظمات الإقليمية الأخرى المعنية بمصايد الأسماك إلى المشاركة في اجتماعاتها؛
- (4) ترفع استنتاجاتها وآرائها إلى لجنة الامتثال.

تغطي ولاية مجموعة العمل العناصر المبينة في الجزء السادس من هذه التوصية.

المرفق 9

التوصية GFCM/40/2016/5

بشأن حجم مرجعي أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن تضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إن تضع في اعتبارها أن الهيئة تعتمد تدابير إدارة تستند إلى نهج للنظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان صيانة الأرصدة السمكية فوق مستوياتها بحيث تنتج المصيد الأقصى المستدام؛

إن تعتبر أن على الهيئة تطبيق النهج الوقائي وفقاً لدونة سلوك المصايد الرشيدة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

إن تشير إلى أن اللجنة العلمية الاستشارية للهيئة خلصت في دورتها الثامنة عشرة المعقودة في عام 2016 إلى أن أرصدة النازلي الأوروبي مستغلة استغلالاً مفرطاً وأنها انخفضت تحت الحدود البيولوجية الآمنة بكثير؛

إن تشير إلى أن الكثير من مصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تمارس ضغطاً كبيراً على صغار الأسماك؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

الجزء الأول

الهدف العام والنطاق الجغرافي والتعاريف

1- إن الهدف العام لهذه التوصية هو حماية صغار أسماك النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

2- ولأغراض هذه التوصية، يعني "النازلي الأوروبي" الأسماك من نوع *Merluccius merluccius*.

الجزء الثاني

الحجم المرجعي الأدنى للصون

- 3- إن الحجم المرجعي الأدنى لصون النازلي الأوروبي في مجمل المنطقة المشمولة بهذه التوصية مُحدّد بطول إجمالي من 20 سنتيمتراً.
- 4- تُقاس عينات النازلي الأوروبي من الخطم حتى آخر زعنفة الذنب.
- 5- حين تكون عينات النازلي الأوروبي أصغر من الحجم المرجعي الأدنى للصون المحدد في الفقرة 3، من حيث الطول الإجمالي كما ورد أعلاه مقرباً إلى أدنى سنتيمتر، فلا يجوز صيد هذه الأسماك أو الاحتفاظ بها على ظهر السفينة أو نقلها إلى سفن أخرى أو نقلها أو خزنها أو بيعها أو عرضها للبيع.
- 6- ودون الإخلال بأحكام الفقرة 5، وحين تُصاد عينات دون الحجم المرجعي من أسماك النازلي الأوروبي لظروف لا يمكن تلافيها، يتعيّن على ربابنة سفن الصيد أن يسجّلوا هذا المصيد (مع الوزن المقدّر) من العينات دون الحجم المرجعي.
- 7- وتضع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الهيئة آلية ملائمة لتسجيل المصيد من عينات النازلي الأوروبي دون الحجم المرجعي.
- 8- ودون الإخلال بالأحكام الواردة في الفقرة 5، وحين يكون طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد قد وضع نظاماً لتلافي الصيد المرتجع وفرض إنزال كل أنواع المصيد، لا يجوز لربّان سفينة الصيد ارتجاع هذا المصيد، إلا في حالات مبررة يطبّق فيها استثناء على التزامات الإنزال، وعليه بالتالي إنزال الأسماك التي تمّ صيدها بغض النظر عن حجم هذه الأسماك. وتُسجّل جميع الكميات التي تُنزل ولا تُعرض، أو تُعرض للبيع، أو تُستخدم للاستهلاك البشري.

التوصية GFCM/40/2016/6

بشأن الرصد العلمي، وإدارة ومراقبة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود
(المنطقة الجغرافية الفرعية 29)

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن توضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إن تذكر بأن على الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، من أجل تحقيق أهداف اتفاقية إنشائها، أن تعتمد توصيات حول تدابير الصون والإدارة ترمي إلى ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لأنشطة الصيد للحفاظ على الموارد البحرية الحية، والاستمرارية الاقتصادية والاجتماعية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ وأنها من خلال اعتماد هكذا توصيات، تولي أهمية خاصة إلى التدابير التي من شأنها منع الصيد المفرط والتقليص من الصيد المرتجع ومن الآثار المحتملة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمجتمعات المحلية؛

إن تذكر بأن على الهيئة، لتحقيق أهداف اتفاقية إنشائها، أن تشجع اتباع نهج إقليمي فرعي، حسب الاقتضاء، إزاء إدارة مصايد الأسماك وتنمية تربية الأحياء المائية لمعالجة خصائص البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

إن توضع في اعتبارها أن الهيئة تعتمد تدابير إدارة تستند إلى نهج للنظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك بهدف ضمان صيانة الأرصد السمكية فوق مستوياتها بحيث تنتج المصيد الأقصى المستدام؛

إن توضع في اعتبارها أن جميع التدابير التي تصيغها الهيئة تستند إلى المشورة العلمية الأفضل المتاحة، وتراعي العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة؛

إن تعتبر أن على الهيئة تطبيق نهج وقائي وفقاً لمدونة سلوك المصايد الرشيدة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

إن توضع في اعتبارها أن مصايد الأسماك التي تستهدف سمك الترس متعددة الأنواع في طبيعتها وأنه ينبغي بالتالي أن تراعي قرارات الإدارة الآثار المحتملة لمصايد الأسماك المختلطة؛

وإن تأخذ في الاعتبار الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك التي تستغل أرصدة الترس والأرصدة المرتبطة بها والحاجة إلى ضمان استدامتها؛

إن تأخذ بالاعتبار أن اللجنة العلمية الاستشارية خلصت في دورتها السابعة عشرة (مارس/آذار 2015، إيطاليا) إلى أن أرصدة الترس في المنطقة الجغرافية الفرعية 29 (البحر الأسود) استُغلت استغلالاً مفرطاً وأنها قيد الاستغلال المفرط، وأوصت بتنفيذ خطة إنعاش؛

وإن تشير إلى أن مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود حثت الهيئة في عام 2016 على اتخاذ تدابير تصحيحية للتخفيف من وطأة الوضع الحالي لأرصدة الترس؛

إن تذكر بالتوصية GFCM/35/2011/1 بشأن وضع سجل خاص بالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط المعدلة للتوصية GFCM/34/2010/1؛

إن تذكر بالتوصية GFCM/37/2013/2 بشأن إنشاء مجموعة من معايير الحد الأدنى لمصايد الشباك الخيشومية القاعية لسمك الترس ولصون الحيتانيات في البحر الأسود؛

إن تذكر بخارطة الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود التي أقرت في الدورة السنوية السابعة والثلاثين للهيئة (كرواتيا، مايو/أيار 2013)؛

إن تذكر بالتوصية GFCM/39/2015/3 بشأن وضع مجموعة من التدابير لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في مصايد أسماك الترس في البحر الأسود؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5(ب)، 8(ب) والمادة 13 من اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

الجزء الأول

الهدف العام والنطاق

1- إن الهدف من هذه التوصية هو مكافحة الاستغلال المفرط لأسماك الترس من أجل التوصل قدر الإمكان إلى استعادة حجم رصيد الترس في البحر الأسود، وذلك بهدف توفير غلال عالية على المدى الطويل تتسق مع المصيد الأقصى المستدام، مع ضمان استدامة مصايد الأسماك.

2- تطبق هذه التوصية في المنطقة الجغرافية الفرعية 29 (البحر الأسود).

3- لأغراض هذه التوصية:

(أ) يعني "الترس" الأسماك من أنواع *Psetta maxima*؛

(ب) تعني "الشباك الخيشومية القاعية" أي شبكة من قطعة واحدة توضع في المياه عمودياً باستخدام عوامات وأوزان مثبتة أو قابلة للتثبيت بأي وسيلة إلى قاع البحر وإبقاء العتاد إما بالقرب من القاع أو عائماً في عمود الماء.

الجزء الثاني

إدارة مصايد أسماك الترس

4- على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ، اعتباراً من عام 2018 ألا تتعدى متوسط معدل فرص الصيد (الحصص) الممنوحة لفترة 2013-2015، أو متوسط معدل المصيد أو متوسط معدل جهد الصيد المبذول في فترة 2013-2015 في البلدان التي لا تطبق نظام الحصص.

5- يُحدد كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد في كل عام فترة إغلاق تدوم شهرين على الأقل خلال موسم وضع البيض لأسماك الترس (من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران مثلاً).

الجزء الثالث

الرصد العلمي

6- تقوم اللجنة العلمية الاستشارية في فترة 2016-2017 بما يلي، بغية ضمان رصد علمي ملائم لمصايد أسماك الترس:

(أ) تقيّم بانتظام حالة أرصدة الترس وتحدد على وجه الخصوص المعدل الحالي للنفوق الناجم عن الصيد وتزوّد الهيئة بالعناصر اللازمة لتحديد نقاط مرجعية مستهدفة؛

(ب) تقيّم جهد الصيد في مصايد أسماك الترس، بوتيرة سنوية (ويُجرى أول تقييم تحليلي في عام 2017)؛

(ج) تقيّم في جميع البلدان التي تُجمّد متوسط معدل جهد الصيد، خط أساس لجهد الصيد يأخذ في الاعتبار خصائص معدات الصيد؛

(د) تقترح سيناريوهات/خيارات مختلفة لتحقيق المصيد الأقصى المستدام بحلول عام 2020 وضمان استدامة مصايد الأسماك؛

(هـ) تُحدد القياسات المناسبة للشباك الخيشومية القاعية عبر تحديد الخصائص التالية: الحد الأقصى للطول والحد الأقصى للارتفاع ومعامل التعليق؛

(و) تقترح المتطلبات الدنيا لوضع علامات على سفن الشباك الخيشومية القاعية العاملة في مصايد أسماك الترس، وتحديد هويتها؛

(ز) تقيّم أثر التدابير التي سبق أن اعتمدتها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

7- تُرسل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، في مهلة أقصاها 30 نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام، إلى أمانة الهيئة أية معلومات إضافية تدعم الرصد العلمي لمصايد أسماك الترس.

الجزء الرابع تدابير المراقبة

8- تكون جميع السفن التي يزيد طولها على 12 م مجهزة بنظام لرصد السفن أو أي نظام آخر لتحديد الموقع الجغرافي يتيح لسلطات المراقبة أن تتعقب أنشطتها.

9- دون الإخلال بأحكام الفقرة 1 من التوصية GFCM/35/2011/1 بشأن وضع سجل خاص بالهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ينبغي تدوين كل مصيد الترس في السجل، بغض النظر عن الوزن الحي للمصيد.

المرفق 11

التوصية GFCM/40/2016/7

بشأن إيجاز استخدام المركبات التي تُدار عن بعد في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي في مجال المرجان الأحمر

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن تضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إن تذكر بالتوصية GFCM/35/2011/2 بشأن استغلال المرجان الأحمر في منطقة اختصاص الهيئة، ولا سيما الفقرة 2 منها، وبالمعمل الذي تضطلع به الهيئة لضمان حماية الأنواع؛

إن تضع في اعتبارها الحاجة إلى أن تقوم بعض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة ببرامج بحثية بشأن المرجان الأحمر بغية التوصل إلى اعتماد خطة لإدارة المرجان الأحمر في أقصر وقت ممكن؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

1- أن يكون استخدام المركبات التي تُدار عن بعد مخصصاً حصراً للرصد لأغراض علمية وأن تجيزه الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة فقط في سياق برامج البحث التي تقودها مؤسسات علمية وطنية حتى شهر ديسمبر/كانون الأول 2017. ولا يؤثر هذا الإيجاز على الالتزامات الأكثر صرامة التي تعتمد عليها وتنفذها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

2- يُحظر حظراً تاماً تسويق المرجان الأحمر المحصود في إطار برامج البحث التي تقودها مؤسسات علمية وطنية.

3- يقدم كل طرف متعاقد وطرف متعاون غير متعاقد يعتزم استخدام المركبات التي تُدار عن بعد وفق الفقرة 1 المعلومات التالية إلى أمانة الهيئة قبل 20 يوماً على الأقل من بدء الحملة القائمة على استخدام هذه المركبات. وتُبلغ أمانة الهيئة بدورها جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بهذه المعلومات، دون تأخير:

- قائمة بسفن البحث المرخص لها باستخدام المركبات التي تُدار عن بعد؛
 - مدة مهمة حملة البحث التي تستخدم المركبات التي تُدار عن بعد؛
 - تحديد المناطق التي ستستخدم فيها المركبات التي تُدار عن بعد لأغراض بحثية.
- 4- وينبغي عرض النتائج العلمية لهذه الدراسات البحثية على الدورة العشرين للجنة العلمية الاستشارية التابعة للهيئة لتستعرضها وتبدي مشورتها بشأنها.
- 5- وتتخذ الهيئة استناداً إلى المشورة التي تقدمها اللجنة العلمية الاستشارية عند الاقتضاء قراراً بشأن التمديد المحتمل لاستخدام المركبات التي تُدار عن بعد لأغراض علمية.
- 6- ويجب أن تجتمع مجموعة عمل معنية بالمرجان الأحمر في شهر ديسمبر/كانون الثاني 2016 بغية دراسة جميع البيانات التي جمعتها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في إطار برامجها البحثية الوطنية، بما في ذلك بشأن استخدام المركبات التي تُدار عن بعد لأغراض علمية. وعلى الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تكفل تقديم تقرير مرحلي عن أنشطتها البحثية إلى أمانة الهيئة قبل 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.
-

القرار GFCM/40/2016/1
بشأن مبادئ توجيهية لتحريز قرارات الهيئة

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إن تضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إن تذكر بالقرار GFCM/35/2011/3 بشأن إجراء تقديم اقتراحات جديدة خاصة بالقرارات إلى الدورات السنوية للهيئة؛

إن تدرك ضرورة توفير إرشادات للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لإعداد تدابير الصون والإدارة التي تقدّم إلى الهيئة كمشاريع قرارات للنظر فيها وفي إمكانية اعتمادها؛

إن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تبسيط عملية صنع القرار داخل الهيئة بغية ضمان اتساق رسمي في مجموعة قرارات الهيئة؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ما يلي:

1- تكفل الأطراف المتعاقدة قدر الإمكان استخدام الخطوط التوجيهية بشأن إعداد قرارات الهيئة كما ترد في الملحق 1 لدى تقديم أي اقتراح إلى أمانة الهيئة بشأن قرارات جديدة تعرض على الهيئة.

2- ويمكن أن تعدّل أمانة الهيئة النص الرسمي للقرارات المعنية المدرجة في مجموعة قرارات الهيئة استناداً إلى الخطوط التوجيهية بشأن إعداد قرارات الهيئة وأن تعرض أي تغيير رسمي على الهيئة لتصدّق عليه.

الخطوط التوجيهية لإعداد قرارات الهيئة

- (أ) ينبغي أن تتبع جميع قرارات الهيئة هيكلًا خارجيًا قوامه عدد وعنوان وديباجة ومنطوق، تتبعها عند الاقتضاء ملاحق؛
- (ب) وينبغي أن تتضمن قرارات الهيئة، عند الاقتضاء، "أحكامًا ختامية" يُشار فيها إلى الصلة بالقرارات الأخرى للهيئة، ويُحدد فيها خاصة ما إذا كانت القرارات السابقة أو بعض من أحكامها قد انتفت؛
- (ج) لا ينبغي إدراج تعاريف في القرارات إلا حين تستخدم كلمة أو عبارة بمعنى تقني أو بمعنى يختلف عن المعنى العادي؛
- (د) ينبغي تعريف الكلمات المستخدمة في قرارات الهيئة والمعرفة أصلاً في اتفاقية الهيئة بصيغة مماثلة مع الإشارة إلى التعريف ذي الصلة في اتفاقية الهيئة، ما لم ينشأ سبب قاهر يتطلب خلاف ذلك؛
- (هـ) ينبغي التأكد من اتساق تعاريف الكلمات الواردة في قرارات مختلفة للهيئة؛
- (و) ينبغي وضع الأسماء المختصرة بين قوسين مباشرة بعد العبارة المختصرة حين تستخدم للمرة الأولى في النص؛
- (ز) ينبغي تسمية أحكام قرارات الهيئة "فقرات" وينبغي جمعها عند الاقتضاء في أجزاء وأقسام؛
- (ح) ينبغي أن تعبّر كل جملة ترد في حكم عن عدد محدود من الحقوق أو الواجبات، ويُستحسن أن يقتصر على حق أو واجب واحد، يتعلق بالمواضيع التي يتناولها القرار؛ وينبغي الفصل بوضوح بين الاستثناءات والقواعد؛
- (ط) ينبغي التحقق بدقة من التوافق بين النسخ اللغوية لقرارات الهيئة في لغات الهيئة الرسمية؛
- (ي) على الهيئة أن تنظر عند اعتماد قرار في أن تُحدد أي نسخة من نسخ اللغات الرسمية لها الحجية في حال وجود فوارق في المعنى؛
- (ك) ينبغي تحرير اقتراحات قرارات جديدة للهيئة في لغتين على الأقل من لغات الهيئة الرسمية؛
- (ل) ينبغي التعبير عن الطابع الإلزامي للحكم باللغة الإنكليزية باستخدام كلمة "shall" يليها الفعل، وبصيغة الحاضر الشرطية باللغة الفرنسية، وبالصيغ الملائمة باللغتين العربية والإسبانية؛
- (م) ينبغي أن تستخدم الهيئة، عند اعتماد توصية لها مفعول إلزامي بموجب اتفاقية الهيئة، الصيغة التالية: "تعتمد الهيئة (...) طبقاً لأحكام المواد 5 (ب)، 8 (ب) والمادة 13 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، التوصية التالية"؛
- (ن) ينبغي أن تستخدم الهيئة، عند اعتماد توصية لها مفعول طوعي بموجب اتفاقية الهيئة، الصيغة التالية: "تعتمد الهيئة (...) طبقاً لأحكام المادتين 5 و8 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، القرار التالي:"؛

(س) يُعتبر أن قرارات الهيئة ذات الطابع الإلزامي قد دخلت حيز النفاذ عند انقضاء المهلة المحددة لتقديم الاعتراضات التي تنص عليها الفقرة 3 من المادة 13 من اتفاقية الهيئة والبالغة 120 يوماً، إلا إذا نصت القرارات على مهلة أخرى.

القرار GFCM/40/2016/2

بشأن استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) لتأمين استدامة مصايد الأسماك
في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط،

إنه توضع في اعتبارها أن أهداف اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) هي ضمان صون الموارد البحرية الحية واستخدامها في منطقة اختصاص الهيئة استخداماً مستداماً على المستويات البيولوجي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛

إنه تذكر باتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 ، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، المؤرخ في 4 أغسطس/ آب 1995، واتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار للتدابير الدولية للحفظ والإدارة، المؤرخ في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 1993 ، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحفظ وإدارة الموارد البحرية الحية،

إنه تذكر بإعلان المؤتمر الوزاري من أجل التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط الذي عُقد في فينيسيا في عام 2003؛

إنه تذكر بأن مدونة سلوك المصايد الرشيدة التي اعتمدها المنظمة تنص على أنه ينبغي للدول تطبيق الأسلوب الوقائي على نطاق واسع في صيانة الموارد المائية الحية وإدارتها واستغلالها من أجل حمايتها والحفاظ على البيئة المائية. ولا ينبغي أن تستغل مسألة الافتقار إلى المعلومات العلمية الوافية عذراً لتأجيل اتخاذ تدابير الصيانة والإدارة أو إهمالها تماماً؛

إنه تذكر بالخطوط التوجيهية بشأن تدابير الصون الاحترازية بانتظار وضع واعتماد الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط خطط إدارة متعددة السنوات للمصايد ذات العلاقة على المستوى الإقليمي الفرعي في منطقة اختصاص الهيئة، كما اتفق أثناء الدورة السابعة والثلاثين للهيئة؛

¹ بصيغته التي عدلها وأقرها اجتماع الهيئة ما بين الدورات بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (مقر المنظمة، 22-23 سبتمبر/أيلول 2016).

إنه تذكر بأن مجلس منظمة الأغذية والزراعة اعتمد في 23 يونيو/حزيران 2001 خطة عمل دولية تهدف إلى منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛

إنه تذكر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدت في سياق قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (نيويورك، سبتمبر/أيلول 2015) والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية"؛

إنه تضع في اعتبارها اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الذي وقّع في روما في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2009؛

إنه تذكر بالنهج الإقليمي الفرعي لإدارة مصايد الأسماك، كما هو مكرّس في اتفاقية إنشاء الهيئة والهادف إلى معالجة خصائص منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على نحو أفضل؛

إنه تضع في اعتبارها أن الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك المستدامة تتوقف على الاستخدام العلمي للبيانات المتاحة عن قدرات أساطيل الصيد، وعن أنشطة الصيد الجارية، وعن حالة الموارد البيولوجية المستغلة، وعن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك؛

إنه تضع في اعتبارها أن اللجنة العلمية الاستشارية التابعة للهيئة تقدّر أن عدة أرصدة سمكية تتعرض للاستغلال المفرط وأن بعضها مهدد بالانهيار، وأن الإدارة المستدامة تتطلب تنفيذ التدابير التي تهدف إلى الحد من صيد الأسماك الصغيرة؛

إنه تلاحظ أهمية البيانات والمعلومات المتعددة التخصصات لرصد وتقييم مصايد الأسماك والموارد السمكية وضمان استغلالها المستدام؛

إنه تقرّر أيضاً بأن الإطار المرجعي لجمع البيانات أداة تدعم تحديد البيانات المرتبطة بمصايد الأسماك اللازمة لصياغة مشورة علمية سليمة؛

إنه تأخذ بالاعتبار أهمية تصنيف مجموعات الأنواع ذات الأولوية كما حددتها اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك، واستخدام التصنيف الذي تعتمد عليه الهيئة للأساطيل، بالنسبة لجمع البيانات الاقتصادية والبيولوجية واستخدام قياس معياري لجهد الصيد الإسمي؛

إنه تقرّر بأن لها مصلحة متبادلة في تنمية الموارد البحرية الحية واستخدامها استخداماً سليماً في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود،

إنه تسلّم بالحاجة إلى مساعدة البلدان النامية في اعتماد وتنفيذ تدابير دولة الميناء؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المادتين 5 و8 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، القرار التالي:

1- تُنشئ الهيئة استراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020) لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (الاستراتيجية) وذلك بهدف مساندة الهيئة في تنفيذ ولايتها على نحو أفضل، كما ترد في الملحق 1.

2- ويتوقع أن يكفل تنفيذ الاستراتيجية بحلول عام 2020 عكس مسار التوجه الخطير في حالة الأرصدة المستغلة لأغراض تجارية.

3- وتقسّم الاستراتيجية إلى الأهداف الخمسة التالية، وتتضمن نواتج وإجراءات مقترحة:

- (أ) عكس مسار تدني أرصدة الأسماك بفضل مشورة علمية معززة لدعم الإدارة؛
- (ب) دعم سبل كسب عيش المجتمعات الساحلية عبر مصايد أسماك صغيرة النطاق تكون مستدامة؛
- (ج) الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بفضل خطة عمل إقليمية؛
- (د) التقليل إلى أدنى حد ممكن من أشكال التفاعل بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية والبيئة والحد منها؛
- (هـ) وتعزيز بناء القدرات والتعاون.

4- تستعرض الهيئة مضامين الاستراتيجية متوسطة الأجل في الوقت المناسب.

5- ووافقت الهيئة على أهمية الدعوة إلى اجتماع ما بين الدورات يُعقد في عام 2016. وستشمل اختصاصات هذا الاجتماع، كما ترد في الملحق 2 لهذا القرار، على وجه الخصوص مسائل تتعلق بالحوكمة ودمج الاستراتيجيات الوطنية في الاستراتيجية متوسطة الأجل.

الاستراتيجية متوسطة الأجل (2017-2020)
لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود
(الاستراتيجية متوسطة الأجل)

أولاً - مقدمة

الحاجة إلى استراتيجية

1- يكتسي الصيد أهمية ثقافية واجتماعية واقتصادية هائلة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ويوفر مصدراً مهماً للغذاء وسبل كسب العيش في البلدان المشاطئة ويحافظ على تقاليد الكثير من المجتمعات الساحلية ونمط عيشها. لكن مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تواجه في الوقت الراهن تحديات جمّة، إذ يُعتبر أن 90 بالمائة من الأرصدة المقيّمة بطرق علمية تُصاد بكميات تتجاوز الحدود البيولوجية الآمنة، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الأرصدة وتضاؤل الأساطيل على المستوى الإقليمي.

2- ونظراً إلى أن بعض هذه التحديات تُرصد أيضاً على المستوى العالمي وفي مناطق أخرى من العالم، فقد أُعرب مجدداً على مستوى الأمم المتحدة وعلى المستوى الإقليمي عن الحاجة إلى التعهد بالعمل من أجل تفادي الخطر الفعلي من حصول ضرر بيئي واجتماعي واقتصادي لا يمكن اصلاحه. وفي سياق الالتزامات الدولية الهادفة إلى ضمان استدامة مصايد الأسماك كوسيلة لدعم سبل كسب عيش المجتمعات الساحلية من منظور النمو الأزرق، تكشف التحديات القائمة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود النقاب عن الحاجة إلى وضع إجراءات مصممة خصيصاً تراعي خصائص المنطقة وقدرات جميع الجهات الفاعلة المعنية.

3- وتتمشى الاستراتيجية متوسطة الأجل مع ولاية الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بوصفها منظمة إقليمية معنية بإدارة مصايد الأسماك ذات اختصاص في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وتتسق الاستراتيجية بالفعل مع اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) في صيغتها المنقّحة في عام 2014. وتقوم الاستراتيجية متوسطة الأجل على إجراءات رئيسية حددتها الأجهزة الفرعية التابعة للهيئة وترمي إلى استثمار الإنجازات المحققة في المنطقة في السنوات الأخيرة في مجال تقييم الأرصدة وإدارة مصايد الأسماك والبيئة البحرية والمراقبة، وإلى تدعيم الجهود المبذولة في سياق البرنامج الإطاري للهيئة الذي وُلد في عام 2013 كمنتدى للنهوض بالتنمية المستدامة والتعاون في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من خلال ترتيبات متعددة السنوات ومتعددة الجهات المانحة.

4- بالإضافة إلى ذلك، نوقشت الاستراتيجية متوسطة الأجل مع المنظمات المعنية المهتمة بجوانب مختلفة من مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك المراقبون في الهيئة والمنظمات التي وقعت مذكرات تفاهم مع الهيئة (التي بلغت الآن 14 منظمة). وبناءً عليه، فإن تنفيذ الاستراتيجية متوسطة الأجل يقوم على شراكة فريدة متعددة الاختصاصات تُعطي فرصة ممتازة لتعزيز التعاون في المنطقة وزيادة احتمال النجاح إلى أقصى حد.

معلومات أساسية تاريخية

5- تطورت مسألة مصايد الأسماك المستدامة مع مرور السنين على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي وقبل إعلان فينيسيا الوزاري من أجل التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط¹ وبعده. وأنشئت الهيئة في عام 1949 في شكل مجلس بموجب المادة 14 من دستور المنظمة، وكلفت بواسطة اتفاقية دولية بالمسؤولية الرئيسية المتمثلة بدعم البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في إعداد قواعد مشتركة لمصايد الأسماك المستغلة. وقد عدلت اتفاقية إنشاء الهيئة ثلاث مرات قبل إعلان فينيسيا، بما في ذلك في عام 1997 حين اتفقت الأطراف المتعاقدة على قواعد جديدة، حوّلت المجلس إلى هيئة تتمتع باستقلالية إدارية ومالية.

6- ومع دخول التعديل الثالث لاتفاقية إنشاء الهيئة حيز التنفيذ في عام 2004، مُنحت الهيئة الوسائل التشغيلية التي تتيح لها تحسين عملها في منطقة اختصاصها. وينبغي في الواقع قياس التقدم المحرز اعتباراً من عام 2004، بعد إعلان فينيسيا، حين عزز دور اللجنة العلمية الاستشارية التابعة للهيئة، وأنشئت أجهزة فرعية إضافية مثل لجنة الامتثال، ثم مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود التي صُممت كآلية مخصصة للعمل العلمي وصنع القرار للدول المشاطئة للبحر الأسود. وقد أتاح ذلك مواجهة التحديات المرصودة على نحو أفضل. وتشمل هذه التحديات الحاجة إلى توفير بيانات ومعلومات مناسبة للتوقيت، وتشجيع مشاركة الأخصائيين العلميين مشاركة نشطة في العمل التقني، من أجل عكس مسار الاستغلال المفرط لأرصدة الأسماك الرئيسية، وتحسين تقييم موارد مصايد الأسماك وإدارتها، وحماية التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية من ممارستي الصيد العرضي والصيد المرتجع الضاريتين، وخفض انتشار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واتخذ منذ عام 2004، ما يقارب 50 قراراً تشمل توصيات ملزمة يقوم عليها نظام إقليمي للإدارة يتألف من خطط لجمع البيانات والإبلاغ بها، وعمليات تقييم وتقدير للأرصدة المستغلة تجارياً، وإعداد تدابير للإدارة، وأدوات للإدارة القائمة على المنطقة، ووسائل المراقبة والرصد والإشراف وإجراء مناقشات دورية بشأن تنفيذ القرارات المعتمدة.

7- وتلبية لدعوات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة، أُجري استعراض للأداء في فترة 2009-2011 من أجل تقييم فعالية الهيئة، تولاه فريق مهام مخصص أوصى في الأخير بمجموعة من التعديلات على اتفاقية الهيئة بغية الدفع قدماً بتحديث الهيئة. ومن الناحية المؤسسية، يُكرّس إرث إعلان فينيسيا في اتفاقية

¹ في عام 2003، عقد وزراء البلدان المحاذية للبحر الأبيض المتوسط في مدينة البندقية (إيطاليا) لتحديد التزامها بالعمل معاً من أجل تطوير مصايد أسماك رشيدة ومستدامة. وقد تكرر هذا الالتزام في إعلان البندقية الذي تركز بشكل خاص على عمل الهيئة في المستقبل ودورها في هذا المجال.

الهيئة، بصيغتها المعدلة في عام 2014. ويستجيب الإطار المؤسسي المجدد للهيئة لجيل جديد من التحديات التي تؤثر راهناً على استدامة مصايد الأسماك في المنطقة. ويستند هذا الإطار إلى نهج إقليمي فرعي لإدارة المصايد تدعمه شبكة متينة من المنظمات الشريكة التي تتعاون بموجب مذكرات تفاهم عدة وبدعم من برنامج العمل الإطاري لأجل تنفيذ الأنشطة التقنية المتنامية.

8- ومن المرجح أن تظهر الآثار الإيجابية للإجراءات الحازمة المستمدة من عملية إصلاح الهيئة في المستقبل القريب. ورغم أن التحديات القادمة كبيرة، فإن الهيئة هي اليوم منظمة إقليمية حديثة معنية بإدارة مصايد الأسماك وتتمتع بالقدرات والخبرة اللازمة لاتخاذ قرارات مناسبة تقوم على أفضل مشورة علمية متاحة، وضمان تنفيذها. وبموازاة ذلك، أحرز عدد من المنظمات تقدماً كبيراً في العمل على جوانب عدة ترتبط بمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وازعة إياها ضمن أولوياتها، ممهدة بذلك الطريق إلى تعزيز التعاون وأشكال التآزر.

السياق الدولي

9- اعتمد قادة العالم في قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة لعام 2015 (نيويورك، 25-27 سبتمبر/أيلول 2015) خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تشمل مجموعة من 17 هدفاً للتنمية المستدامة ترمي إلى القضاء على الفقر ومكافحة انعدام المساواة ومعالجة تغيّر المناخ بحلول عام 2030. ويقوم الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة المعنون "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة" على أحكام العديد من الصكوك القانونية التي اعتمدت لضمان صون البيئة البحرية ومواردها واستخدامها المستدام، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة واتفاق الأمم المتحدة حول الأرصاد السمكية، ويدعو إلى نظم إيكولوجية سليمة وقادرة على الصمود استناداً إلى عناصر عدة. ويمكن إيلاء أهمية مماثلة في سياق مصايد الأسماك المستدامة لأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، ولا سيما الهدف 6 المتعلق بمصايد الأسماك. ويمكن بالتالي اعتبار أن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 6 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي يتضمنان استراتيجيتين شاملتين تدعوان إلى عمل مرحلي على جميع صُعد الحوكمة، بما فيها المستوى الإقليمي. ويوفر الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص إرشادات حول كيفية مواجهة التحديات التي تعترض استدامة مصايد الأسماك، بما فيها الإرشادات التالية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لاستدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود:

الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة	
المقصد 14-2	إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، <u>بحلول عام 2020</u>
المقصد 14-4	تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، <u>بحلول عام 2020</u>
المقصد 14-5	حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، <u>بحلول عام 2020</u>
المقصد 14-7	زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، <u>بحلول عام 2030</u>
المقصد 14-7 أ	زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً
المقصد 14-7 ب	توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق
المقصد 14-7 ج	تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداماً مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام

10- وتشارك المنظمة، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، في التنفيذ العالمي لأهداف التنمية المستدامة بواسطة إطار استراتيجي يرمي الهدف الاستراتيجي 2 منه تحديداً إلى زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة، وهو يتناول على وجه الخصوص النهج متعددة القطاعات لإدارة النظم الإيكولوجية، وبناء القدرات، وأطر الحوكمة وما إلى ذلك.

11- وأعدت الاستراتيجية متوسطة الأجل لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لأجل دعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة والالتزامات الدولية المستمدة منها.

12- وسيكون للاستراتيجية متوسطة الأجل بُعد خارجي إذ أن التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 6 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي من خلال الأهداف الإقليمية والنواتج والإجراءات التي تنص عليها الاستراتيجية سيُرفع إلى المنتدى الدولي التي تتولى مراقبة تحقيق الأهداف المتفق عليها عالمياً. ويتوقع أن تقدم الهيئة، بوصفها هيئة إقليمية ذات اختصاص في تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 6 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، معلومات عن البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، عبر جملة أمور منها تقديم التقارير والمشاركة في الاجتماعات.

السياق الإقليمي

13- إن الوضع الجيوسياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وضع معقد في الوقت الراهن. ومَرَّت منطقة البحر الأبيض المتوسط مؤخراً بفترة من انعدام بالغ للاستقرار بسبب النزاعات الجارية والاضطرابات السياسية في المنطقة التي فاقمت بدورها مشكلة الهجرة عن طريق البحر. وفي الوقت عينه، تبقى الهوة الكبيرة التي تفصل بين مستويات التنمية في مختلف المناطق الإقليمية الفرعية في البحر الأبيض المتوسط أولوية رئيسية على جدول الأعمال الإقليمي. وتنطبق اعتبارات مماثلة على منطقة البحر الأسود وإن كانت المشاكل مختلفة، بما في ذلك كون حوكمة مصايد الأسماك أضعف بسبب أمور عدة منها أن البلدان الستة المشاطئة ليست جميعها أعضاء في ترتيب مؤسسي واحد من قبيل الهيئة. وفي ضوء الخصائص المحددة لكل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بات من الضروري ضمان وضع استراتيجية سليمة لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. ويؤدي قطاع مصايد الأسماك تحديداً دوراً مهماً في هذه الاستراتيجية لأنه قطاع حيوي بالنسبة لحماية سبل كسب العيش والامن الغذائي والتنمية المستدامة طويلة الأمد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

14- ويسلّط تقييم حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (2016) الذي نشرته الهيئة مؤخراً الضوء على أثر مصايد الأسماك، ولا سيما قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، في المنطقة. وبالفعل فإن 80 بالمائة من مصايد الأسماك في المنطقة هي مصايد صغيرة النطاق، وهو ما يدلّ على دور مصايد لأسماك في ضمان استمرار المجتمعات الساحلية التي تعيش في المنطقة. وعلى الرغم من أن القيمة الناجمة عن البيع الأول لمنتجات الصيد من مصايد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود قد تبدو ضئيلة نسبياً مقارنة بقطاعات أخرى (إذ تمثل أقلّ من 1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي)، فإن قدرة القطاع على استهداف بعض المجتمعات الساحلية الأكثر ضعفاً في المنطقة، يجعل منه عاملاً رئيسياً في أي استراتيجية إنمائية مستدامة. وفي الواقع فإن القيمة عند البيع الأول كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية من جنوب البحر الأبيض المتوسط تفوق ست مرات القيمة في البلدان الأغنى في شمال البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، تمثل صادرات المنتجات السمكية من هذه المنطقة أكثر من 10 بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية، وهو ما يدل على أن هذا القطاع له آثار ثانوية مهمة في الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

15- وعلى غرار ذلك، فإن حوالي ربع مليون شخص يعملون بشكل مباشر على متن سفن الصيد في المنطقة؛ بينما يرتفع عدد الأشخاص الذين يعتمدون على قطاع الصيد في سبل كسب عيشهم ارتفاعاً هائلاً إن أخذ في الاعتبار عدد العائلات التي يعيلها صيادو المنطقة والأشخاص العاملون في القطاعات ذات الصلة كتجهيز الأسماك وصيانة السفن والسياحة. وعلاوة على ذلك، يتركز حوالي 60 بالمائة من العمالة في مجال الصيد في البلدان النامية في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ما يعني أن أغلبية الوظائف التي يوفرها القطاع موجودة تحديداً حيث توجد حاجة للوظائف.

16- وتؤكد هذه العوامل مجتمعة قدرة قطاع الصيد على أداء دور فعال في التنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ولا سيما بالنسبة للمجتمعات الساحلية الأكثر ضعفاً فيها. ولهذا الغرض، تبرز الحاجة إلى بيانات موثوقة عن حالة الأرصدة ومصايد الأسماك وتوجهاتها، بما يتيح اعتماد خطط إدارة تشمل الجوانب البيئية

والاقتصادية والاجتماعية لضمان استدامة مصايد الأسماك. وبناءً على نجاح أهداف التنمية المستدامة في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى دور مصايد الأسماك في التنمية المستدامة، فإن استراتيجية إقليمية تكيف هذه المبادئ مع سياق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تكتسي أهمية بالغة لمواجهة التحديات الراهنة في هذه المنطقة.

ثانياً- الطبيعة والنطاق

17- ترتبط الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة بالهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة. ونظراً إلى أن الاستراتيجية مستمدة من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية القائمة، فهي لا تفرض أي التزام جديد على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة. لكن الاستراتيجية تهدف في المقابل إلى تحديد مسار من الإجراءات الناجمة لدفع التقدم في تنمية مصايد مستدامة على الصعيد الإقليمي. والاستراتيجية برامجية ومتعددة السنوات في طبيعتها وهي توفر إرشادات بشأن الأولويات الاستراتيجية لفترة 2017-2020، وتحدد الإجراءات الرئيسية اللازمة لتكميل العمل الاعتيادي الذي تضطلع به المنظمات المختلفة بشأن مصايد الأسماك، عند الاقتضاء. وتتناول الاستراتيجية متوسطة الأجل ثلاث ركائز رئيسية من عمل الهيئة، بوصفها المنظمة الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، وهي: (1) العمل العلمي والتقني للجنة العلمية الاستشارية ولجانها الإقليمية الفرعية في البحر الأبيض المتوسط، ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود في منطقة البحر الأسود، اللتين تضطلع كل منهما بمهام رئيسية لتقديم مشورة علمية إلى الهيئة وفق معايير بيولوجية واجتماعية واقتصادية؛ و(2) القرارات التي تتخذها الهيئة بشأن مصايد الأسماك الطبيعية، بما فيها مصايد الأسماك الصناعية ومصايد الأسماك صغيرة النطاق والمصايد الترفيهية؛ و(3) التقييم الدقيق لتنفيذ تدابير الإدارة التي تعتمد عليها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بما فيها الجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تعزيز إجراءات الرصد والمراقبة والإشراف التي تتولاها لجنة الامتثال.

18- ولا تنطبق الاستراتيجية متوسطة الأجل على تربية الأحياء المائية لأن لهذا القطاع المتزايد الأهمية متطلبات مميزة تحتاج إلى معالجة خاصة. وفي الوقت الحالي يعمل فريق مهام مخصص في إطار الهيئة على إعداد استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

ثالثاً- المبادئ التوجيهية

19- تنفذ الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود استناداً إلى المبادئ المختارة التالية المعتمدة على مستوى المنظمة:

أفضل المعارف المتاحة: ينبغي أن يقوم توفير المشورة، بما في ذلك بشأن حالة الأرصد ومسايد الأسماك وتوجهاتها على أفضل المعارف المتاحة التي تشمل المشورة العلمية والمعلومات ذات الصلة المتأتية من مجموعة متنوعة من المصادر والجهات المعنية. وينبغي ضمان بذل الجهود اللازمة لجمع كل المعلومات المتاحة، وتطبيق معايير جودة المعلومات العلمية حيثما وكلما كان ذلك ملائماً وعملياً في إطار اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود.

الموضوعية والشفافية: ينبغي أن يساهم جمع المعلومات عن حالة الأرصد ومسايد الأسماك والنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية وتوجهاتها وتحليلها وتوزيعها في توفير شفاف لأفضل الأدلة العلمية المتاحة مع احترام متطلبات السرية. ويجب التعبير عن عدم اليقين المرتبط بالمعلومات عن الحالة والتوجهات، دون إهمال تطبيق النهج الوقائي، حين لا تكون البيانات والمعلومات كاملة. وينبغي إتاحة المعلومات عن الأنشطة الهادفة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مع مراعاة متطلبات السرية؛

التوقيت المناسب: ينبغي جمع المعلومات عن حالة الأرصد ومسايد الأسماك والنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية وتوجهاتها وتحليلها وتوزيعها، إضافة إلى المعلومات عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أكثر توقيت مناسب ممكن؛

المشاركة والتعاون: ينبغي أن يشمل جمع المعلومات عن حالة الأرصد ومسايد الأسماك والنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية وتوجهاتها وتحليلها وتوزيعها، إضافة إلى المعلومات عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، جميع المشاركين في إعداد المشورة والاستنتاجات العلمية وعرضها. ويمكن أن تضم قائمة المشاركين ذوى الصلة، بين آخرين، ممثلين عن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وغيرهم من الدول المشاطئة، والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية. ويمكن الاعتماد على الشبكة التعاونية القائمة التي نشأت من خلال اعتماد مذكرات تفاهم، نظراً إلى طبيعة الاستراتيجية متعددة القطاعات؛

قابلية التكيف: ينبغي أن يكون جمع المعلومات عن حالة الأرصد ومسايد الأسماك والنظم الإيكولوجية والبيئة البحرية وتوجهاتها وتحليلها وتوزيعها، إضافة إلى المعلومات عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، قابلة للتكيف بما يكفي لإدخال التعديلات كلما كان ذلك ضروريا لضمان دعمها الفعال لإدارة مسايد الأسماك استناداً إلى أحدث مشورة علمية متاحة.

رابعاً- الغرض والأهداف

20- إن الغرض العام من الاستراتيجية متوسطة الأجل هو تحسين استدامة مسايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بحلول عام 2020، من خلال تحقيق خمسة أهداف ونواتج وإجراءات متصلة.

الهدف 1: عكس مسار تدني أرصدة الأسماك بفضل مشورة علمية معززة لدعم الإدارة

من المسلّم به أنه نظراً إلى أن 40 بالمائة فقط من عمليات الإنزال في منطقة اختصاص الهيئة تأتي من أرصدة توفر بشأنها الهيئة مشورة علمية، وأن نسبة أقل من عمليات الإنزال تأتي من مصايد الأسماك الخاضعة لخطط إدارة شاملة، فثمة حاجة إلى تحسين تغطية المشورة بشأن حالة الأرصدة وزيادة عدد عمليات الإنزال الآتية من مصايد منظّمة بموجب خطط إدارة متعددة السنوات.

ومن المسلّم به أيضاً أنه ينبغي، كلما تسنى ذلك، أن تتناول المشورة التي توفرها الهيئة بوصفها جهازاً دولياً مكلفاً باعتماد توصيات ملزمة، جميع الجوانب اللازمة لصنع القرار، بما في ذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية الماضية والحالية لمصايد الأسماك، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لتدابير الإدارة البديلة. بالإضافة إلى ذلك، وحين لا تتوفر هذه المعلومات أو تكون نادرة، ينبغي تقديم مشورة بشأن التدابير الوقائية بحيث يتسنى للهيئة انطلاقاً من النهج الوقائي أن تتخذ رغم ذلك قرارات فعالة لتنظيم مصايد الأسماك.

ومن المتوافق عليه أنه تمثيلاً مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2-14، 4-14 و 7-14 أن الالتزام ضروري لبيتسنى بحلول عام 2020 تنفيذ الإجراءات الهادفة إلى زيادة المعارف العلمية والاجتماعية والاقتصادية لدعم إدارة مصايد الأسماك واعتماد القرارات اللازمة لعكس المسار الحالي لمستويات الاستغلال المفرط، وخفض نسبة الأرصدة الخارجة عن الحدود البيولوجية، وذلك بإنجاز ما يلي:

الناتج 1-1: تعزيز المعارف والخبرات بشأن مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

تعتمد الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود نظماً لجمع البيانات والمعلومات عن مصايد الأسماك ثم تقديمها وفق توصيات ملزمة محددة. وتتلقى الهيئة تحديداً هذه المعلومات من خلال طلبات بيانات مخصصة وتقارير وطنية تُرفع إلى أجهزتها الفرعية التقنية وعبر استبيانات مخصصة. وينظّم إطار الهيئة المرجعي لجمع البيانات الطلبات المختلفة من البيانات ويعطي مؤشرات وأدوات حول كيفية جمع البيانات وتقديمها إلى الهيئة، وذلك بغية إنشاء قاعدة بيانات أكثر رشداً وفعالية دعماً لصنع القرار. وعلاوة على ذلك، فقد وفرت ورش العمل ومجموعات العمل الإقليمية التي تناولت مجموعة من المواضيع، بما فيها تقييم الأرصدة، والمؤتمرات المخصصة من قبيل المؤتمر الإقليمي من أجل "بناء مستقبل مستدام لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود"، منتديات للخبراء يجري فيها تبادل المعلومات وإدراجها في المشورة التي تقدمها الأجهزة الفرعية إلى الهيئة. لكن هذه المعلومات لا تزال مجزأة وتفتقر للتوازن بين المناطق الفرعية ولا تزال جوانب من قبيل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك غير مفهومة جيداً وغير مدمجة في المشورة.

وسيتطلب هذا الناتج تجميع بيانات ومعلومات عن المسائل المختلفة المتعلقة بمصايد الأسماك، بما في ذلك من خلال تنفيذ الإطار المرجعي لجمع البيانات في الهيئة، فضلاً عن تنفيذ عدد من الإجراءات الواردة أدناه :

(أ) إنشاء منتدى للهيئة بشأن علوم مصايد الأسماك (GFCM FishForum) يُفترض أن يعمل كمركز لجمع التجارب والمعلومات/البيانات العلمية عن جوانب تتعلق بمصايد الأسماك، من تقييم الأرصدة إلى المسائل الاجتماعية والاقتصادية والآثار البشرية على مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية بشكل أشمل. ومن بين النتائج التي سيحققها المنتدى أنه سيدعم العمل المتعلق بتقييم الأرصدة وتجميع المعارف الموجودة بشأن حالة الأرصدة ومناقشة الطرق المنسقة لتقديم المشورة بشأن الأرصدة ومصايد الأسماك، وإنشاء قاعدة بيانات تتضمن بيانات شاملة وموثوقة عن مصايد الأسماك، وإنشاء شبكة من الخبراء ومؤسسات البحث تغطي مجالات مختلفة من العلوم المتعلقة بمصايد الأسماك. وسيُنظَّم المنتدى حول المجموعات المواضيعية التالية: تقييم الأرصدة، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ومصايد الأسماك صغيرة النطاق والمصايد الترفيهية، والصيد العرضي والصيد المرتجع، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتكنولوجيات الصيد، والتفاعل بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية، والجهات المعنية والمنصات الإقليمية/الإقليمية الفرعية.

(ب) إجراء دراسات استقصائية إقليمية في البحر، تشمل مسوحات صوتية للأنواع السطحية ودراسات استقصائية للشباك الجرافة في مصايد الأسماك القاعية. ويتوقع أن توفر هذه الدراسات الاستقصائية المشتركة التي تجري في إطار المنظمة معلومات عن عدد كبير من الأنواع في مناطق واسعة وأن تشكل مؤشرات ضبط لأغراض التقييم، وأن تكون بمثابة مصادقة على المشورة المتعلقة بحالة الأرصدة التجارية الرئيسية.

(ج) تجميع فهارس لأنشطة الصيد حسب المناطق الجغرافية الفرعية، ولمصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية، وكذلك معلومات عن معدات الصيد وعملياته، ووصف لمناطق الصيد وللأنواع المستهدفة وأنواع أسماك الصيد العرضي. ويفترض أن يوفر هذا الفهرس ملخصاً شاملاً لأنشطة الصيد في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فضلاً عن تقديرات محدثة لقدرات الصيد حسب كل فئة أسطول وكل منطقة.

ويتوقع أن تغذي جميع المعلومات المجمعة بفضل هذا الناتج عملية تقديم المشورة (انظر الناتجين 1-2 و 1-3) وهي ستُلخص أيضاً ضمن المسائل التي ستلخص في الإصدارات المقبلة من التقرير عن حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، الذي يتوقع أن يصدر مرة كل عامين في إطار الاستراتيجية (في 2018 و 2020).

الناتج 1-2: معلومات وتحاليل اجتماعية واقتصادية مدرجة في المشورة العلمية والمشورة المتعلقة بالإدارة

بذلت الأجهزة الفرعية التابعة للهيئة في السنوات الأخيرة جهوداً لدمج التحاليل الاجتماعية والاقتصادية المتاحة في المشورة التي تقدمها للهيئة من خلال ورش عمل مخصصة بشأن التقييم الاقتصادي البيولوجي لتدابير الإدارة. ورغم التحديات المفروضة على البيانات، فقد جرت محاولات لاستعراض المنهجيات القائمة لإجراء محاكاة لتقييم استراتيجية الإدارة ولتقييم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية لسيناريوهات الإدارة البديلة لبعض الأرصد. لكن نوعية البيانات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة وكمياتها لا تزال محدودة وينبغي بذل جهد لمجانسة منهجيات التحاليل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحديد مؤشرات ملائمة يمكن استخدامها في المنطقة كلها، وذلك لتعزيز دمج البيانات الاجتماعية والاقتصادية في المشورة المتعلقة بالإدارة. كذلك، فمن شأن المعلومات عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية أن تسهل تحليل الربحية وبالتالي إدراج مقاييس مخصصة لرفع قيمة المنتجات السمكية في تدابير الإدارة (انظر الناتج 1-3). ولتحقيق هذا الناتج، ينبغي تنفيذ الإجراءات التالية في إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل:

- (أ) تحديد مؤشرات اجتماعية واقتصادية واستكمال دراسة استقصائية إقليمية شاملة بشأن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويتوقع أن تساعد هذه الدراسة في تجاوز الحاجز الرئيسي أمام دمج البيانات الاجتماعية والاقتصادية في المشورة المتعلقة بالإدارة، بتوفيرها بيانات أساسية دقيقة ومناسبة للتوقيت وشاملة عن مصايد الأسماك في المنطقة.
- (ب) دمج المعلومات الاجتماعية والاقتصادية في تقييم حالات مصايد الأسماك التجارية الرئيسية وتقديم المشورة بشأن الآثار المقارنة لسيناريوهات الإدارة البديلة.

الناتج 1-3: تعزيز لوائح الهيئة القائمة على العلوم بشأن إدارة مصايد الأسماك

حسّنت الأجهزة الفرعية التابعة للهيئة في السنوات الأخيرة المشورة التي تقدمها من حيث النطاق (إذ أضحت تغطي مثلاً جوانب تمتد من المرجان الأحمر مروراً بالشعاب الصناعية ووصولاً إلى حالة الأرصد ومصايد الأسماك) والتغطية (مثل تحسين التغطية الإقليمية الفرعية وزيادة نسبة عمليات الإنزال التي تقدم بشأنها مشورة عن حالة الأرصد)، كما عزّز التعاون مع المنظمات الشريكة مثل أجل توسيع الأساس العلمي. وفي الوقت عينه، وبعد اعتماد الخطوط التوجيهية التابعة للهيئة بشأن تدابير الصون الاحترازية بانتظار وضع واعتماد خطط إدارة متعددة السنوات في الهيئة على المستويات الإقليمية الفرعية في المنطقة التي تغطيها الهيئة²، أحرزت الهيئة تقدماً نحو تنظيم مصايد الأسماك في منطقة اختصاصها من خلال اعتماد خطة إدارة شاملة لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي والجرفات القاعية في مضيق صقلية، إضافة إلى خطة أولية لإدارة مصايد الأسماك بالشباك الخيشومية في البحر الأسود.

² الوثيقة OTH-GFCM/37/2013/1

لكن المشورة الهادفة إلى دعم تدابير الإدارة لا تزال تركّز على عدد محدود من المواضيع ولا تزال تتناول نسبة مئوية صغيرة من الأرصدّة المستغلة والمجموعات البحرية والنظم الإيكولوجية والمناطق. ولا تقدم في بعض الحالات المشورة القائمة على المستوى الوطني (كتقييم الأرصدّة الوطنية مثلاً) إلى الأجهزة الفرعية التابعة للهيئة وهي لا تؤخذ بالتالي في الحسبان في تقديم المشورة. وتندر المعلومات في بعض الحالات أو لا تتوفر، فلا تُقدم أية مشورة علمية. بالإضافة إلى ذلك، لا تُدرج المشورة العلمية دائماً بشكل فوري في التوصيات، ولا تأتي نتيجة لذلك إلا نسبة صغيرة جداً من عمليات الإنزال من مصايد أسماك تنظمها خطط إدارة.

وتتطلع الهيئة حالياً بعمل تقني يهدف إلى تحسين المشورة بشأن الحالات محدودة المعلومات (وسائل تقييم الأرصدّة محدودة البيانات) وعمل تقني لدعم إعداد خطط إدارة جديدة (لمصايد الأسماك السطحية الصغيرة في غرب البحر الأبيض المتوسط وروبيان المياه العميقة في وسط غرب البحر الأبيض المتوسط، والأنشوفة في البحر الأسود أو الأنقليس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، على سبيل المثال). ومن شأن الناتج 1-2 مقروناً بالعمل الهادف إلى تقييم أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (انظر الناتج 3-3) أن يدعم تحسين صنع القرار من خلال دمج المعلومات الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها جوانب تئمين المنتجات السمكية، فضلاً عن معلومات عن أثر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

ولتحقيق هذا الناتج، ينبغي تنفيذ الإجراءات التالية في إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل:

(أ) وضع نهج مخصص لتقديم المشورة إلى الهيئة من قبل أجهزتها الفرعية. ويستشّف هذا النهج العمل اللازم بشأن الأرصدّة/المصايد التي تكون المعلومات فيها مجزأة أو لا توفر، وبشأن الأرصدّة/المصايد التي تتوفر بشأنها مشورة علمية معتمدة. وينبغي في الحالة الأولى اتخاذ إجراءات فورية لجمع المعلومات المطلوبة وتوفيرها، في حين يتعين في الوقت عينه إصدار مشورة وقائية. ومن الجهة الأخرى، وحين تتوفر مشورة علمية معتمدة، ينبغي أن تتضمن المشورة مؤشرات عن تدابير الإدارة البديلة بشأن الأرصدّة ومصايد الأسماك، بما فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وفي إطار هذا النهج، ودون التهاون في معالجة أنواع إضافية، وافقت الهيئة على قائمة من الأنواع التجارية ذات الأولوية لكل منطقة إقليمية فرعية، ينبغي إعداد مشورة بشأنها، وهي:

البحر الأسود		شرق البحر الأبيض المتوسط	البحر الأدرياتيكي	وسط البحر الأبيض المتوسط	غرب البحر الأبيض المتوسط	
<i>Trachurus mediterraneus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	<i>Engraulis encrasicolus</i>	الأنواع
<i>Sarda sarda</i>	<i>Sprattus sprattus</i>	<i>Sardinella aurita</i>	<i>Sardina pilchardus</i>	<i>Sardina pilchardus</i>	<i>Sardina pilchardus</i>	السطحية
<i>Psetta maxima</i>	<i>Merlangius merlangus</i>	<i>Mullus barbatus</i>	<i>Mullus barbatus</i>	<i>Parapenaeus longirostris</i>	<i>Parapenaeus longirostris</i>	الأنواع القاعية
<i>Mullus barbatus</i>	<i>Rapana venosa</i>	<i>Saurida lessepsianus</i>	<i>Merluccius merluccius</i>	<i>Merluccius merluccius</i>	<i>Merluccius merluccius</i>	
					<i>Pagellus bogaraveo</i>	
<i>Squalus acanthias</i>		<i>Anguilla anguilla</i>				الأنواع التي
		<i>Corallium rubrum</i>				يوجد اهتمام بصونها،
<i>Rapana venosa</i>		<i>Pterois miles</i>				الأنواع
		<i>Lagocephalus sceleratus</i>				الغازية

(أ) [تفعيل فريق الاستعراض، الذي أنشأته الهيئة (المادة 16 من اللائحة الداخلية للهيئة) لاستعراض

المشورة العلمية التي تعدها الأجهزة الفرعية وتقديم استنتاجات لدعم عملية صنع القرار].

(ب) مراجعة خطط الإدارة القائمة / إعداد خطط إدارة جديدة تستند إلى المشورة العلمية التي توفرها أجهزة

الهيئة الفرعية، بغية معالجة مسائل مصايد الأسماك التجارية الرئيسية والمصايد التي تعتمد على الموارد التي تتطلب تدخلاً عاجلاً أو تظهر تفاعلاً قوياً معها.

الهدف 2- دعم سبل كسب عيش المجتمعات الساحلية عبر مصايد أسماك صغيرة النطاق تكون مستدامة

من المسلّم به أن مصايد الأسماك صغيرة النطاق تؤدي دوراً مهماً في توفير الدخل وضمان الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الساحلية التي تعاني من ضعف اقتصادي. وينبغي بالتالي اتخاذ إجراءات منسقة لدعم هذا القطاع.

ومن المسلّم به أن البيانات المتوفرة لقياس نطاق نشاط الصيد صغير النطاق وأثره بيانات محدودة ويمكن أن تختلف كثيراً بين بلد وآخر. ونظراً إلى محدودية البيانات هذه، تبقى مصايد الأسماك صغيرة النطاق غير مقيّمة بقدر كافٍ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تهْميشها في عملية صنع القرار.

ومن المسلم به أيضاً أن على الدول أن تتحمل مسؤولية جمع بيانات اجتماعية واقتصادية كاملة ومناسبة التوقيت ودقيقة بشأن أثر الصيد صغير النطاق ولإعداد سياسات متجانسة تكفل وصول صغار الصيادين إلى الموارد والأسواق. وسيقدم الدعم في إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل لتعزيز تنسيق الجهود ومواءمة التدابير القائمة لدعم قساع الصيد صغير النطاق.

ومن المتفق عليه أن الالتزام مطلوب حتى عام 2020 لدعم سبل كسب العيش في مصايد الأسماك صغيرة النطاق، تمشياً مع المقصدين 14-ب و 14-7 من أهداف التنمية المستدامة، عبر تحقيق ما يلي:

الناتج 2-1: معلومات متينة وحسنة التوقيت عن آثار مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومسايد الأسماك الترفيهية على الموارد البحرية الحية وعن تفاعلها مع الأنشطة البشرية الأخرى في المجتمعات الساحلية

بُذلت في السنوات الأخيرة جهود لتحسين فهم أهمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وأظهرت التحاليل الأولية أن هذه المصايد تشكل قطاعاً غالباً في المنطقة (إذ يمثل 80 بالمائة من أسطول الصيد في المنطقة، و60 بالمائة من إجمالي اليد العاملة في أنشطة الصيد على متن السفن، و25 بالمائة تقريباً من مجموع قيمة المصيد المُفرغ المتأتي من المصايد الطبيعية في المنطقة)، وهو ما يشدّد على الدور الحاسم الذي ينبغي أن تؤديه مصايد الأسماك هذه في أي استراتيجية تهدف إلى إدارة الموارد البحرية الحية في المنطقة إدارة مستدامة. وكما ناقشت باستفاضة الندوة الإقليمية الأولى بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (27-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، مالطة)، ثم المؤتمر الإقليمي من أجل بناء مستقبل مستدام لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (7-9 مارس/آذار 2016، الجزائر)، تبرز الحاجة إلى تضافر الجهود لدعم هذا القطاع نظراً إلى الدور الاجتماعي والاقتصادي الحساس الذي تؤديه هذه المصايد في توفير سبل كسب العيش لمئات آلاف من الأشخاص في المجتمعات الساحلية في المنطقة. واعتُبرت أهمية إعداد وصف اجتماعي واقتصادي دقيق ومناسب التوقيت وشامل لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وتفاعلها مع القطاعات الأخرى كمصايد الأسماك الترفيهية، خطوة أولية حاسمة من أجل تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة للجهود الرامية إلى إدارة موارد المنطقة البحرية. لكن رغم أوجه التشابه بين مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية، تتطلب الأخيرة إجراءات مخصصة. وثمة حاجة إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية لتوفير معلومات للتدخلات السياساتية التي من شأنها أن تساعد في تعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية، مع الحدّ من الآثار البيئية والإيكولوجية. وسيتطلب تحقيق هذا الناتج، تنفيذ عدد من الإجراءات الواردة أدناه:

(أ) إجراء دراسة استقصائية إقليمية بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق. ويتوقع أن تعطي هذه الدراسة صورة عامة عن الآثار الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، والعمل في الوقت عينه على تحسين قدرات جمع البيانات ذات الصلة بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، كما يقتضي الإطار المرجعي لجمع البيانات. وستُجمع معلومات عن المعدات المختلفة المستخدمة في الصيد صغير النطاق كجزء من فهرس أنشطة الصيد (الهدف 1) بغية تحسين ربط الصيد صغير النطاق بأنشطة الصيد المختلفة في المناطق الساحلية.

(ب) إنشاء مجموعة عمل دائمة معنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية. ويتوقع أن تعزز مجموعة العمل هذه منصات تبادل المعلومات بين الصيادين العاملين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية في المنطقة من أجل نشر الممارسات الفضلى وتبادل المعلومات، وأن تُشرف على إتمام الدراسة الاستقصائية الإقليمية بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتنسّق الجهود بين الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والمنظمات المعنية.

(ج) تقييم آثار مصايد الأسماك الترفيهية والنظر في أفضل تدابير الإدارة لتنظيم هذه الأنشطة.

وينبغي أن ينتج عن المعلومات المجمعة بفضل هذه الإجراءات تقدير لأثر مصايد الأسماك صغيرة النطاق الاقتصادي على المجتمعات الساحلية وتفاعلها مع القطاعات ذات الصلة، فضلاً عن مؤشرات لمراقبة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة مصايد الأسماك الترفيهية.

النتائج 2-2: الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق المعدّة لتلائم خصوصيات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق) أداة هامة لدعم الإجراءات الرامية إلى تأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة ودعم سبل كسب العيش في المجتمعات الساحلية. وتعتمد هذه الخطوط التوجيهية نهجاً شاملاً يضمّ عدة أمور منها تعزيز أهمية حقوق الحيازة، وتنويع سبل كسب العيش، والوصول إلى الأسواق، وظروف عمل لائقة، ومشاركة النساء والمجموعات المهمشة، بوصفها عناصر رئيسية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم المجتمعات الساحلية العاملة في الصيد صغير النطاق. وسيطلب هذا الناتج نهجاً شاملاً لدعم مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المنطقة، بما في ذلك من خلال الإجراءات التالية:

(أ) يتوقع أن يوفر إعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق خرائط طريق لتعزيز التثمين والتسويق وسبل كسب العيش في مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمجتمعات الساحلية بشكل يتواءم مع الاحتياجات الخاصة على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية.

(ب) إنشاء منصة إقليمية لإشراك جمعيات الصيد صغير النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وتعزيز الحوار بينها. ويتوقع أن تستند هذه المنصة إلى المنصات الإقليمية الفرعية والوطنية القائمة من أجل توفير آلية تشاركية لتبادل المعارف والتعاون وإشراك الجهات المعنية ونشر الممارسات الفضلى.

(ج) اعتماد مبدأ العمل اللائق، على النحو الذي حددته الاتفاقية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك الصادرة عن منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 188)، وذلك من أجل تعزيز تحسين الظروف

الاجتماعية الاقتصادية في مصايد الأسماك صغيرة النطاق دون الإخلال بالاستدامة البيئية، وتشجيع تنوع سبل كسب العيش.

(د) تنظيم اجتماع رفيع المستوى بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، بما يشمل مبادرة الصندوق العالمي للحياة البرية المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل بلورة إرادة سياسية في مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق النمو الأزرق.

الهدف 3: الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بفضل خطة عمل إقليمية

من المسلم به أن ما يعيق ضمان إدارة أفضل لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود هو أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتجاهل القواعد المشتركة. ورغم أن آثار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لا تقيّم في الوقت الراهن ولا تظهر كفاية في المعلومات الحالية عن حالة مصايد الأسماك وتوجهاتها، فينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند إعداد مشورة علمية بشأن الإدارة.

ويُشدد على أن الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة، بصفتها دول العلم أو دول الساحل أو دول السوق، تتحمل المسؤولية الأولية لضمان احترام سفن الصيد للقواعد المشتركة. وسيُقدم الدعم في إطار الاستراتيجية متوسطة الأجل لتعزيز تنسيق الجهود ومجانسة التدابير القائمة الهادفة إلى تحسين الرصد والمراقبة والإشراف.

ومن المسلم به أنه على الرغم من أن تنفيذ خارطتي الطريق لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود اللتين اعتمدتهما الهيئة كان إيجابياً حتى الآن، فثمة حاجة قوية إلى تحديد أهداف سياسية وتشغيلية لمكافحة الأنشطة غير القانونية تبني على عناصر خارطتي الطريق المذكورتين وتعكس العناصر ذات الصلة الواردة في خطة المنظمة الدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، التي تُطبق في المنطقة على أساس طوعي. ومن المسلم به أن دعماً سيُقدّم من أجل تنظيم وإحياء يوم دولي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إذ يتوقع أن تعلنه المنظمة قريباً تلبيةً لطلب الهيئة.

ومن المتفق عليه أن ثمة حاجة إلى الالتزام بالحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بشكل فعال بحلول عام 2020، تمشياً مع المقصد 14-4 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال إعداد خطة عمل إقليمية شاملة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، تُنقل في نهاية المطاف إلى المستوى الوطني وتحقق أموراً عدة منها ما يلي:

الناتج 3-1: قياس كمي منتظم للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ومجانسة التدابير القائمة لمكافحته

يبقى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أحد أبرز التهديدات لصون مصايد الأسماك واستخدامها المستدام إذ يقوّض جهود الإدارة الوطنية والإقليمية. وفي عام 2003، حُسب أن التقديرات العليا والدنيا للقيمة الإجمالية للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في العالم تتراوح بين 10 مليارات و23 مليار دولار أمريكي سنوياً، أي ما يعادل 11.06 و25.91 مليون طن من السمك، وثمة اعتراف عام بأن انتشار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لم ينخفض منذ ذلك الحين. والموضوع الآخر المرتبط بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هو الحاجة إلى مجانسة التدابير القائمة على المستوى الإقليمي والمستخدم لمكافحة أنشطة الصيد غير القانونية. وفي هذا الصدد، يُلمس توفير الإرشاد بواسطة خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وكذلك من خلال تقييم للقوانين الوطنية السارية ذات الصلة المجمعة في قاعدة بيانات الهيئة للقوانين الوطنية. ولتحقيق هدف الحد بشكل كبير من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، سيكون من المفيد تنفيذ الإجراءات التالية:

(أ) إجراء تقييم لكمية الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود واتساعه وخصائصه. وفي حين يجري العمل في المنظمة للخروج بمنهجية مشتركة لتقييم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، فثمة حاجة إلى نهج مخصص للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من أجل دعم العمل العلمي الذي تضطلع به اللجنة العلمية الاستشارية ومجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود.

(ب) تقييم ملاءمة القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة المضمنة في قاعدة بيانات الهيئة للقوانين الوطنية. وينبغي أن يقود هذا التقييم، عند الاقتضاء، إلى مراجعة القوانين الوطنية من أجل مجانسة تدابير مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم التي سوف تيسرها خطة العمل الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الناتج 3-2: تعزيز إجراءات التفتيش في إطار مراقبة دولة الميناء

ينبغي مواءمة النظام الإقليمي لتدابير دولة الميناء في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود مع أحكام اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. والأهم من ذلك أن دخول اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء حيز النفاذ في 5 يونيو/حزيران 2016 يجلب إجراءات ومبادرات ترمي إلى تعزيز المراقبة في الموانئ حول العالم. وينبغي أن تشارك الهيئة في التنفيذ السليم لاتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء من خلال اعتماد تدابير لدولة الميناء تكون صارمة. وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود لدعم تصديق الدول على اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء من جهة، وضمان وجود ظروف (سياسية وقانونية وتقنية) ملائمة لتعزيز تدابير دولة الميناء، من جهة أخرى. ويتطلب ذلك تنفيذ إجراءات عدة في إطار الهيئة، من بينها:

(أ) تعزيز تدريب المفتشين الوطنيين والموظفين المعنيين، عند الاقتضاء، بما في ذلك بالتعاون مع شركاء آخرين وبإعداد أدوات خاصة على شبكة الإنترنت، بغية المباشرة بإجراءات وطنية تسمح بفهم أفضل لاحتياجات كل بلد متلقٍ فيما يخص المراقبة الفعالة في الميناء.

(ب) وسوف يسهّل إنشاء نظام مساعدة متبادلة تبادل المعلومات بين دول العلم ودول الميناء عبر أمانة الهيئة وسيفعّل إنشاء نظام إقليمي للمعلومات لتبادل البيانات عن تدابير دولة الميناء، هذه التدابير في منطقة اختصاص الهيئة، تمثيلاً مع أحكام اتفاق المنظمة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وهو ما سيكون بمثابة تكملة للعمل الجاري لإنشاء نظام إقليمي للرصد والمراقبة.

النتائج 3-3: تعزيز نظام مرن للرصد والمراقبة والإشراف على المستوى الإقليمي

منذ اعتماد توصية الهيئة بشأن إنشاء نظام لرصد لسفن، أحرزت الهيئة تقدماً في عملية الإعداد المرحلية لنظام مراقبة إقليمي بغية تعزيز قدرات الرصد والمراقبة والإشراف في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وهناك حاجة لهذا النظام من أجل وضع معايير المراقبة نفسها في كل منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وضمان أن تكون جميع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة متساوية، بغض النظر عن توفر مركز لرصد الصيد فيها أو عدمه. وفي هذا الصدد، ستُمنح الأولوية لوضع نظام وطني لرصد السفن للتحقق من أن هذه النظم تتمشى مع المعايير الدنيا المعتمدة على مستوى الهيئة. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً إلى العدد المرتفع من السفن الصغيرة العاملة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، سيقوم النظام على نهج مرن يلبي احتياجات تلك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة التي تعتمد بشكل أساسي على السفن الصغيرة. وسيكمل هذا الناتج الأنشطة المرتبطة بالمراقبة التي سبق وأن اتفق عليها في إطار الهيئة، مثل مجموعة العمل المعنية بتدابير نظم الرصد والمراقبة والإشراف المتكاملة لمصايد الأسماك القاعية في مضيق صقلية، وسيتحقق عبر تنفيذ ما يلي:

(أ) مواصلة تفعيل النظام الإقليمي لرصد السفن ومراقبتها من أجل المساعدة في مراقبة الالتزام بمناطق المصايد المقيدة لدعم نظم الهيئة لجمع البيانات من خلال الدمج التدريجي لأدوات إلكترونية كالسجلات الإلكترونية التي يمكن تطويرها على المستوى الإقليمي. وستدعم المعلومات عن الجهد والمصيد المستقاة من هذا النظام تعزيز تقييم أرصدة مصايد الأسماك، وتحديد مناطق الصيد وأنشطته، ما سيسهم في تحقيق الهدف 1.

الهدف 4: التقليل إلى أدنى حد ممكن من أشكال التفاعل بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية والبيئة والحد منها

يُشار إلى أن نظاماً بحرية صحية ومنتجة هي وسيلة مهمة لدعم المصيد الأقصى المستدام وتسهيل النمو الأزرق.

ومن المعترف به أن مصايد الأسماك وغيرها من مظاهر نشاط الإنسان كتغيّر المناخ أو إدخال أنواع غير أصلية، قد تؤثر سلباً على البيئة البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية.

ومن المتفق عليه أن تدابير ضرورية ستُتخذ بحلول عام 2020 تمشياً مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة 14-1 و14-2 و14-5 من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من أشكال التفاعل بين مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية والبيئة والحد منها، لا سيما فيما يخص الأنواع والنظم الإيكولوجية الهشة، إضافة إلى التخفيف من الآثار البشرية الضارة على مصايد الأسماك، بتعاون وثيق مع المنظمات الشريكة. وينبغي تنفيذ هذه التدابير من خلال تحقيق النواتج التالية :

النتائج 4-1: خفض معدلات الصيد العرضي في مصايد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

يُعتبر الصيد العرضي واحداً من أهم أشكال تهديد ربحية مصايد الأسماك واستدامتها ويُعتبر من هذا المنطلق أحد أبرز دواعي قلق معظم المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك وغيرها من هيئات إدارة مصايد الأسماك. ويبين التحليل الذي ورد في تقييم حالة مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود لعام 2016 أن معدلات الصيد العرضي تختلف حسب المناطق ومعدات الصيد، لكنها يمكن أن تصل إلى 20 بالمائة من إجمالي المصيد. ولمواجهة هذا التهديد وأخذ أوجه القلق السابقة التي عبّر عنها في عين الاعتبار، سيتطلب هذا الناتج تنفيذ الإجراءات الواردة أدناه:

(أ) تنفيذ برنامج لرصد الصيد العرضي، بما في ذلك بفضل اللجوء إلى مراقبين على متن سفن الصيد التجارية. ويتوقع أن يحصل هذا البرنامج بيانات تمثيلية عن مكون الصيد المرتجع في إجمالي الصيد العرضي في مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فضلاً عن معلومات عن الصيد العرضي للأنواع الهشة الذي قد يحدث خلال عمليات صيد تؤخذ منها عينات، وذلك بهدف تيسير اعتماد تدابير الإدارة المطلوبة من أجل الحد من معدلات الصيد العرضي.

(ب) إعداد آلية اتصالات شاملة وتنفيذها لتثقيف الصيادين بالآثار السلبية للصيد العرضي على إنتاجية مصايد الأسماك وعلى النظم الإيكولوجية البحرية. ويستلزم هذا النشاط جملة أمور منها نشر معلومات بيانية وخرائط وملصقات. وينبغي كذلك النظر في إمكانية اعتماد التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات للصيادين الذين يتعهدون بالالتزام بالصيد وفق ممارسات مستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

- (ج) تنفيذ تدابير إدارة فعالة لتحسين انتقائية مصايد الأسماك، بما في ذلك إمكانية اللجوء للشعاب الصناعية لحماية موائل الأسماك الأساسية (كمناطق الحضانة مثلاً) فضلاً عن اعتماد معدات صيد أكثر انتقائية.
- (د) اقتراح تدابير للحد من مصيد الأنواع الهشة عند الاقتضاء وتكليف اللجنة العملية الاستشارية بهذه المهمة.
- (هـ) تحديد وتنفيذ تدابير تخفيفية لمعالجة التفاعل بين الحيتانيات ومعدات الصيد.

الناتج 4-2: نظم إيكولوجية أكثر صحة ومصايد أسماك أكثر إنتاجية

كانت الهيئة رائدة حين اعتمدت في عام 2005 توصية ملزمة بشأن حماية قاع البحار تحت عمق 1 000 متر من الصيد بالشباك الجرافة ، كتدبير يهدف إلى الحد من أثر مصايد الأسماك هذه على النظم الإيكولوجية في أعماق البحار. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الهيئة في عام 2006 أداة إدارة خاصة تقوم على المناطق، هي مناطق الصيد المقيّدة، من أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أعدت استراتيجية التعاون المشتركة بشأن تدابير الحماية والإدارة المكانية للتنوع البيولوجي البحري بمشاركة أمانات الاتفاق المعني بصون الحيتان في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأطلسي المتاخمة، والهيئة وبرنامج البحر الأبيض المتوسط التابع للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مركز النشاط الإقليمي للمناطق المحمية الخاصة، وبالتعاون مع شبكة مديري المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي ستركز على تحديد المناطق المكانية ذات الأولوية على المستوى الإقليمي من أجل تنفيذ تدابير الحماية، بغية تعظيم المنافع المحتملة لهذه التدابير.

وأعدت كذلك إجراءات خاصة لحماية مجموعات المرجان الأحمر (*Corallium rubrum*) في البحر الأبيض المتوسط، ووضّع عدد من المؤشرات على الوضع البيئي الجيد للمجموعات البحرية المستغلة، في سياق مذكرة التفاهم بين الهيئة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، أُطلق في إطار مذكرة التفاهم نفسها العمل الهادف إلى تنفيذ خطة البحر المتوسط الإقليمية بشأن القمامة البحرية. وأخيراً، سلّطت الأجهزة الفرعية التابعة للجنة العلمية الاستشارية على الآثار المشتركة المحتملة لتغير المناخ وغيرها من الآثار المباشرة أو غير المباشرة للنشاط البشري من قبيل إدخال أنواع غير أصلية (التي يشار إليها غالباً "بالأنواع الغريبة") في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وشدّدت على الحاجة إلى البدء بإجراءات مخصصة لفهم هذه المظاهر على نحو أفضل بما يسمح بتحسين التخفيف من آثارها.

ولتحقيق الناتج 4-2، يُكفل التنسيق بين المنظمات الإقليمية المعنية لضمان ما يلي:

- (أ) تعزيز تحديد وتنفيذ مناطق مصايد مقيّدة جديدة لحماية المناطق ذات الأولوية ضمن المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية والنظم الإيكولوجية الهشة.. الخ من أنشطة الصيد الضارة وتنفيذ نظم رصد ومراقبة تكفل فعالية هذه التدابير المكانية المرتبطة أيضاً بالهدف 3. وينبغي أن يكون الهدف من هذا الإجراء تحقيق حماية 10 بالمائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، وفق ما يرد

في هدف آيتشي 11. وينبغي إشراك الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة إشراكاً وثيقاً في تحديد مناطق المصايد المقيدة.

(ب) اعتماد خطة إقليمية شاملة لإدارة المرجان الأحمر استناداً إلى العمل التقني المنجز في إطار الأجهزة الفرعية التابعة للهيئة، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الصادرة عن الهيئة والمشورة المحدثه كما يرد في الناتج 1-3.

(ج) وضع استراتيجية تكيف لمواجهة الآثار المحتملة للأنواع الغازية وتغير المناخ على مصايد الأسماك. وينبغي أن تستند استراتيجية كهذه إلى نتائج تقييم للآثار الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المحتملة لتغير المناخ وإدخال أنواع غير أصلية على مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

(د) وضع استراتيجية تكيف لمواجهة الآثار المحتملة للقمامة البحرية على مصايد الأسماك، فضلاً عن تنفيذ تدابير لإدارة مصايد الأسماك تهدف إلى تقليل إنتاج القمامة الناجمة عن أنشطة الصيد (كمعدات الصيد المتروكة) تمشياً مع الخطة الإقليمية القائمة في البحر الأبيض المتوسط لإدارة القمامة البحرية.

الهدف 5: تعزيز بناء القدرات والتعاون

تشجع الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية والجهات المعنية على تعزيز التعاون من أجل دعم التنمية المستدامة والنمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

ومن المسلم به أن تحقيق هدف الاستراتيجية متوسطة الأجل من خلال الإجراءات المقترحة يتطلب ويعزز في الوقت عينه زيادة التعاون العلمي والتقني في كل المنطقة. وينبغي بذل جهود خاصة بالنسبة للبحر الأسود نظراً إلى أن البلدان المشاطئة له ليست جميعها أطرافاً متعاقدة في الهيئة.

ومن المتفق عليه أن الالتزام مطلوب حتى عام 2020 تمشياً مع مقصد أهداف التنمية المستدامة 14-7 للمساعدة في تمهيد الطريق أمام البلدان النامية وضمان تراكم المنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، من خلال تحقيق ما يلي:

الناتج 1-5: تحسين القدرات الوطنية لإدارة موارد مصايد الأسماك

أقرت لجنة الامتثال في السنوات الأخيرة بوجود إرادة سياسية قوية لدعم عمل الهيئة وإجراء تقييم منظم للقرارات التي اعتمدها. لكن بعض الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة تواجه بعض الصعوبات في الوفاء

بالتزاماتها الناشئة من قرارات الهيئة وينبغي إذن تعزيز جهود بناء القدرات. وفي هذا الصدد، تُقرّ اتفاقية الهيئة بشكل خاص باحتياجات الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة النامية. وسيُحقق هذا الناتج من خلال إنجاز الإجراءات التالية:

(أ) توفير بناء القدرات للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة عند الاقتضاء، كما تفرض الهيئة، لمساعدتها في الوفاء بالتزامات الناشئة عن قرارات الهيئة. وكان توفير الهيئة للمساعدة التقنية متفرقاً حتى الآن، إذ لا توجد آلية واضحة لتنظيم تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك من مرحلة تحديد الاحتياجات حتى تقديم الدعم الفعلي في الميدان.

(ب) تنفيذ آلية للمساعدة التقنية بهدف دعم الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في سد الثغرات القائمة. وينبغي أن تستند هذه الآلية إلى ما أنجزته مؤخراً لجنة الامتثال من عمل يهدف إلى دراسة الصلة بين الثغرات /أوجه القصور الوطنية وتنفيذ توصيات الهيئة دراسة دقيقة. وبناءً على طلبات المساعدة التقنية التي تلقتها الهيئة حتى الآن، ستغطي آلية المساعدة التقنية جوانب عدة منها: (1) خطط تقييم الأرصدة وإدارتها؛ و(2) جمع البيانات وتحليلها ونقلها؛ و(3) إعداد قوانين وطنية أو تعديلها؛ و(4) تقييم وإعداد نظم وطنية لرصد السفن ومراقبتها تمشيّاً مع معايير الهيئة؛ و(5) تعزيز المراقبة في الموانئ؛ و(6) إعداد وتطوير دراسات حالة عن مصايد الأسماك صغيرة النطاق.

(ج) إطلاق مشروع إقليمي للتعليم والتدريب لوضع أساس لجيل جديد من خبراء مصايد الأسماك من خلال مناهج تخصص متوسطة وطويلة الأجل، بالتعاون مع مؤسسات البحث والتدريب الإقليمية والوطنية، على أن يغطي بشكل خاص مجالات من قبيل ديناميات المجموعات، بما في ذلك تقييم الأرصدة، وتكنولوجيا الصيد، والتحليل الاجتماعي والاقتصادي والقوانين المتعلقة بمصايد الأسماك.

الناتج 5-2: تعزيز حوكمة مصايد الأسماك في البحر الأسود

بمناسبة تعديل اتفاقية الهيئة في عام 2014، تم التسليم بخصوصيات البحر الأسود حين تقرر وضع آلية خاصة لتعزيز التعاون بين البلدان المشاطئة. وفي العقود الأخيرة، بُذل الكثير من الجهود للتوصل إلى نهج منسق حيال المشاكل والتحديات التي يواجهها البحر الأسود. وانتقل التوجه نحو عملية إقليمية لصنع القرار تعززت بفضل مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود اعتباراً من عام 2011 (تاريخ إنشائها). وكانت مساهمة مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود في حوكمة مصايد الأسماك حاسمة، إذ أن الهيئة اعتمدت ثلاث توصيات ملزمة في العام الذي تلى إنشاء هذه المجموعة. واعتمدت كذلك خارطة طريق غير ملزمة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في البحر الأسود. ويبقى العنصر الأهم بالنسبة لحوكمة مصايد الأسماك في البحر الأسود التعاون بين البلدان المشاطئة. وبذلت الهيئة مساعٍ دؤوبة لتعزيز التعاون أدت إلى منح جورجيا وأوكرانيا صفة الطرف المتعاون غير المتعاقد في عام 2015. وهناك زخم حالي للبناء على التعاون الجاري وزيادة تعزيز حوكمة مصايد الأسماك في البحر الأسود. ولهذا الغرض، سيُحقق هذا الناتج عبر إنجاز الإجراءات التالية:

(أ) تنظيم مؤتمر رفيع المستوى عن حوكمة مصايد الأسماك من أجل الوقوف على العوائق المؤسسية القائمة وتوفير منتدى للبلدان المشاطئة حتى تقدم إسهامات في عملية التعاون الجارية في البحر الأسود. وثمة حاجة خاصة لإجراء مناقشات تكفل عضوية كاملة للبلدان الست المشاطئة للبحر الأسود في الهيئة، في الوقت المناسب.

(ب) البدء بمرحلة انطلاق المشروع الإقليمي للتعاون العلمي والتقني للبحر الأسود، مشروع BlackSea4Fish، الذي يُنفذ في إطار مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود. ويتوقع أن يعمل هذا المشروع بإشراف الهيئة بهدف دعم أنشطة مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود وأن يساهم في سد الثغرات القائمة على المستوى الإقليمي ويكرّس الدعم اللازم لمجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود لكفالة تنفيذ برنامجها بفعالية.

النتائج 3-5: زيادة التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية

ساعد التعاون الوثيق مع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة، كجزء من المنظمة نفسها، في مسائل من قبيل وضع وتنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، وإدارة المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وتنفيذ اتفاق المنظمة بشأن تدابير دولة الميناء أو السجل العالمي، في مواءمة الإجراءات الإقليمية مع الممارسات العالمية وفي عرض المبادرات الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط استجابة للخطوط التوجيهية الدولية. وساند إنشاء مشاريع المنظمة الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط، بدءاً بإطلاق شبكات التعاون لتسهيل تنسيق دعم إدارة المصايد في غرب ووسط البحر الأبيض المتوسط في عام 1996، تلاها مشروع تقييم ورصد الموارد السمكية والنظم الإيكولوجية في مضيق صقلية، ومشروع التعاون العلمي لدعم الصيد الرشيد في البحر الأدرياتيكي ومشروع التعاون العلمي والمؤسسي لدعم الصيد الرشيد في شرق البحر الأبيض المتوسط، مساهمة كبيرة في دعم اللجنة العملية الاستشارية في تقديم المشورة العلمية بفضل أنشطة الدعم التقني وبناء القدرات المقدمة مباشرة إلى البلدان على مر السنين.

بالإضافة إلى تعاون الهيئة الجاري مع إدارات المنظمة ومشاريعها المعنية، فقد أبرمت الهيئة حتى تاريخ تحرير هذا التقرير 14 مذكرة تفاهم. وكان لهذه الأدوات دور رئيسي لتعزيز أوجه التآزر وتفاذي الازدواجية. وبالإضافة إلى التعاون الحكومي الذي تعززه الهيئة، فللتعاون مع المؤسسات الأخرى أهميته أيضاً. وسيُحقق هذا الناتج من خلال الإجراءات التالية:

- (أ) تفعيل مذكرات التفاهم القائمة، بما في ذلك المباشرة بأنشطة مشتركة بهدف تفاذي الازدواج . وحين تنشأ إمكانيات جديدة من مذكرات تفاهم جديدة، ينبغي عرضها على الهيئة لكي تنظر فيها وتعتمدها.
- (ب) تعزيز التنسيق مع إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المنظمة ومشاريعها الإقليمية، تمشياً مع الهدف الاستراتيجي 2 للمنظمة، مع أخذ التحديات الحالية والتغييرات الأخيرة داخل الهيئة بعين الاعتبار، بما في ذلك التركيز على النهج الإقليمي الفرعي والمباشرة بهذه الاستراتيجية.

خامساً- آليات التنفيذ

21- عملاً بالمادة 17 من اتفاقية الهيئة، ستؤخذ قدرة تنمية الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة في الحسبان على النحو الواجب عند تنفيذ هذه الاستراتيجية من أجل تمهيد الطريق أمام سد الثغرات القائمة. وستُوفّر المساعدة التقنية حيث تبرز حاجة إلى بناء القدرات الوطنية لكي يتسنى الوفاء بالالتزامات القائمة بشكل متساوٍ. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع مبادرة "الإجراءات المنسقة" وتوقيع خطابات اتفاق ثنائية، كما سبق ونفذتها الهيئة من قبل مع مجموعة مختارة من الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة.

22- ويعتبر التنفيذ الفعال للقرارات القائمة والمستقبلية المتعلقة بإدارة مصايد الأسماك من قبل الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أساسياً لتحقيق أهداف الاستراتيجية متوسطة الأجل.

23- وينبغي أن تقيّم الهيئة بانتظام، من خلال أجهزتها الفرعية، بلوغ الأهداف خلال فترة تنفيذ هذه الاستراتيجية، عبر استعراض نتائج الإجراءات الخاصة ومراجعة النتائج المتوقعة وتحديثها عند الاقتضاء وتقديم المشورة للوصول بفعالية أكبر إلى الأهداف المتفق عليها.

تُهدى هذه الاستراتيجية لذكرى المرحوم محمد حاج علي سالم، الذي كان عضواً مهماً في أسرة الهيئة وترأسها مرتين، وشغل كذلك لفترة طويلة منصب منسق شبكة نظام المعلومات لتدعيم تربية الأحياء المائية في البحر المتوسط. وقد تمكّن بفضل خبرته والتزامه من قيادة الهيئة בזكاء خلال فترات التغيير الدقيقة.

المرفق 13/الملحق 2

اختصاصات اجتماع الهيئة ما بين الدورات بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

إن اجتماع الهيئة ما بين الدورات بشأن الاستراتيجية متوسطة الأجل لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود سوف:

- يكون مفتوحاً أمام الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة وجميع المنظمات الشريكة، بما فيها المنظمة ومشاريعها الإقليمية؛
- يُحدد أهدافاً متفق عليها استناداً إلى الاستراتيجيات الوطنية ضمن أهداف الاستراتيجية متوسطة الأجل الخمسة، كما صدّقت عليها الهيئة في دورتها الأربعين؛
- يطابق الأهداف المتفق عليها في توصية الهيئة مع الأهداف الواردة في الاستراتيجية متوسطة الأجل لزيادة تعزيز التكامل؛
- يدمج نتائج العمل السابق الذي اضطلعت به الهيئة (في مسائل مثل مصايد الأسماك صغيرة النطاق أو الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إلى آخره) في الاستراتيجية؛
- ينظر في إمكانية توضيح نطاق الأنشطة التي تنص عليها الاستراتيجية متوسطة الأجل، حسب الاقتضاء؛
- يستعرض التقدم المحرز في دراسة الجدوى الممتدة لسنتين بشأن تنفيذ النهج الإقليمي الفرعي وتقديم توصيات عن مسار العمل المقترح الواجب اتباعه؛
- يناقش طريقة عمل الاستراتيجية متوسطة الأجل والترتيبات العملية لتنفيذها؛
- يحدّد الموارد اللازمة، بما فيها سبل جمع الموارد في سياق إجراءات منسّقة؛
- يحدّد تركيبة مجلس الاستعراض وأساليب عمله.

القرار GFCM/40/2016/3

بشأن استدامة مصايد لأسماك صغيرة النطاق
في منطقة اختصاص الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط

إن تذكر باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي تدعو الدول إلى التعاون بشأن صون الموارد الحية وإدارتها، بما في ذلك من خلال منظمات مصايد الأسماك الإقليمية الفرعية أو الإقليمية؛

إن تحيط علماً بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 والتي تقر بأهمية مساهمات المصايد صغيرة النطاق في العمالة وتحقيق الدخل والأمن الغذائي؛

إن تقر بالخطوات التوجيهية الطوعية التي اعتمدها المنظمة في عام 2014 لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوات التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق) التي تهدف إلى تعزيز مساهمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية ودعم التحقيق التدريجي للحق في غذاء ملائم؛

إن تضع في اعتبارها اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (اتفاقية إنشاء الهيئة) التي تنص أن على الهيئة أن تولي أهمية خاصة للآثار المحتملة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق والمجتمعات المحلية، عند اعتمادها تدابير الصون والإدارة الرامية إلى ضمان الاستدامة الطويلة الأمد لأنشطة الصيد؛

إن تأخذ بالاعتبار دور الهيئة، بوصفها الجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك لدى المنظمة المختص بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، في المساهمة في التنمية المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق والنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لصيادي الأسماك وللعاملين في مجال الصيد في سياق التنمية المستدامة لمصايد الأسماك؛

إن ترحب بنتائج الندوة الإقليمية الأولى بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، التي نظمتها الهيئة في عام 2013 بالشراكة مع المنظمة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (معهد باري) وشبكة القيمين على إدارة المناطق المحمية البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والصندوق العالمي لحماية الطبيعة وبالتعاون مع حكومة مالطة؛

إنه ترحب أيضاً بنتائج المؤتمر الإقليمي من أجل بناء مستقبل لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود الذي نظمته الهيئة في عام 2016 بالشراكة مع المنظمة والمركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (معهد باري) وشبكة القيمين على إدارة المناطق المحمية البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والصندوق العالمي لحماية الطبيعة وبالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في الجزائر؛

فإنها تعتمد طبقاً لأحكام المادتين 5 و8 من اتفاقية إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، القرار التالي:

- 1- تقدم الهيئة الدعم للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة لتسريع تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق من خلال تكييفها مع سياق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- 2- تُقرّ الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة بأهمية عمل المؤتمر الإقليمي من أجل بناء مستقبل لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وتشدّد على أهمية النتائج التي اعتمدها هذا المؤتمر الواردة في الملحق 1 لهذا القرار، في سياق التنمية المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق على المستوى الإقليمي.
- 3- على الهيئة أن تسهّل إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة لقطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، تمشياً مع الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق واستنتاجات المؤتمر الإقليمي.
- 4- على الأطراف المتعاقدة والأطراف المتعاونة غير المتعاقدة أن تواصل بناء الإدارة السياسية للاستثمار في نُهج إدارة تشاركية من قبيل مخططات الإدارة المشتركة من أجل تنمية مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تنمية مستدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتحسين سبل كسب العيش والفرص الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها الوصول إلى الأسواق، لصغار الصيادين، تمشياً مع الهدف 14 من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولهذا الغرض، يشكل التخطيط البحري المكاني، بما في ذلك مناطق المصايد المحمية وإنشاء شعاب صناعية، أداة فعالة لإشراك الجهات المعنية في الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك.
- 5- وينبغي التخطيط لإجراءات خاصة من أجل صياغة سياسات منسّقة دعماً لقطاع الصيد صغير النطاق، بما في ذلك وضع استراتيجية إقليمية مشتركة بالتعاون مع شبكات ومنصات صغار الصيادين الإقليميين في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وتنظيم حدث رفيع المستوى بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة.

المرفق 14/ الملحق 1

نتائج المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود"

(7-9 مارس/آذار 2016 - الجزائر العاصمة - الجزائر)

الديباجة

شهد المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" (7-9 مارس/آذار 2016، الجزائر العاصمة، الجزائر) حضوراً قوياً لأكثر من 200 مشارك، من واضعي السياسات والعلماء، والمهنيين وممثلي الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث والمنظمات الدولية وغيرها. ونظم المؤتمر كل من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة العامة)، وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاريع الإقليمية التي تنفذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في الجزائر، وبالشراكة مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) الذي يقع في مدينة باري وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MedPAN) والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

وفي عام 2013، بمناسبة الندوة الإقليمية الأولى بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (27-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، مالطة)، سلّطت الأضواء على التحديات والفرص الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في هذه المنطقة. واستمرت هذه القضايا، منذ ذلك الحين، في اكتساب أهمية في المناقشات بشأن إدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق ضمن سياق مبادرة النمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وصُمم هذا المؤتمر الإقليمي ليكون استجابة عملية لنتائج الندوة التي عُقدت في مالطة، بغية الاستفادة من الزخم الموجود فعلاً من أجل تقديم استراتيجية ملموسة بخصوص التنمية المستدامة المستقبلية لهذا القطاع. وأُجريت دراسات حالة ملموسة في هذا الصدد، الأمر الذي أتاح مواصلة استكشاف المواضيع الرئيسية المحددة خلال الندوة. وقُدّمت نتائج هذه الدراسات في شكل سعى عن قصد إلى تعزيز المناقشات والتعبير عن الآراء وتبادل الخبرات من أجل فهم أولويات هذا القطاع والفرص المتاحة له فهماً أفضل.

ولا شك أن مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تؤدي دوراً هاماً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فهي تُشكل أكثر من 80 في المائة من أسطول الصيد وتوظف ما لا يقل عن 60 في المائة من إجمالي اليد العاملة في أنشطة الصيد على ظهر السفن وتمثل 25 في المائة تقريباً من مجموع قيمة المصيد المُفرغ

المتأتي من المصايد الطبيعية في المنطقة. وتمثل مصايد الأسماك صغيرة النطاق، في أفضل حالاتها، مثلاً على الاستخدام المستدام للموارد من خلال استغلال الموارد البحرية الحية بطريقة تقلل من التدهور البيئي وتؤدي في الوقت ذاته إلى تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه لا بد من تضافر الجهود لضمان أن أفضل الممارسات تصبح ممارسة متبعة.

واعترافاً بهذه الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق، تكرمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في الجزائر باستضافة المؤتمر الإقليمي بهدف حشد الجهود المذكورة. ويتمشى هذا الحدث تماماً مع استراتيجية "تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات" "Aquapêche 2020"، الذي أطلقته الجزائر مؤخراً إثر عملية تشاورية على الصعيد الوطني مع جميع أصحاب المصلحة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة. وإذ تتماشى هذه الاستراتيجية مع مبادئ النمو الأزرق، فمن المتوقع أيضاً أن تسهم إسهاماً حاسماً في تعزيز استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق، على كلا المستويين الوطني والإقليمي.

وصيغت الاستنتاجات التالية بالاستناد إلى نتائج المؤتمر الإقليمي. ونظراً إلى أن هذه الاستنتاجات تُعرض بغية تحفيز الإجراءات دعماً لاستدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فهي تُجمع، أولاً، تحت إطار مجموعة من المقترحات العامة والشاملة، ثم تحت خمس مجموعات تتعلق بدورات مواضيعية محددة تابعة للمؤتمر.

الاستنتاجات العامة

في ضوء أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تؤكد، ضمن جملة من الأمور الأخرى، على أهمية تمكين مصايد الأسماك الحرفية صغيرة النطاق من الوصول إلى الموارد والأسواق البحرية، تم الاعتراف بالأهمية التي يكتسبها المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود". وأعرب المشاركون في المؤتمر عن تأييد واسع النطاق لأهدافه الرامية إلى إذكاء الوعي، وتبادل المعرفة، ووضع استراتيجية مستقبلية للنهوض بقطاع الصيد الذي يُعتبر قطاعاً حيوياً.

وعلى وجه الخصوص، قُدمت الاقتراحات العامة التالية:

- تصميم عملية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر تُناسب سياق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وتقديم الدعم للأطراف المتعاقدة في الهيئة العامة في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية؛
- إجراء استقصاء شامل على مستوى المنطقة بغية إعداد بيانات أساسية دقيقة ومُحدّثة وكاملة بشأن قيمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق وتأثيرها الاقتصادي لكي تستنير بها تدخلات السياسة العامة في نهاية المطاف؛
- إجراء مشاورات واسعة النطاق تشمل آلية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع صيد الأسماك الصغير النطاق وإجراءات محددة لوضع سياسة منسقة لدعم هذا القطاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تنفيذ استراتيجية إقليمية مشتركة تستند إلى الشبكات والبرامج الإقليمية القائمة وتعزز تكافؤ الفرص في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛
- وضع برنامج إقليمي يهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة التقنية، ولا سيما إلى البلدان النامية من أجل بناء القدرات في مجال مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وعند الاقتضاء، ينبغي، على المستوى الوطني، تحليل التشريعات والآليات المؤسسية التي تضمن مشاركة صغار الصيادين مشاركة كاملة في جميع الأنشطة المتعلقة بتنمية القطاع تنمية مستدامة (كتطوير أنشطة بديلة، والإدارة المشتركة، والدعم المالي، والتوسيم، والتتبع، والحق في العمل اللائق، والحماية الاجتماعية. وما إلى ذلك)؛
- بناء الإرادة السياسية بشأن الاستثمار في مصايد الأسماك صغيرة النطاق بوصفه أداة حاسمة لإحداث نقلة في إدارة مصايد الأسماك، وخاصة في إطار مبادرة النمو الأزرق وتنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة التي تم إصلاحها والمتعلقة بمصايد الأسماك. واقترح أن تضطلع البلدان الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة بدور قيادي مشترك في هذا الصدد (أي من خلال تنظيم حدث رفيع المستوى)؛
- نشر النتائج التي توصل إليها المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" خلال الاجتماعات الدولية ذات الصلة، مثل الدورات العادية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة واجتماعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

الاستنتاجات المحددة المتصلة بفرق الخبراء

فريق الخبراء الأول – دعم تنمية مصايد الأسماك صغيرة النطاق على نحو مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من منظور مبادرة النمو الأزرق

النمو الأزرق مفهوم حديث هدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة في البيئة المائية. ونظراً إلى هيمنة أنشطة صيد الأسماك الصغير النطاق في مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فإن الصيد الصغير النطاق سيؤدي بالضرورة دوراً أساسياً في استراتيجيات النمو الأزرق إذا أُريد لاستغلال الموارد السمكية في هذه البحار أن يُسهم في تعزيز النمو الأزرق.

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترحت الإجراءات التالية:

- استحداث مؤشرات لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لصيد الأسماك الصغير النطاق، من حيث الكمية والنوعية على حدٍ سواء. وينبغي بالخصوص بذل الجهود لتقدير ليس فقط قيمة المخرجات الناتجة عن صيد الأسماك وتأثيرها الاقتصادي في المجتمعات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بل أيضاً لقياس تأثير الصيد الصغير النطاق في القطاعات ذات الصلة، مثل تجهيز الأسماك والسياحة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحليل التفاعل بين الصيد الصغير النطاق والقطاعات الأخرى، ولا سيما القطاعات التي تنطوي عليها أيضاً استراتيجيات النمو الأزرق (أي النقل البحري، و النفط والغاز، والسياحة، وغيره)، بغية بلورة فهم أفضل لكل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الواسعة النطاق لصيد الأسماك الصغير النطاق، فضلاً عن المخاطر التي قد تسببها هذه القطاعات الأخرى لمجتمعات صيد الأسماك الصغير النطاق؛
- دراسة الأثر الاقتصادي لصيد الأسماك الصغير النطاق في إطار ترتيبات استغلال مختلفة بهدف تحديد الظروف التي قد تُحقق هذه الأنشطة في إطارها فائضاً قابلاً للاستثمار، وإجراء دراسات لتقدير الحجم المحتمل لهذا الفائض. كما ينبغي بذل جهود من أجل تحديد نقاط الدخول للتدخلات الخاصة بالتكنولوجيا والإدارة والتسويق والسياسات والتي من شأنها تسهيل الظروف المواتية المذكورة أعلاه؛
- تحديد المعايير ذات الصلة – إثر الإقرار بضرورة وضع تعريف موحد لمصايد الأسماك صغيرة النطاق – بغية تصنيف "الصيد الصغير النطاق" في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وذلك بالاستناد إلى الخصائص الإقليمية ذات الصلة (مثل حجم السفينة، والمعدات المستعملة، وأنشطة مصايد الأسماك غير القائمة على السفن، وما إلى ذلك). وذات الصلة بالموارد التي جرى صيدها؛
- نشر المعلومات بشأن فعالية الإطار المرجعي لجمع البيانات الصادر عن الهيئة العامة وتعزيز استخدامه كأداة لجمع البيانات الخاصة بصيد الأسماك الصغير النطاق. وتقديم المساعدة التقنية في التطبيق العملي لهذا الإطار

المرجعي عند جمع البيانات الموحدة بشأن صيد الأسماك الصغير النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛

- إعداد دراسة مكتبية بشأن نظم الحماية الاجتماعية والتشريعات الوطنية القائمة والمتاحة لصغار الصيادين في الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وذلك بهدف تحديد الخيارات الأكثر نجاحاً وتعزيزها؛
- تحديد تدابير السياسة العامة التي تيسر تنويع دخل صغار الصيادين وسبل معيشتهم. وينبغي بالخصوص بذل الجهود بغية تحديد فرص الترابط بين قطاعي الصيد الصغير النطاق وتربية الأحياء المائية صغيرة النطاق؛
- العمل، بالتعاون مع أعضاء الهيئة العامة، على وضع برنامج تجريبي من شأنه أن يختبر سبلاً كفيلة بإدراج مصائد الأسماك صغيرة النطاق في نهج للنمو الأزرق على نحو أفضل، وكذلك بتحسين إدراج مصائد الأسماك صغيرة النطاق في عمليات صنع القرار للقطاعات الأخرى التي قد يكون لأنشطة النمو الأزرق الخاصة بها تأثير في مصائد الأسماك صغيرة النطاق.

فريق الخبراء الثاني - تعزيز دور أصحاب المصلحة في سياق خطط الإدارة والإدارة المشتركة

إقراراً بوجود أدلة ملموسة تُبين كيف يُمكن للإدارة المشتركة أن تُمثّل نهجاً فعالاً لحل النزاعات وإيجاد حلول مبتكرة لإدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق على حد سواء، حُدّدت إجراءات رئيسية من شأنها تهيئة ظروف مواتية لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة من خلال خطط الإدارة المشتركة. وتشمل هذه الإجراءات الرئيسية الحاجة إلى استثمار أقوى في مجال بناء القدرات، للمؤسسات ومنظمات صيادي الأسماك على حدّ سواء، والحاجة إلى فهم أفضل للأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بمشاركة الصيادين في إدارة مصايد الأسماك. وأكد فريق العمل أنّ النمو الأزرق يتيح فرصاً هامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، بيد أنّ الآثار المترتبة على النمو الأزرق في قطاعات أخرى قد تمثل أيضاً خطراً على هذه المصايد. ولذلك، هناك حاجة إلى مبادرات أقوى في مجالي التنظيم والإدارة المشتركة من أجل درء هذه المخاطر.

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترحت الإجراءات التالية:

- إجراء تحليل لتقييم أطر العمل القانونية الوطنية والدولية من أجل تحديد السياقات المؤسسية التي تسمح بإقامة خطط الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق بهدف تحديد القواعد العامة لمشاركة الصيادين العاملين في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وامتثالهم لهذه الخطط؛
- إعداد خطوط توجيهية متعلقة بأفضل الممارسات لتنفيذ خطط الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وينبغي لهذه الخطوط التوجيهية أن ترتبط مباشرة بالخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، وأن تقدّم، بالإضافة إلى المشورة بشأن السياق المؤسسي والتشريعي، التوجيه لوضع عمليات تشاركية وتنفيذها، ومعايير وأدوات للإدارة المشتركة، ونهجاً للرصد، وخططاً للمراقبة والإشراف، ومؤشرات لرصد فعالية إجراءات الإدارة؛
- تقديم الدعم لعمليات الإدارة المشتركة الجارية حالياً في البحر الأبيض المتوسط وبناء الالتزام من أجل مضاعفة عددها في أنحاء المنطقة. ولا بدّ من وضع برنامج إقليمي، يقوم على إطار عمل مؤسسي متين ويستفيد من الخبرات والشراكات الموجودة، وذلك من أجل تقديم رؤية أطول أمداً في ما يتعلق بالطريقة التي يمكن من خلالها للإدارة المشتركة أن تفيد مصايد الأسماك صغيرة النطاق على الصعيد الإقليمي؛
- وضع خارطة بأنشطة صيد الأسماك بغية توفير المعلومات ذات الصلة التي سيتم إدراجها ضمن عمليات التخطيط المكاني البحري. وتعدّ هذه العمليات حاسمة لضمان حقوق الحيازة والوصول إلى الموارد بالنسبة إلى صغار الصيادين، وعليه ضمان سبل العيش والتنمية المستدامة للمجتمعات التي تعتمد على مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وعلى الهيئة العامة أن تدافع، نيابةً عن البلدان الأعضاء فيها، عن هذه القضية على مستوى عالٍ مع المفوضية الأوروبية، قبل بدء عمليات التخطيط المكاني البحري؛

- وضع برنامج لبناء القدرات مكرس لدعم دور أصحاب المصلحة في إدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق إدارة مشتركة، ومصمم ليلائم مختلف الأهداف (المؤسسية، وإدارة المناطق البحرية المحمية، والإدارات المحلية، وعلماء الطبيعة والاجتماع، والمجتمع المدني، وصغار الصيادين وغيرهم من مستخدمي الموارد).

فريق الخبراء الثالث: تحسين كفاءة المناطق المحمية البحرية باعتبارها أدوات لإدارة مصايد الأسماك والفوائد الناشئة عن إشراك قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق

يقدم إدراك التحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية ذات الأولوية بالنسبة إلى إدارة النظم البيئية البحرية، والمناطق البحرية المحمية، حلاً محتملاً لمعالجة عدد كبير من القضايا في آن واحد. ولا شك أن إحدى الاستراتيجيات المهمة للتوفيق بين أهداف صون مصايد الأسماك واستدامتها تتمثل في إدراج قطاع مصايد الأسماك صغيرة النطاق في قرارات الإدارة المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية وبما حولها. ولا بدّ من اتخاذ إجراءات على المستويين المحلي والوطني من أجل التوصل إلى اتفاقات دولية وإقليمية. ويمكن لصانعي القرار، والقائمين على إدارة المناطق البحرية المحمية، والصيادين، والعلماء، والقطاع الخاص أن يحققوا ذلك.

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترحت الإجراءات التالية:

- التكيّف واستخلاص العبر من تجارب المناطق البحرية المحمية التي يحظر فيها الصيد، والمناطق العازلة المنظمة التي نجحت في إشراك الصيادين في قرارات الإدارة وفي العمليات التي تحمي الموارد البرية، وتضمن أيضاً سبل العيش التي يعتمد عليها صغار الصيادين في آن معاً. ونظراً إلى المنافع الاجتماعية الاقتصادية المكتسبة من مصايد الأسماك صغيرة النطاق في هذه المناطق البحرية المحمية النموذجية، سيوفّر استخلاص العبر منها التوجيه بشأن كيف يمكن تحقيق استدامة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المهنة. ومن أجل دعم تكرار هذه المناطق البحرية المحمية الناجحة، لا بدّ من إطار عمل قانوني ملائم، وإرادة سياسية، ورأس مال مالي وبشري؛
- تكرار أمثلة التعاون على مستوى الوزارات وداخلها التي تبرهن على نجاح إدارة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في المناطق البحرية المحمية وحولها عند تضافر الجهود؛ ومن شأن هذه النماذج المتكاملة أن تشجع العمليات التي تنطلق من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة في العديد من البلدان الشاطئية من أجل تحقيق استدامة المهنة في المستقبل، وتقديم التوجيه التقني الدولي في الوقت عينه؛
- تحسين إدارة المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية المتعددة الاستخدامات، بالاعتماد على معارف الصيادين العلمية والتقليدية، عن طريق إشراك المستخدمين/ أصحاب المصلحة المعنيين ومن خلال استخدام نهج قابلة للتكيف. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من القيام بما يلي:
 - تصميم الإدارة في ضوء نتائج مراقبة مقارنة طويلة الأمد للميزات الحيوية، والآثار البيئية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، والمنافع الاجتماعية الاقتصادية داخل المناطق البحرية المحمية وخارجها؛

- وضع نُهج تشاركية قابلة للتكيف لخطط الإدارة المتعلقة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق داخل المناطق البحرية المحمية وخارجها، استناداً إلى بيانات حيوية واجتماعية اقتصادية، يمكن لأخصائي المناطق البحرية المحمية والصيادين صياغتها وتنفيذها وتنقيحها على نحو مشترك؛
- اعتماد قوانين للتغلب على الاستخدامات المتضاربة للمناطق البحرية المحمية التي قد تؤثر سلباً على سبل العيش التي تؤمنها مصايد الأسماك صغيرة النطاق، مع مراعاة أهداف الصون ذات الصلة؛
- النظر في مسألة الإدارة التشاركية، في حال النزاعات الخاصة بالاستخدام، لا سيما تلك بين مصايد الأسماك صغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية، لإيجاد توازن بين التنمية المستدامة لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، وعند الاقتضاء، التنمية المستدامة للسياحة المسؤولة، بما يحقق أهداف الصون.

- اعتبار جهود الصون، ولا سيما المناطق البحرية المحمية، استثماراً في رأس المال الطبيعي، بدلاً من اعتبارها إنفاقاً عاماً. لذا، لا بدّ من بذل الجهود لحماية هذا الاستثمار من المخاطر، على غرار الأنشطة البحرية المتضاربة، والتلوث الآتي من البر؛
- حماية مصايد الأسماك صغيرة النطاق داخل المناطق البحرية المحمية وحولها، بما في ذلك من خلال إنشاء التعاونيات عن طريق استراتيجيات مدرجة ضمن خطط التنمية التي تضعها السلطات المحلية، والتي تقدم ميزة سوقية على نحو يصب في صالح ممارسات مصايد الأسماك المسؤولة والمستدامة.

فريق الخبراء الرابع – تعزيز سلاسل قيمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق

تتعرّز سلسلة قيمة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في إطار بيئة ملائمة يرتبط فيها الصيادون ارتباطاً متيناً بغيرهم من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص وحتى المستهلكين. ويسمح ذلك بإيجاد كتل اقتصادية تنافسية، ما يمكن أن يعزز تنمية المجتمعات المحلية الساحلية. ويجب تشجيع إنشاء التكتلات والقضاء على جميع العقبات المحتملة. وفي حالة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، حُدّدت أربعة مجالات تدخل ذات صلة، وهي: جوانب الاستدامة (بما في ذلك الحوكمة والمناطق البحرية المحمية)، واستراتيجيات التسويق (جوانب النوعية)، والتكامل بين القطاعات، وتوفير البنى التحتية والخدمات (لا سيما إمكانية الوصول إلى الأسواق والانتفاع بالقروض).

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترح ما يلي:

- تحديد أفضل الممارسات من أجل خلق القيمة، ولا سيما في ميادين التوسيم، والبيع المباشر، والتجهيز، والتنوع، والتكامل بين القطاعات والتنسيق العمودي. وينبغي إجراء المزيد من دراسات الحالات من أجل تعميق النظر في تدابير الممارسات الفضلى هذه، والتشجيع على تكرارها في مختلف سياقات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛
- تصميم سلاسل قيمة ناجحة، لا سيما في الحالات التي يجري فيها تجميع أنشطة اقتصادية ساحلية مختلفة من أجل تحديد نقاط دخول الابتكار والتوصل إلى فهم أفضل لنطاق تعاون الصيادين في إدارة الموارد وفي تسويق المنتجات؛
- وضع برنامج لبناء القدرات من أجل دعم أدوار أصحاب المصلحة في إنشاء التعاونيات، وصياغة الاتفاقات مع المؤسسات العامة والخاصة، وإقامة الشراكات والمشاريع للتنمية الساحلية؛
- تحسين دراسة وتحليل المسائل المتصلة بالائتمان ودعم المؤسسات المالية على حد سواء. وينبغي أن توفر المؤسسات العامة البنى التحتية والخدمات الأساسية من أجل تعزيز سلاسل القيمة ومنع فشل السوق. فإمكانية الحصول على التمويل الرسمي مصدر قلق ذو أهمية حاسمة. وهذا يشمل الحصول على الائتمانات الرسمية لمصروفات رأس المال والتمويل من أجل عمليات الصيد. ويمكن تطوير المرافق والمنتجات المالية بالاشتراك مع المصارف من أجل الاستثمار المتوسط والطويل الأجل. ويمكن تطبيق خطط التمويل الرسمي (عقود الإنتاج، إيصالات التخزين) بمشاركة الصيادين والتجار والسلطات العامة.

فريق الخبراء الخامس- تطبيق مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق أداة هامة لدعم الإجراءات الرامية إلى تأمين استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وتعتمد هذه الخطوط التوجيهية منظوراً شاملاً في ما يتعلق باحتياجات مصايد الأسماك صغيرة النطاق، وتقرّ بأنّ تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية سيُشمل بالضرورة جميع القطاعات. وبغية تكييف هذه الخطوط التوجيهية مع السياق الإقليمي، تم دراسة عدد من العناصر الرئيسية لتفعيل مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، وهي: (1) الأطر القانونية والخاصة بالسياسات العامة؛ (2) أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (3) الهياكل المؤسسية؛ (4) نقاط الدخول الرئيسية؛ و(5) التعاون مع المبادرات الأخرى. وأشار فريق الخبراء إلى أهمية الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي والحاجة إلى مشاركة مجتمعات الصيد مشاركة فعالة. وهناك بالفعل تطورات إيجابية تحدث في المنطقة دعماً لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق، مثل وجود منظمات ومنصات إقليمية، كالمنصة المغاربية للصيد البحري التقليدي المستدام، ومنصة الصيادين الحرفيين للبحر الأبيض المتوسط (MedArtNet)، منظمة صيادي أوروبا ذوي التأثير المنخفض (LIFE)، والمجلس الاستشاري الإقليمي المعني بالبحر الأبيض المتوسط (MEDAC)، وإطلاق عدد من السياسات والمبادرات الوطنية (مثل مخطط "تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020" في الجزائر، ومقترحات خطة العمل الوطنية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في بلدان الاتحاد الأوروبي).

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترح ما يلي:

- إنشاء مجموعة عمل تابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومعنية بمصايد الأسماك صغيرة النطاق، لتيسير تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك صغيرة النطاق في منطقة الهيئة العامة، وذلك عن طريق وضع خطط عمل وطنية ومراعاة التوصيات الصادرة عن الأحداث ذات الصلة والخبرات الموجودة داخل المنطقة وخارجها؛
- تعزيز مشاركة الهيئة العامة مع مجتمعات الصيد صغيرة النطاق عن طريق إيجاد آلية لدعم التطوير التنظيمي والاتفاق على أسلوب عمل من أجل تحقيق تعاون مجدٍ. وينبغي، على وجه الخصوص، مراعاة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك صغيرة النطاق، ولا بدّ من بذل جهود خاصة للتعاون مع منظمات ومنصات مصايد الأسماك صغيرة النطاق القائمة، فضلاً عن إشراك المرأة والفئات المهمشة في هذا التعاون؛
- تعزيز تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية في مصايد الأسماك صغيرة النطاق دون الإخلال بالاستدامة البيئية، من خلال على وجه الخصوص تشجيع تنويع سبل كسب العيش حسب الاقتضاء، وتأييد مبدأ العمل اللائق، على النحو الذي حددته الاتفاقية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك الصادرة عن منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 188). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع البلدان الأعضاء في الهيئة العامة على التصديق على هذه الاتفاقية؛

- تعزيز وتيسير إنشاء منتدى لجمعيات مصايد الأسماك صغيرة النطاق في البلدان الشاطئية شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه ، ولا سيما من خلال إنشاء مشاريع معينة تمولها البلدان الأعضاء أو كيانات أخرى حكومية أو غير حكومية دولية.

شكر وتقدير

أعرب جميع المشاركين في المؤتمر الإقليمي عن ارتياحهم وامتنانهم لتكرم حكومة الجزائر باستضافة هذا الحدث ، وللمشاركين في التنظيم على التحضير الكامل للحدث.

اختصاصات الأنشطة المختارة

Terms of reference for selected activities

Workshop on data submission in line with the GFCM Data Collection Reference Framework (DCRF)

The Workshop shall provide advice in support of the phasing in of Recommendation GFCM/40/2016/2 and perform in particular the following tasks:

- Streamline the data submission calendar, without prejudice to the guidance already provided by relevant GFCM subsidiary bodies;
- Analyse the general user experience in participating in the DCRF pilot study (from October 2015 to June 2016), including the assessment of data collection difficulties faced by the CPCs;
- Discuss potential challenges and solutions for the implementation of Recommendation GFCM/40/2016/2 by CPCs, including the identification of technical assistance needs;
- Provide advice on the incorporation into the DCRF of new data requirements as emanating from recommendations adopted at the fortieth session of the GFCM;
- Advance on the definition of quality indicators on the basis of the proposal presented at the intersessional session of the Compliance Committee (January 2016) with a view to facilitating the regular quality assessment of data by relevant GFCM subsidiary bodies for the formulation of scientific advice for the Commission.

Working Group on sustainable small-scale and recreational fisheries (WGSSF)

The main objective of the Working Group is to coordinate activities, both technical and institutional, relating to small-scale and recreational fisheries in order to fill the main data gaps relating to these sectors and to support the sustainable development of these fisheries within a Blue Growth perspective.

This permanent Working Group shall consist of relevant GFCM national experts, as well as relevant partner organizations and stakeholders. All technical aspects shall be reported through the GFCM Scientific Advisory Committee on Fisheries (SAC) and the GFCM Working Group on the Black Sea (WGBS) for validation, while institutional aspects shall be reported to the Commission.

General terms of reference

Carry out activities towards the implementation of the conclusions of the Regional Conference “Building a future for sustainable small-scale fisheries in the Mediterranean and the Black Sea” (SSF Conference), including in particular:

Institutional aspects:

- Oversee the implementation of the FAO Voluntary Guidelines for Securing Sustainable Small-Scale Fisheries in the Context of Food Security and Poverty Eradication (SSF Guidelines) in the GFCM area of application;
- Manage the provision of technical assistance, particularly to developing countries, to build capacity in the field of small-scale fisheries;
- Carry out activities to identify, analyse and promote policy interventions which facilitate improved socio-economic conditions, livelihood development and decent work for small-scale fishing communities;
- Strengthen GFCM engagement with small-scale fishing communities and establish mechanisms to support organizational development and to promote the exchange of knowledge between the small-scale fisheries associations of the region.

Technical aspects:

- Promote the use of the GFCM Data Collection Reference Framework (DCRF) as a data collection tool for small-scale fisheries and provide technical assistance in the practical application of the DCRF in the collection of standardized data on small-scale fishing activity;
- Develop indicators to measure the economic and social impacts of small-scale fishing activity on coastal communities in the Mediterranean and Black Sea and mechanisms to assess the access of small-scale fishers to resources and markets, in light of the United Nations Sustainable Development Goal (SDG) 14.b. Efforts should be made to examine the interaction of small-scale fishing with related sectors, particularly fish processing, marine recreational fisheries and tourism;
- Identify relevant parameters and regional characteristics (e.g. dimension of the vessel, gear used, activities of non-vessel based fisheries, etc.) of small-scale fisheries in the Mediterranean and Black Sea with a view to developing a common regional or subregional definition of “small-scale fishing” which connects the fishing activity to the resource harvested;

- Consider interactions between recreational and commercial small-scale fishing activity with a view to identifying sources of conflicts, in particularw:
 - Competition for resources, especially where unlicensed “recreational” or “hobby” fishermen compete with commercial fisheries both for the resource (e.g. using nets or pots) and/or by supplying low priced fish to markets; and
 - Competition for space/gear interactions (e.g. fixed nets set close inshore);
- Develop indicators to measure the ecological and economic impacts of marine recreational fishing activity on coastal communities in the Mediterranean and Black Sea. Efforts should be made to examine the interaction of recreational fishing with related sectors, particularly small-scale fisheries and tourism;
- Identify relevant parameters and regional characteristics of Mediterranean and Black Sea marine recreational fishing activities (e.g. hobby fishing, subsistence fishing, leisure fishing, sports fishing, angling and recreational angling etc.), with a view to developing a common regional or subregional definition of “marine recreational fishing” which distinguishes this activity from commercial fishing;
- Evaluate the potential effects of marine recreational fisheries on fish stocks.

Specific terms of reference (2016–2018)

Institutional aspects:

- Facilitate the implementation of the SSF Guidelines in the GFCM area of application through the development of national action plans.

Technical aspects:

- Define the elements to be included within a comprehensive region-wide survey on the economic impact of small-scale fisheries and oversee the launch of said survey. This activity aims to develop accurate, timely and complete baseline data on the value and economic impact of small-scale fisheries, with a view to ultimately informing policy interventions.

Ad hoc scientific Working Group on vulnerable marine ecosystems (VME)

As agreed by the fortieth session of the GFCM, the scientific Working Group on VME (WGVME) shall discuss to develop appropriate measures related to the protection of VME according to the FAO mandate (UNGA Resolutions 59/25, 61/105 and 64/72) in the GFCM area of application. The WGVME will also advise the SAC on the subject. To that end, following actions should be developed:

- ACTION 1: Create the list of Mediterranean VME indicator species, habitats and related features (e.g. seamounts, submarine canyons), by compiling the available scientific information. Data provided by Contracting Parties and observers and gathered by the GFCM Secretariat should also be considered.
- ACTION 2: Assess the efficiency of existing management measures for the protection of VME adopted by other regional fisheries management organizations (RFMO) and states, in order to outline which of these might be applicable to Mediterranean Sea.
- ACTION 3: Suggest targets, actions and milestones to be taken to improve the implementation of VME protection, in accordance with FAO advice.
- ACTION 4: Identify and propose means by which data collection on VME can be strengthened, and knowledge about VME and fishing impacts improved (e.g. to channel relevant data gathered through the DCRF to the FAO database on VME).
- ACTION 5: Identify and define measures to be included in a GFCM recommendation on VME protection to be submitted to the forty-second session of GFCM, including: definition of a VME encounter protocol and scientifically-based move-on rule; impact assessments to determine whether fishing activities do or would have significant adverse impacts on VME; the identification of areas where VME occur or are likely to occur and closure of these areas to bottom fisheries.

The WGVME will take advantage of the outcomes of the FAO Workshop on the Management of Deep-sea Fisheries (DSF) and Vulnerable Marine Ecosystems (VME) in the Mediterranean Sea (FAO-GFCM Workshop) which will be held in collaboration with GFCM in Rome (July 2016). Subsequent WGVME meetings will be organized within the annual GFCM work programme and/or the mid-term strategy (2017–2020), according to the needs to advance in achieving the above actions.

General considerations for the FAO-GFCM workshop:

- Since the FAO-GFCM workshop is aiming to provide contributions to assist GFCM in the management of VME, the GFCM will request the FAO to include as many as possible of the aforementioned actions with a view to submitting the results at the nineteenth session of the SAC.
- In the event that Action 1 cannot be completed by the FAO-GFCM workshop, a dedicated meeting of the WGVME should take place before the nineteenth session of the SAC, since it is crucial to move forward in the implementation of the UNGA Resolutions.
- Considering that the FAO-GFCM workshop will be organized as a multi-stakeholder platform, in order to be as effective as possible, it is suggested that discussions related to Action 1 take place under a specific forum composed of scientists from national and international institutions and experts working on deep-sea habitats.

Lastly, in order to maintain appropriate coordination between UN organizations and to ensure a harmonisation of activities, the WGVME may also be supported by information provided by UNEP-MAP-RAC/SPA in relation to the implementation of the Dark Habitats Action Plan and to the current process to update the Reference List of Mediterranean habitats.

Moderators of the SAC subregional committees

The moderator shall assist the GFCM Secretariat within the framework of the ongoing process of reorganization of the Scientific Advisory Committee on Fisheries (SAC), which envisages in particular testing the feasibility of the subregional approach to the development of fisheries multiannual management plans in the GFCM area of application.

Under the general supervision of the GFCM Executive Secretary and the technical supervision of the GFCM Secretariat's Officer in charge of fisheries-related matters, and in direct coordination with the SAC Bureau, the moderator is expected to:

- Develop a network of national focal points, having regard to the different tasks of SAC, and a network of experts from scientific research bodies in the subregion (e.g. national institutes, universities, research centres, etc.) having expertise in fields such as fisheries management, stock assessment, fisheries technology, socio-economic aspects of fisheries, etc.;
- Participate in the elaboration and implementation of the SAC work programme in relation to activities associated to fisheries management at the subregional level;
- Support the efforts of the GFCM aimed at strengthening the active participation of scientists from the subregion in the activities of the SAC;
- Contribute to the identification of training and technical assistance needs in the different domains of fisheries;
- Assist the GFCM Secretariat in the establishment of subregional databases to underpin the scientific works of the SAC (e.g. biological parameters, selectivity related issues, discards, socio-economic sciences, etc.);
- Participate in the organization of meetings at the subregional level and, as appropriate, at the regional level;
- Ensure coordination and cooperation with the moderators of other subregional committees in place as well as with relevant SAC focal points;
- Contribute, within his/her field of expertise, to the technical work in support of the work programme of the subregional committees;
- Liaise with the FAO regional projects and with partner organizations in relation to issues of common interest;
- Back the SAC and the GFCM Secretariat in their efforts towards the establishment of multiannual subregional management plans, including stock assessment and other pertinent activities;
- Participate in meetings and relevant activities of SAC, including in order to present, as appropriate, the outcomes of the work in the subregion. In particular, lodge with the GFCM Secretariat a bimonthly report on the activities carried out and the related achievements.

The work carried out by the consultant in his/her capacity as moderator, including the data and information collected as well as the reports prepared, are the property of GFCM/FAO and should be used with the prior authorization of the GFCM Executive Secretary and in accordance with the confidentiality rules of the Organization.

المرفق 16

اقتراح عالق بشأن توصية للهيئة تتناول التدابير المتعلقة بأنشطة الصيد الترفيهية في البحر الأبيض المتوسط

activities in the Mediterranean Sea

The General Fisheries Commission for the Mediterranean (GFCM),

CONSIDERING that the objective of the Agreement for the Establishment of the General Fisheries Commission for the Mediterranean (GFCM Agreement) is to ensure the conservation and sustainable use, at the biological, social, economic and environmental level, of living marine resources in the area of application;

RECALLING that, in giving effect to the objective of the GFCM Agreement, the GFCM shall adopt recommendations on conservation and management measures aimed at ensuring the long-term sustainability of fishing activities, in order to preserve the marine living resources and the economic and social viability of fisheries and that, in adopting such recommendations, the GFCM shall give particular attention to measures to prevent overfishing and minimize discards as well as to the potential impacts on small-scale fisheries and local communities;

RECALLING that, in giving effect to the objective of the GFCM Agreement, the GFCM shall foster, as appropriate, a subregional approach to fisheries management and aquaculture development in order to better address the specificities of the Mediterranean and the Black Sea;

CONSIDERING that the GFCM shall adopt management measures based on an ecosystem approach to fisheries to guarantee the maintenance of stocks above levels which can produce maximum sustainable yield;

CONSIDERING that all measures formulated by the GFCM shall be based on the best scientific advice available, taking into account relevant environmental, economic and social factors;

CONSIDERING that the GFCM shall apply the precautionary approach in accordance with the 1995 Code of Conduct for Responsible Fisheries of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO);

CONSIDERING the FAO Code of Conduct for Responsible Fisheries providing that “States should apply the precautionary approach widely to conservation, management and exploitation of living aquatic resources in order to protect them and preserve the aquatic environment. The absence of adequate scientific information should not be used as a reason for postponing or failing to take conservation and management measures”;

TAKING INTO ACCOUNT the need to regulate recreational fishing activities to ensure that these activities do not undermine sustainable exploitation of the stocks in the Mediterranean Sea;

ADOPTS, in conformity with the provisions of Articles 5 (b), 8 (b) and 13 of the GFCM Agreement, that:

PART I **Definitions**

1. The present recommendation shall apply to the area covered by the GFCM Agreement with the exclusion of the Black Sea. This recommendation shall apply without prejudice of stricter measures already adopted by law at the national level.

2. For the purpose of this recommendation, “recreational fisheries” means a non-commercial fishing activity exploiting marine living resources for recreation, tourism or sport.

PART II
Scientific monitoring and evaluation

3. The GFCM Scientific Advisory Committee on Fisheries (SAC) shall identify in 2017, and will present to the Commission for adoption, the list of species for which recreational fisheries or activities have a significant impact on the marine living resources. The SAC will also propose to the Commission appropriate measures for data collection and monitoring of recreational fishery activities.
 4. Where recreational fisheries are found to have a significant impact, the GFCM may adopt further measures aimed at strengthening specific management measures for recreational fisheries, such as fishing authorizations, catch declarations, limitation on the use of fishing gear and prohibiting the marketing of fish from recreational fisheries.
-

المرفق 17 (1)

الميزانية المستقلة

للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط للعام 2017

الحصة من المجموع (النسبة المئوية)	بالدولار الأمريكي		
56,39	1 428 000	الموظفون الفنيون (9)	الموظفون
15,64	396 000	الموظفون الإداريون (5)	
74,73	1 824 000	مجموع نفقات الموظفين	
2.57	65 000	الموارد البشرية المؤقتة (حراس الأمن، ومعاون خدمة المكاتب، والوقت الإضافي)	التشغيل
0.99	25 000	المستشارون (بما في ذلك مترجمو المطبوعات العلمية)	
4.15	105 000	نفقات السفر (الموظفون، المكتب، المنسقون، المترجمون الفوريون، بدل المعيشة اليومي وتذاكر سفر والخبراء)	
0.47	12 000	التدريب	
0.47	12 000	مشتريات مستهلكة (بما في ذلك طبع المنشورات)	
0.20	5 000	مشتريات غير مستهلكة	
0.59	15 000	نفقات التشغيل العامة	
6.52	165 000	خدمات داخلية/خارجية (استرداد التكاليف)	
3.55	90 000	فريق مهام	
19.51	494 000	مجموع نفقات التشغيل	
2 318 000		المجموع الفرعي 1 (الموظفون + التشغيل)	
23 180		الضيافة ونفقات متنوعة	مصاريف متفرقة
-		صندوق المشاركة 2.5%	
2 341 180		المجموع الفرعي 2	
105,353		تكاليف دعم المنظمة (4.5% من المجموع الفرعي 2)	
2 446 533		المجموع الفرعي 3	
85 629		صندوق رأس مال الهيئة العامل (3.5% من المجموع الفرعي 3)	
2 532 162		الميزانية المستقلة (بالدولار الأمريكي)	

المرفق 17 (2)

المساهمات في ميزانية الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط لعام 2017
(استناداً على معدلات الميزانيات لفترة 2012-2014)

الطرف المتعاقد	دولار أمريكي	النسبة المئوية (%)	دولار أمريكي	المؤشر	دولار أمريكي	المجموع المرجح	دولار أمريكي
ألبانيا	23 498	0.93	11 009	1	5 948	19 754	6 541
الجزائر	83 492	3.30	11 009	1	5 948	200 943	66 535
بلغاريا	16 957	0.67	11 009	1	5 948		
كرواتيا	70 490	2.78	11 009	10	59 480		
قبرص	70 490	2.78	11 009	10	59 480		
مصر	87 755	3.47	11 009	1	5 948	213 817	70 797
فرنسا	129 970	5.13	11 009	20	118 961		
اليونان	70 490	2.78	11 009	10	59 480		
إسرائيل							
إيطاليا	129 970	5.13	11 009	20	118 961		
اليابان	129 970	5.13	11 009	20	118 961		
لبنان	20 256	0.80	11 009	1	5 948	9 961	3 298
ليبيا	104 126	4.11	11 009	10	59 480	101 586	33 636
مالطة	70 490	2.78	11 009	10	59 480		
موناكو	11 009	0.43	11 009				
الجبل الأسود	12 239	0.48	11 009			3 713	1 230
المغرب	38 874	1.54	11 009	1	5 948	66 191	21 917
رومانيا	16 957	0.67	11 009	1	5 948		
سلوفينيا	70 490	2.78	11 009	10	59 480		
إسبانيا	70 490	2.78	11 009	10	59 480		
الجمهورية العربية السورية	18 982	0.75	11 009	1	5 948	6 113	2 024
تونس	126 071	4.98	11 009	1	5 948	329 536	109 114
تركيا	384 059	15.17	11 009	10	59 480	947 018	313 569
الإتحاد الأوروبي	775 037	30.61	11 009			2 307 460	764 028
		100		149		4 206 094	
	2 532 162		253 216		886 257		1 392 689

الميزانية الإجمالية		2 532 162 دولار أمريكي
رسوم أساسية	% 10	من الميزانية الإجمالية
	253 216	دولاراً أمريكياً
عدد الأطراف المتعاقدة ^٥		23
مجموع الميزانية ناقص الرسم الأساسي	2 278 946	دولاراً أمريكياً
	% 35	من الميزانية الإجمالية
عنصر الناتج المحلي الإجمالي	886 257	دولاراً أمريكياً
	% 55	من الميزانية الإجمالية
عنصر المصيد	1 392 689	دولاراً أمريكياً

^٥ الأطراف المتعاقدة التي تدفع مساهماتها في الميزانية المستقلة.

حضر الدورة الأربعين للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى الدورة العاشرة للجنة الامتثال والدورة السابعة للجنة الإدارة والمالية، ممثلون عن جميع الأطراف المتعاقدة وعددها 24 طرفاً وممثلين عن طرفين متعاونين غير متعاقدين وطرفين مشاطئين غير متعاقدين. كما حضر الدورة ممثلون عن 15 منظمة حكومية دولية وغير حكومية. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الهيئة التي يكون فيها الحضور كاملاً ويجتمع جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط والبلدان المشاطئة للبحر الأسود في دورة عادية. وخلال الدورة، منحت الهيئة البوسنة والهرسك صفة الطرف المتعاون غير المتعاقد في ضوء زيادة مشاركتها في أنشطة الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط وكخطوة تمهيدية نحو عضوية كاملة عندما يحين الوقت. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التعاون الجاري مع المنظمات الشريكة، وقّعت مذكرة تعاون مع منظمة العناية بالمحيط (OceanCare). وشجّعت الهيئة على زيادة تعزيز التعاون، بما فيه من خلال تقديم الدعم التقني للأطراف المتعاقدة والأطراف المتعانة غير المتعاقدة. وسيعزز هذا الدعم التقني الامتثال وسيسهم في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واعتمدت الهيئة سبع توصيات ملزمة تخص تدابير لإدارة موارد مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود، وجرّت مناقشتها، وهي: مخطط إقليمي للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ والتنفيذ التدريجي لعملية تقديم البيانات وفق الإطار المرجعي لجمع البيانات؛ ووضع تدابير إضافية طارئة في عامي 2017 و2018 بشأن أرصدة الأسماك السطحية الصغيرة في البحر الأدرياتيكي؛ ووضع خطة إدارة متعددة السنوات لمصايد الأسماك التي تستغل النازلي الأوروبي، والروبيان الوردي من المياه العميقة في مضيق صقلية؛ وتحديد حجم مرجعي أدنى لصون النازلي الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط؛ والرصد العلمي؛ وإدارة ومراقبة مصايد أسماك الترس في البحر الأسود واستخدام المركبات التي تُدار عن بعد في إطار البرامج الوطنية للبحث العلمي في مجال المرجان الأحمر. واعتمدت الهيئة أيضاً ثلاث توصيات تتناول مسائل من قبيل المصايد الصغيرة النطاق، ومبادئ توجيهية لتحديد قرارات الهيئة واستراتيجية متوسطة الأجل (2020-2017) لتأمين استدامة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وفي مجال تربية الأحياء المائية، أقرت الهيئة النتائج الأولى لفريق المهام المكلف بإعداد استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، ووافقت على التقدم تحديداً في مجالات تربية الصدفيات والرصد البيئي ومؤشرات قياس التقدم في تنمية تربية الأحياء المائية. وأخيراً، اعتمدت الهيئة برنامج عملها للفترة المقبلة ما بين الدورات، وأقرت ميزانيتها لعام 2017 التي تبلغ 2 532 162 دولاراً أمريكياً، فضلاً عن عدد من الإجراءات الاستراتيجية ستموّل من الموارد الخارجة عن الميزانية. واعتمدت الهيئة كذلك بالإجماع تجديد ولاية مكتب اللجنة العلمية الاستشارية المعنية بمصايد الأسماك وولاية مكتب مجموعة العمل المعنية بالبحر الأسود لستين إضافيتين.

